التقرير السنوي 2017

تهيئة الأسواق

IFC

ثمة **فرص**

هائلة في تمويل

التنمية...

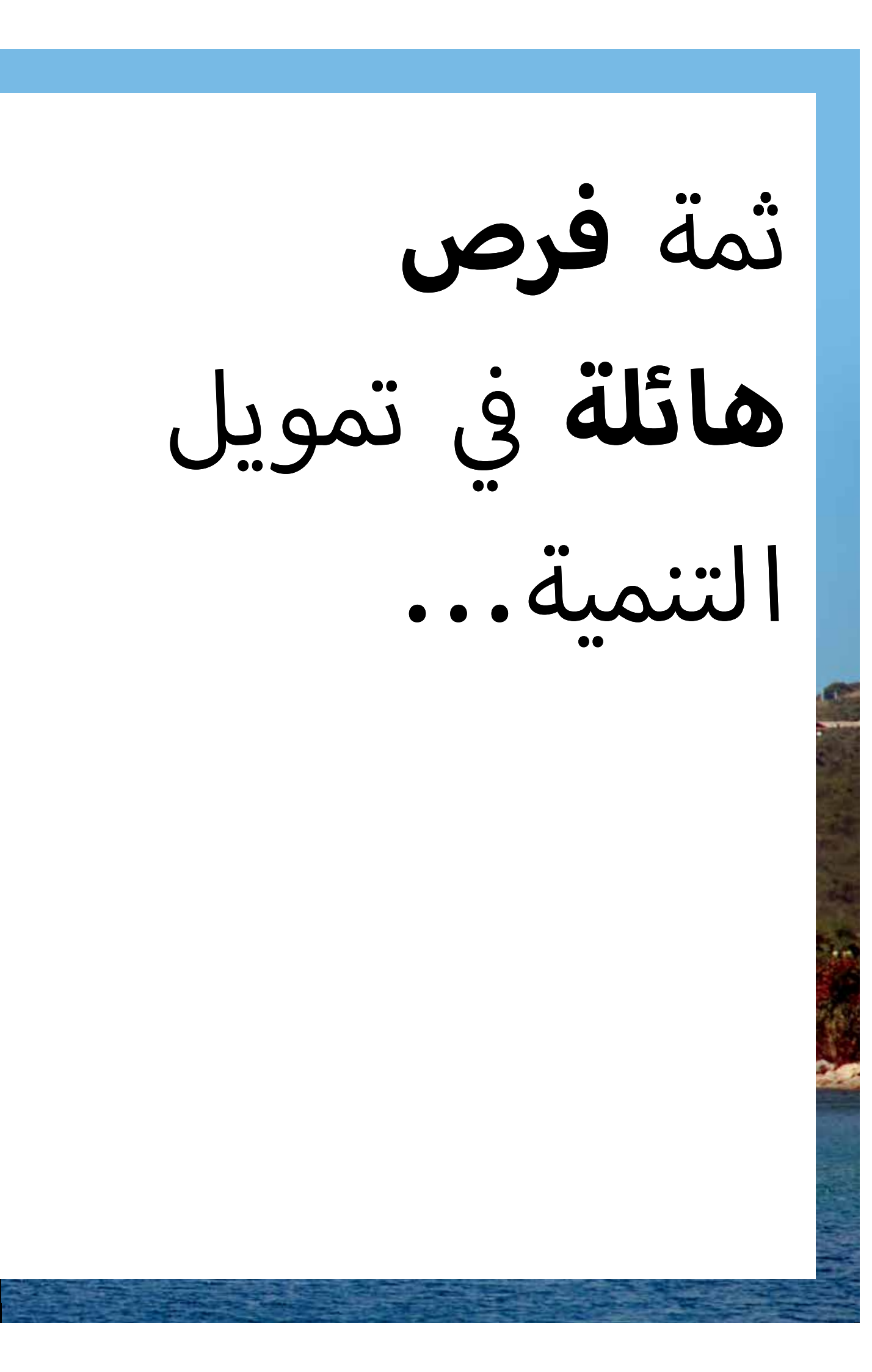

...يمكننا **إنهاء الفقر بحلول عام 2030، وإعادة بناء الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، والتصدي للتغيرات المناخية، وتعزيز المساواة بين الجنسين،**

بتعظيم الاستفادة من التمويل الخاص لصالح التنمية.

أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات للسنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

2013	2014	2015	2016	2017	
ارتباطات استثمارية طويلة الأجل					
11,008	**9,967**	**10,539**	**11,117**	**11,854**	**لحساب المؤسسة الخاص**
388	364	406	344	342	عدد المشروعات
77	73	83	78	75	عدد البلدان
6,504	**5,142**	**7,133**	**7,739**	**7,461**	**تعبئة الموارد الأساسية***
3,098	3,093	4,194	5,416	3,475	القروض المشتركة[1]
1,696	1,106	1,631	1,054	2,207	مبادرات المؤسسة وغيرها
768	831	761	476	531	صناديق شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة
942	113	548	793	1,248	الشراكة بين القطاعين العام والخاص[2]
17,512	**15,109**	**17,672**	**18,856**	**19,316**	**إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار**
مدفوعات الاستثمار					
9,971	8,904	9,264	9,953	10,355	لحساب المؤسسة الخاص
2,142	2,190	2,811	4,429	2,248	القروض المشتركة[3]
12,113	**11,094**	**12,075**	**14,382**	**12,602**	**إجمالي مدفوعات الاستثمار**
محفظة ارتباطات المؤسسة					
1,948	2,011	2,033	2,006	2,005	عدد الشركات
49,617	51,735	50,402	51,994	55,015	لحساب المؤسسة الخاص
13,633	15,258	15,330	16,550	16,047	القروض المشتركة[4]
63,250	**66,993**	**65,732**	**68,544**	**71,062**	**إجمالي محفظة ارتباطات المؤسسة**
التمويل قصير الأجل					
2,739	3,019	2,837	2,807	3,185	متوسط الرصيد غير المسدد
الخدمات الاستشارية					
231.9	234.0	202.1	220.6	245.7	نفقات برامج الخدمات الاستشارية
%65	%66	%65	%62	%63	حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[5]

* التمويل المُقدم من مؤسسات أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية الذي أصبح متاحا للجهة المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

1- يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.

2- التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي لمؤسسات مالية وطنية ومحلية أو حكومية أخرى.

3- يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.

4- يتضمن قروضا من الفئة "ب"، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ"، ومبيعات قروض المشاركة المهيكلة من الفئة "أ"، وقروضا موازية من خلال وكلاء، ومشاركات غير ممولة في تحمل المخاطر، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.

5- جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

2013	2014	2015	2016	2017	
1,018	1,483	445	33-	1,418	صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية
340	251	340	330	101	المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
1,350	1,739	749	296	1,523	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
77,525	84,130	87,548	90,434	92,254	مجموع الأصول
34,677	38,176	37,578	37,356	40,519	صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون
13,309	14,890	14,834	13,664	14,658	القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال

النسب الرئيسية

%1.3	%1.8	%0.50	%0.00	%1.60	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%4.8	%6.4	%1.80	%0.10-	%5.90	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%77	%78	%81	%85	%82	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
1:2.6	1:2.7	1:2.6	1:2.8	1:2.7	نسبة الديون إلى المساهمات في أسهم رأس المال
16.8	18.0	19.2	19.2	19.4	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
20.5	21.6	22.6	22.5	23.6	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
%7.2	%6.9	%7.5	%7.4	%6.1	إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة إجمالي القروض المدفوعة

* انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية حساب هذه الأرقام:
http://www.ifc.org/FinancialReporting

جدول المحتويات

12 رسالة من جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

14 رسالة من فيليب لو هورو، المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

16 فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

18 تهيئة الأسواق لخلق الفرص

56 استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال العام

60 موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي

64 نبذة عن المؤسسة

ستة عقود من الخبرة

في تعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية.

أهمية الخبرة

المؤسسة هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركز عملها على القطاع الخاص.

تستفيد المؤسسة من كامل إمكانات مجموعة البنك الدولي.

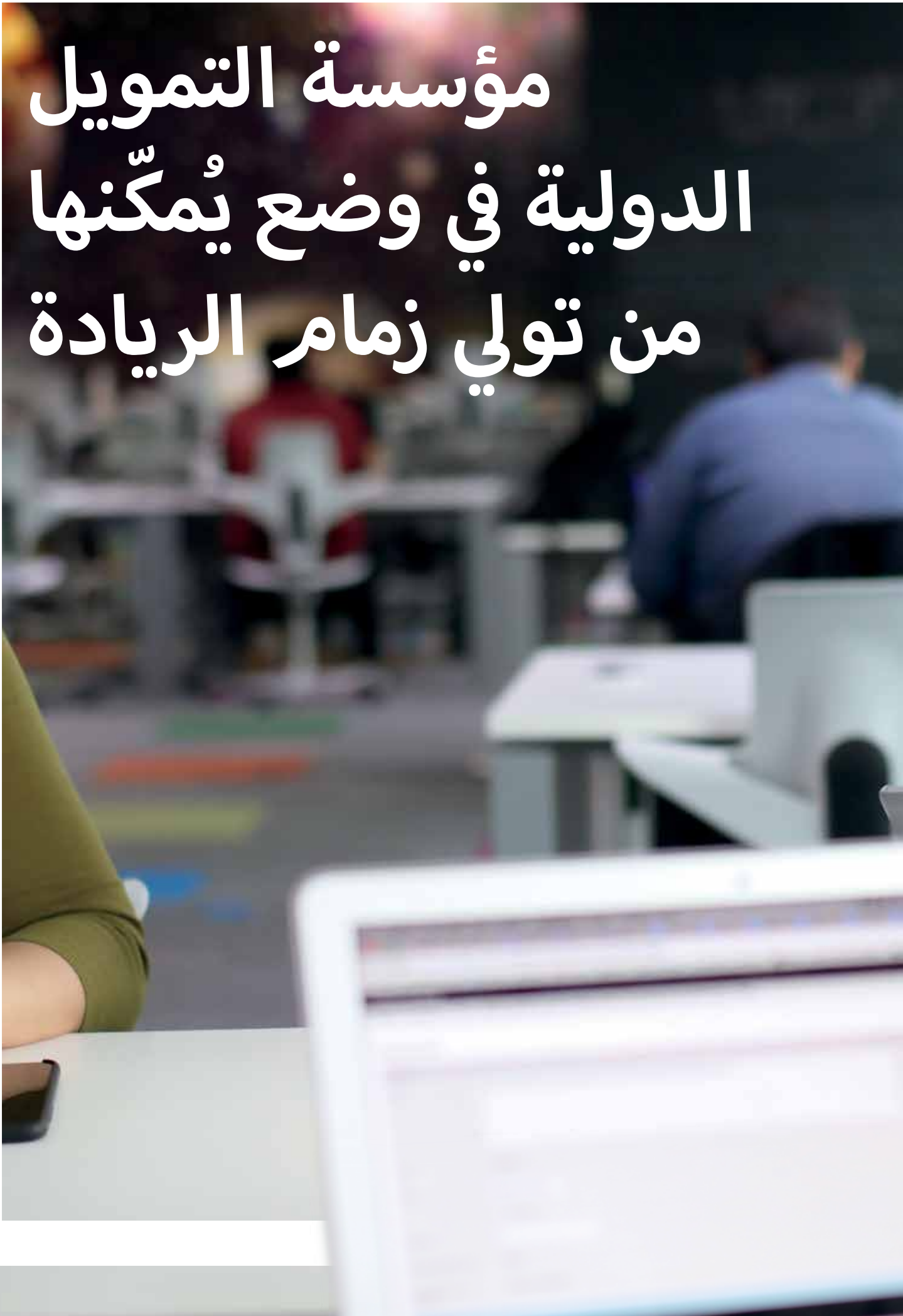

مؤسسة التمويل الدولية في وضع يُمكّنها من تولي زمام الريادة

تعمل المؤسسة مع رواد الأعمال على خلق الوظائف وإتاحة الفرص

totto

تهيئة الأسواق

ابتكارات القطاع الخاص يمكنها المساعدة على التصدي للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحا.

الخدمات اللوجستية: بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، تقوم شركة بلاك باك الهندية بتقليص تكاليف الشحن، وفي الوقت نفسه زيادة دخول السائقين.

التمويل الرقمي: تساعد مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة آنت للخدمات المالية الصينية 100 مليون شخص على الحصول على الخدمات المالية بحلول عام 2020.

أسواق رأس المال: يعمل برنامج أسواق رأس المال المشترك التابع لمجموعة البنك الدولي على تسريع عجلة تطوير أسواق رأس المال حيثما تقتضي الحاجة ذلك.

الطاقة الشمسية: تساعد مبادرة التوسع المبتكر في استخدام الطاقة الشمسية التي أطلقتها مؤسسة التمويل الدولية الحكومات على التعاقد على إقامة محطات للطاقة الشمسية بتمويل من القطاع الخاص بسرعة وبتكلفة رخيصة.

يتطلب الأمر نهجا شاملا

- إنشاء **أطر للإجراءات التنظيمية والسياسات** من شأنها تحسين نظم الحوكمة والإدارة العامة وتمكين الأسواق من الازدهار
- تعزيز **المنافسة والابتكار** على نحو يدفع الآخرين إلى تحسين مستوى أدائهم
- تحقيق **آثار توضيحية** تشجع المحاكاة والتكرار
- بناء **القدرات والمهارات** لفتح أسواق جديدة

زيادة تمويل التنمية إلى أقصى حد ممكن

بالعمل معا، يمكن للمؤسسات الإنمائية توجيه كل الموارد التمويلية المتاحة نحو المجالات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها.

تهيئة الأدوات والمنصات المناسبة

لخفض مخاطر الاستثمار في البلدان والقطاعات والمشروعات

منصات تعبئة الموارد

- البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك يجتذب مليارات من رؤوس الأموال الخاصة من شركات التأمين وغيرها ويقوم بتوجيهها إلى مشروعات مؤسسة التمويل الدولية
- شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية تدير مليارات الدولارات من الأصول للاستثمار في مشروعات مؤسسة التمويل الدولية.

التمويل المختلط

يستخدم مبالغ صغيرة من أموال المانحين الميسرة للتخفيف من حدة المخاطر، وفتح الأبواب على مصراعيها لتعبئة مبالغ أكبر بكثير من استثمارات القطاع الخاص.

طرح الأسئلة الصحيحة— "النهج التدريجي Cascade"

1 عند عرض مشروع ما، تطرح مجموعة البنك الدولي السؤال التالي:
"هل هناك حل **مستدام في القطاع الخاص** يقيد الدين العام والالتزامات الطارئة؟"

2 إذا كانت الإجابة نعم...
نشجع حلول القطاع الخاص

3 إذا كانت الإجابة لا...
نطرح السؤال التالي: هل ذلك بسبب:

- **الفجوات القائمة في السياسات أو الإجراءات التنظيمية** أو أوجه الضعف والقصور؟
  إذا كان الأمر كذلك، فإننا نقدم المساندة لإصلاحات السياسات والإجراءات التنظيمية.
- **المخاطر؟**
  إذا كان الأمر كذلك، نقوم بتقييم ما إذا كان بمقدور أدوات مجموعة البنك الدولي التخفيف من حدتها.

4 إذا كان المشروع يتطلب **تمويلا عاما**، فإننا نتبع هذا الخيار.

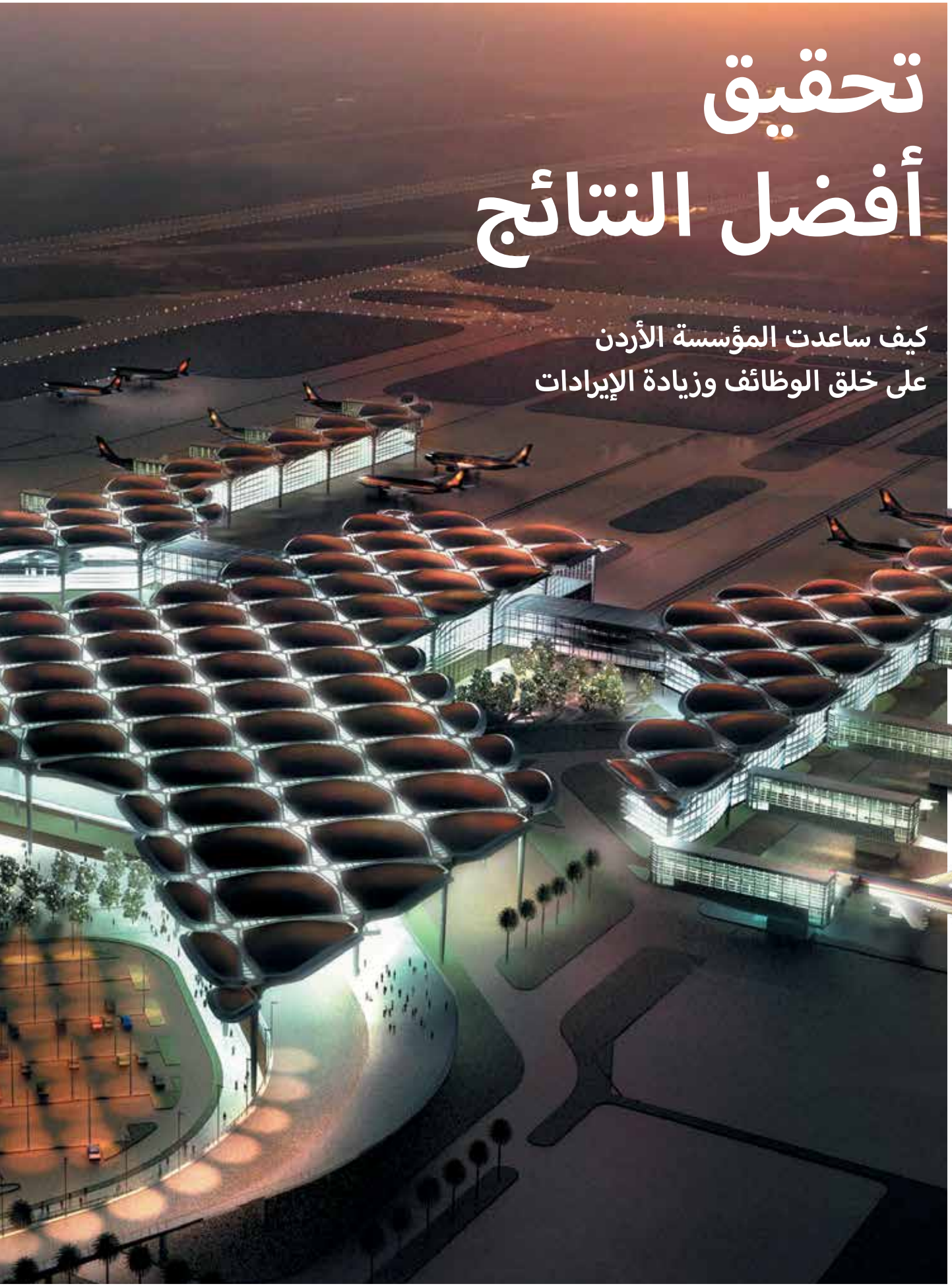

تحقيق أفضل النتائج

كيف ساعدت المؤسسة الأردن على خلق الوظائف وزيادة الإيرادات

يستقبل المطار الدولي الرئيسي بالأردن اليوم ضعفي عدد الركاب عما كان عليه الحال قبل عشر سنوات. ويعكس ذلك تبني الحكومة لنهج مبتكر في تمويل مرافق البنية التحتية. فبدلا من أن تتحمل الحكومة ديونا جديدة لتمويل تكاليف التوسعة الضرورية بالمطار، عمل الأردن مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لاجتذاب رأس المال الخاص. وأسفر ذلك عن: إنشاء مرفق على أحدث المستويات العالمية يدر أكثر من مليار دولار من الإيرادات الحكومية الجديدة سنويا، مع عدم تكبد ديون عامة وزيادة إيرادات السياحة، مع تنشيط حركة السياحة، وخلق الوظائف، ومساندة النمو الاقتصادي في الوقت نفسه.

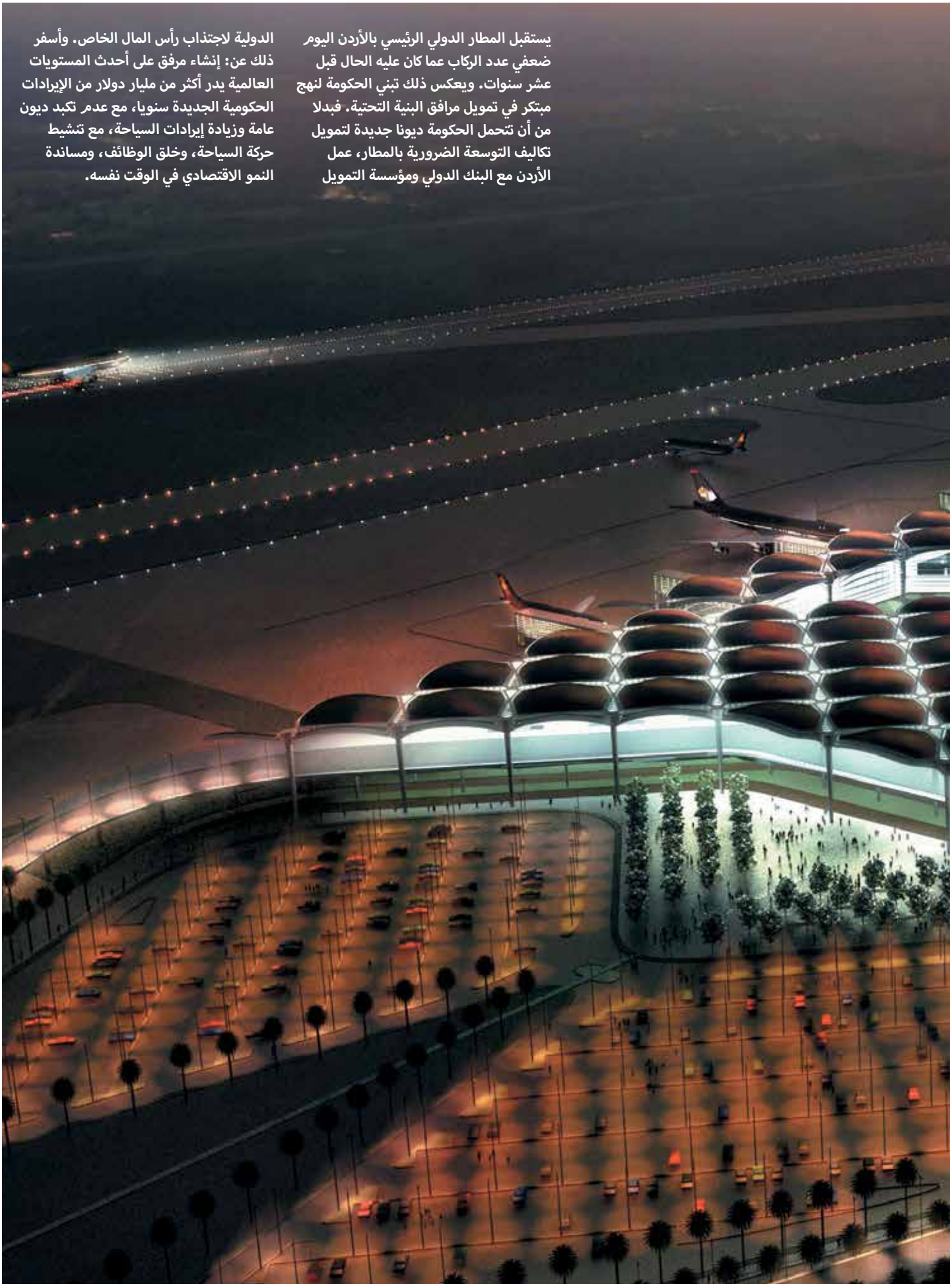

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

مواجهة أصعب التحديات

تدرس لينا رياسكوس في جامعة مينوتو التي تدعمها مؤسسة التمويل الدولية، وتخدم هذه الجامعة الطلاب الملتحقين من أسر محدودة الدخل في كولومبيا.

وضع المؤسسة في صميم تمويل التنمية

النمو = الوظائف = الاستقرار

رسالة من جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي

تذكرني رحلاتي حول العالم باستمرار كيف أن العالم أصبح يبدو كقرية صغيرة. فبفضل التكنولوجيا - ولاسيما الإنترنت والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي - بمقدور الجميع تقريبا أن يروا كيف يعيش الآخرون. وبالنسبة للكثيرين، فإن مستويات المعيشة في البلدان الأكثر تقدماً، التي كانت ذات يوم مجهولة للفقراء في العالم، أصبحت الآن مألوفة لديهم كمجتمعاتهم المحلية.

لقد غيّر هذا الوعي كيف يفكر الناس في حياتهم، ورفع سقف التوقعات بشأن ما هو ممكن وقابل للتحقيق. وتأخذ الآمال والطموحات، التي كانت مقتصرة ذات يوم على الخبرات المحلية، في التقارب في مختلف أنحاء العالم. وصاحب ارتفاع آمال الأفراد وطموحاتهم ارتفاع الطلب على التعليم والوظائف والخدمات، كالرعاية الصحية والنقل - وعلى الفرص لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. وفي الوقت الذي بات فيه العالم حقاً قرية صغيرة، فإن الفجوة بين الأفراد آخذة في الاتساع. إن دورنا وطموحنا في مجموعة البنك الدولي هو سد تلك الفجوة. إننا بحاجة لاستخدام كل طاقاتنا ومعارفنا وإبداعنا ومواردنا المالية لمساعدة البلدان على الوفاء بتوقعات مواطنيها.

ويعني ذلك تسريع وتيرة التقدم المحرز على صعيد تحقيق هدفينا - إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك بين أفقر 40% من السكان في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. ولتحقيق هذين الهدفين، فإننا نساند عمليات الاستثمار في البلدان التي سترسي الأسس الضرورية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. ونستثمر في الناس، في الشباب على وجه الخصوص، حتى يتمكن الأفراد - والبلدان - من تحقيق كامل إمكاناتهم والتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً. ونعمل حاليا على تقوية القدرة على مواجهة الصدمات العالمية التي تؤثر فينا جميعا - كالأوبئة وتغيُّر المناخ واللاجئين والمجاعات.

وفي حين يبدو العالم أصغر حجما يوماً بعد يوم، فإن التحديات التي تواجهنا تتضاعف. ولذا، يجب علينا باستمرار أن نتطور وأن نتكيف كي نتمكن من مواجهتها. ونحن في مجموعة البنك الدولي نعيد النظر بصورة جذرية في النهج الذي نتبعه في تمويل التنمية. فنحن نستثمر مليارات الدولارات، لكن العالم يحتاج إلى تريليونات الدولارات من التمويل السنوي من أجل التنمية. ويجب علينا الآن أن نوظف مواردنا الشحيحة بدرجة أكبر لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة الأكبر حجماً، والجمع بينها وبين ما نتمتع به من خبرات تقنية واستثمارها في البلدان النامية.

لحفز هذا المستوى من التمويل، يجب العمل على إيجاد أسواق جديدة وبث روح الحيوية والابتكار التي يتمتع بها القطاع الخاص في البلدان المتعاملة معنا، ولاسيما البلدان الأشدّ فقراً والأكثر هشاشة. يجب أن نبدأ بطرح سؤال اعتيادي حول ما إذا كان رأس المال الخاص، وليس التمويل الحكومي أو معونات المانحين، يمكن أن يمول أحد المشروعات. وإذا لم تكن الظروف مواتية أمام استثمارات القطاع الخاص، علينا العمل مع شركائنا لإزالة المخاطر القائمة على مستوى المشروعات والقطاعات والبلدان بأكملها. ومن خلال الدخول في حوار ونقل المعارف، يمكننا مساعدة الحكومات على إصلاح القوانين واللوائح التنظيمية، وعلى تحسين الممارسات الاقتصادية. ويمكننا إيجاد سبل جديدة أكثر كفاءة لتمويل التنمية. ولن يتأتى كل ذلك بسهولة، لكنه الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها مساعدة البلدان بالقدر الذي تتطلبه هذه الظروف.

هذا العام، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم أكثر من 61 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. [انظر الصفحة 60 للاطلاع على موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي].

وشهد البنك الدولي للإنشاء والتعمير طلباً مستمراً من جانب البلدان المتعاملة معه على خدماته، وقدم ارتباطات يبلغ مجموعها 22.6 مليار دولار. وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، 19.5 مليار دولار دعماً للبلدان الأشد احتياجا لمواجهة تحدياتها الأكثر صعوبة.

والتزمنا بتوسيع نطاق الإجراءات التدخلية الإنمائية للمؤسسة الدولية للتنمية بصورة كبيرة من خلال التمويل الابتكاري. فعلى سبيل المثال، نعمل على الاستفادة من استثمارات حقوق الملكية للمؤسسة الدولية للتنمية بالمزج بين مساهمات المانحين والموارد الداخلية والأموال التي تتم تعبئتها من أسواق الدين. ونتيجة لتلك الجهود واستمرار المساندة القوية من جانب شركائنا، حققنا مستوى قياسياً في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية قدره 75 مليار دولار. ونحن إذ نتجه إلى السنة المالية 2018، فإننا نستخدم أدوات جديدة، كنافذة القطاع الخاص برأسمال قدره 2.5 مليار دولار لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة لصالح البلدان الأشد فقرا.

تقود مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، اللتان تركزان على تنمية القطاع الخاص، جهودنا لخلق الأسواق واجتذاب استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

لقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية هذا العام مبالغ كبيرة من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص بلغت حوالي 19.3 مليار دولار، عبأت قرابة 7.5 مليار دولار منها من شركاء الاستثمار. وذهب حوالي 4.6 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ونحو 900 مليون دولار إلى مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 4.8 مليار دولار من أدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان بغرض اجتذاب المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص إلى البلدان النامية. وكان 45% من المشروعات التي ساندتها الوكالة في السنة المالية 2017 في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 21% في بلدان متأثرة بالصراعات والهشاشة.

إننا نعمل في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي على ضمان أن نتمتع بالمعرفة والموارد والأدوات الضرورية كي يتسم عملنا بالفاعلية والمرونة والسرعة في مواجهة التغيرات السريعة. ونحن على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق عملنا وتدعيمه لمساعدة البلدان المعنية على التغلب على تحدياتها الإنمائية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومنح الجميع الفرصة لبلوغ آمالهم وطموحاتهم.

جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي

رسالة من فيليب لو هورو

المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

"في ضوء ما حصدته من معرفة تراكمت لديها على مدار 60 عاما، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بمركز فريد يمكّنها من إعطاء القطاع الخاص دورا محوريا في تمويل الحلول الإنمائية وتقديمها. ويتطلب حجم هذا العمل الطموح، إلى جانب هدف المؤسسة المتعلق ببذل المزيد من الجهد في البلدان الأشد فقراً، اعتماد إطار إستراتيجي جديد يستند إلى الأدوات والنُهج التحليلية والمالية الجديدة التي تقوم المؤسسة الآن بتطبيقها".

على مدى أكثر من ستة عقود، ما فتئت مؤسسة التمويل الدولية تقوم بدور رائد في مجال تنمية القطاع الخاص - بالعمل مع الشركات متعددة الجنسيات والإقليمية والمحلية على تسريع وتيرة النمو وانتشال الناس من براثن الفقر، وكذلك تعزيز معايير الأداء للجهات المتعاملة معها وقدرتها على المنافسة عالمياً. كانت السنة المالية 2017 سنة استثنائية بالنسبة للمؤسسة: إذ بلغت استثماراتها مستويات قياسية مع تكثيف تركيزها على المناطق والأسواق الأشد صعوبة واستثمار مبلغ قياسي للمساعدة في معالجة تغيُّر المناخ. ورغم شعور المؤسسة بالفخر لتحقيقها هذه النتائج، فإنها تعلم أن عليها فعل المزيد.

قبل عامين، صادق 193 بلدا على جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ. وسيتطلب ذلك زيادة هائلة في التمويل لتحقيق هذه الأهداف بالنظر إلى مستويات الفقر الحالية وحجم التحديات الإنمائية الأخرى. فالموارد العامة وحدها لا تكفي. ولهذا، التزم مجتمع التنمية، في مؤتمر تمويل التنمية الذي عُقِد بأديس أبابا في يوليو/تموز 2015، برؤية جديدة عنوانها "من المليارات إلى التريليونات" والتي يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا في تقديم الحلول الإنمائية فيما تُستخدم الموارد العامة استخداماً إستراتيجياً لتطوير المشاريع وتخفيف حدة المخاطر وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار بأسلوب مستدام.

إن المؤسسة تتمتع بوضع فريد يمكِّنها من المساعدة في تنفيذ جدول الأعمال الطموح هذا نظراً للمعارف التي تراكمت لديها على مدى 60 عاما. ويتطلب حجم هذا العمل الطموح، إلى جانب هدف المؤسسة المتعلق ببذل المزيد من الجهد في البلدان الأشد فقراً، اعتماد نُهج وأدوات جديدة. وتطلق المؤسسة على هذا الإطار الإستراتيجي اسم "مؤسسة التمويل الدولية 3.0".

عام قياسي

في أول عام كامل لي في مؤسسة التمويل الدولية، رأيت العديد من الأمثلة على تفاني موظفي المؤسسة وكفاءتهم المهنية وإقدامهم وإبداعهم، وهي أدلة قوية على قدرة المؤسسة على الإنجاز. وفي إطار جهود تقوية النمو وتحسين أوضاع الأسواق في البلدان النامية خلال السنة المالية 2017، قدمت المؤسسة تمويلا قياسيا قدره 19.3 مليار دولار إلى شركات القطاع الخاص في 75 بلدا. ويشمل ذلك نحو 7.5 مليار دولار جرت تعبئتها مباشرةً من مستثمرين آخرين، منها 531 مليون دولار تمت إتاحتها من خلال شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة.

وقد ذهب حوالي ربع التمويل الذي قدمته المؤسسة إلى البلدان الأشد فقراً- وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وارتفعت استثمارات المؤسسة المتعلقة بالمناخ إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 25% من مواردها التمويلية. وبالإضافة إلى ذلك، زادت المؤسسة من تركيزها على تهيئة فرص اقتصادية للنساء من خلال مساعدتهن على الحصول على الخدمات المالية، ومساندة رائدات الأعمال أثناء توسيع مشاريعهن، وتعزيز المساواة بين الجنسين في عالم الشركات. وقامت المؤسسة أيضا بزيادة مساندتها في مجال الابتكار والتكنولوجيات المتطورة.

وفي السنة المالية 2017، زادت محفظة استثمارات المؤسسة بأكثر من 3 مليارات دولار لتصل إلى 55 مليار دولار. وقد ضمن حجم هذه المحفظة وتنوعها أن تحدث المؤسسة تأثيرا في العديد من الأبعاد المختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوفير 2.4 مليون وظيفة، وتقديم قروض صغرى وصغيرة ومتوسطة قدرها 411 مليار دولار، وتوليد الكهرباء لنحو 79 مليون شخص، وتوفير الغاز لنحو 60 مليون شخص، وتوزيع المياه على 14 مليون شخص.

وواصلت المؤسسة تقديم حلول استشارية شاملة إلى الجهات المتعاملة معها في مراحل مبكرة من مشاريعها، لاسيما في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي السنة المالية 2017، قدم برنامج الخدمات الاستشارية التابع للمؤسسة 63% من خدماته إلى جهات متعاملة مع المؤسسة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و20% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات، فيما بلغت نسبة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمناخ 26%. وبالإضافة إلى ذلك، اشتمل نحو ثلث المشاريع الاستشارية الجديدة على تركيز على مراعاة الآثار المرتبطة بنوع الجنس في تصميم المشاريع.

إطار إستراتيجي جديد

تمثل إستراتيجية المؤسسة المسماة "مؤسسة التمويل الدولية 3.0" جزءاً لا يتجزأ من الرؤية المستقبلية لمجموعة البنك. وتسلم هذه الإستراتيجية بأنه لتحسين أداء المؤسسة في المناطق الجغرافية الأشد صعوبة وتحقيق آثار واسعة النطاق، عليها الانتقال من الاستجابة للطلب إلى العمل بشكل استباقي - بالاستفادة من نقاط القوة الموجودة لدى مجموعة البنك الدولي بأكملها وشركاء التنمية الآخرين-لإنشاء أسواق جديدة وتعبئة الموارد من القطاع الخاص على نطاق أكبر. ولتحقيق هذه الغاية، أعدت المؤسسة نُهجا وأدوات تحليلية ومالية جديدة.

النُهج والأدوات التحليلية الجديدة: كان تحقيق نتائج تنموية ولايزال عنصرا أساسيا لدى المؤسسة. ونظرا للتعقيد المتزايد للقضايا التي تواجهها البلدان المتعاملة مع المؤسسة، فقد عززت الأخيرة مجموعة أدواتها، وقامت أيضا بوضع إطار جديد – هو إطار قياس الآثار المتوقعة ورصدها- لتمكينها من تحديد الأثر الإنمائي لكل مشروع وقياسه وإبرازه بشكل أفضل وتركيز بطاقات تقييم الأداء والحوافز على تحقيق الأثر الاقتصادي. وفي نهاية المطاف، سيكون بمقدور المؤسسة الحكم على نتائجها وتعميمها ليس فقط من منظور تشغيلي ومالي، بل أيضا من منظور التنمية ومحفظة الاستثمارات.

وللبحث عن فرص واستغلالها بشكل منهجي لتهيئة أسواق وتعظيم تمويل التنمية، شرعت المؤسسة في إجراء دراسات تشخيصية للقطاع الخاص على مستوى البلدان. وستساعد هذه الدراسات في تحديد المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسة مع الحكومات والبنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وشركاء التنمية لتحفيز تهيئة الأسواق من خلال وضع الأطر التنظيمية وأطر السياسات اللازمة، وتعزيز المنافسة من القطاع الخاص، وتشجيع نشر أفضل الممارسات والتكنولوجيات الجديدة، وبناء القدرات والمهارات المحلية. وقد أطلقت المؤسسة أيضا نهجا على مستوى مجموعة البنك الدولي يدعو إلى توثيق التعاون فيما بين مؤسسات المجموعة لتعظيم تمويل التنمية. وتطلق المؤسسة على هذا النهج اسم "النهج التدريجي Cascade". وسيقوم موظفو مجموعة البنك، بالتعاون مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة، بالبحث أولاً عن حلول من القطاع الخاص للتصدي للتحديات الإنمائية- حينما تكون هذه الحلول مستحسنة ويمكن أن تكون فعالة- وتخصيص التمويل العام للمشاريع التي تكون فيها الخيارات الأخرى دون المستوى الأمثل.

وتمثل الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من إستراتيجية المؤسسة لتهيئة الأسواق وتعبئة الاستثمارات الخاصة، لاسيما في مناطق العالم الأكثر فقرا والأشد تأثرا بالصراعات. وفي هذا العام، قدَّم مجلس المديرين التنفيذيين أدوات وموارد إضافية للمؤسسة بالموافقة على تخفيض التحويل السنوي من صافي دخلها إلى المؤسسة الدولية للتنمية من أجل إطلاق النافذة الاستشارية لتهيئة الأسواق. وستقوم هذه النافذة التمويلية التي تمتد لثلاث سنوات برأسمال يصل إلى 213 مليون دولار بتلبية الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة الاستشارية، بما في ذلك المراحل المبكرة في إعداد المشاريع المزمعة وتهيئة الأسواق في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

النُهج والأدوات المالية الجديدة: وافق المجلس أيضا على نافذة للقطاع الخاص في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والتي تساند إستراتيجيتها لتوسيع نطاق استثمار القطاع الخاص وتهيئة الأسواق في البلدان المؤهلة للاقتراض. وفي ظل وجود البرامج الأربعة المنضوية تحت لواء هذه النافذة، وهي برنامج تخفيف المخاطر وبرنامج التمويل المختلط وبرنامج العملات المحلية وبرنامج ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بقيمة إجمالية قدرها 2.5 مليار دولار، ستمتلك المؤسسة أدوات جديدة لتخفيف المخاطر للتعامل مع المشاريع عالية المخاطر والتغلب على تحدي محدودية الحصول على قروض بالعملة المحلية. وهذه البرامج هي برامج مبتكرة لتمكين استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وستنفِّذ مؤسسة التمويل الدولية هذه البرامج، بالنيابة عن المؤسسة الدولية للتنمية، مما يؤدي إلى إنشاء مجموعة أقوى من المعاملات لتقوم الأولى وآخرون بتمويلها.

ومن خلال جهود المؤسسة لتعبئة الموارد والاستثمارات من الجهات الراعية والمستثمرين الآخرين المشاركين، فإن كل دولار من استثمارات المؤسسة يسهم حالياً بأربعة دولارات لتمويل التنمية. ولا تزال المؤسسة تبتكر أساليب بخلاف قروضها المشتركة الناجحة والاستثمارات في الأسهم الخاصة من جانب شركة إدارة الأصول التابعة لها. وأحد الأمثلة الحديثة على ذلك هو برنامج المؤسسة الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك للبنية التحتية الذي يقوم بتعبئة رؤوس أموال خاصة من شركات التأمين لتمويل حصة من محفظة قروض المؤسسة الخاصة بالبنية التحتية. وتحتفظ المؤسسات الاستثمارية باحتياطيات نقدية كبيرة يمكن توظيفها لخدمة التنمية. ويفتح هذا النموذج الباب أمام هذه الأموال.

يشكل الإطار الإستراتيجي الجديد للمؤسسة استجابة ملموسة للتصدي لتحدي تحويل تمويل التنمية من "المليارات إلى التريليونات". وبالبدء في استخدام الأدوات الجديدة التي قدَّمها المجلس للمؤسسة، وإجراء تحليلات أكثر عمقا لعملها، والعمل بصورة أوثق كفريق واحد مع الزملاء في مجموعة البنك الدولي والجهات المتعاملة مع المؤسسة وشركائها الآخرين، ستستطيع المؤسسة تعظيم أثرها الإنمائي في السنوات المقبلة. ومن خلال إقامة شراكات قوية مع القطاعين الخاص والعام، تستطيع المؤسسة تعزيز قدرتها على تهيئة الأسواق وتحسين الظروف المعيشية للملايين من الناس.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول
لمؤسسة التمويل الدولية

فريق جهاز إدارة المؤسسة

يضطلع فريق قيادة مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وينهل فريق جهاز الإدارة من معين لا ينفد من سنوات طويلة من الخبرة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة ومنظور ثقافي مميز. ويعمل الفريق على رسم إستراتيجيات المؤسسة وسياساتها، مما يضعها في وضع فريد يمكنها من خلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول
لمؤسسة التمويل الدولية

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر
والاستدامة المالية

جينغدونغ هوا
نائب الرئيس وأمين الخزانة

ساران كيبت-كولييالي
نائب الرئيس لشؤون إدارة محافظ الاستثمار

هانز بيتر لانكيس
نائب الرئيس لشؤون الاقتصاد
وتنمية القطاع الخاص

بيرنارد لوويرس
نائب الرئيس
والمراقب المالي لمجموعة البنك الدولي

نينا ستويلجكوفيك
نائب الرئيس لشؤون التمويل المختلط
والشراكات

إيثيوبيس تافارا
المستشار القانوني العام ونائب الرئيس لشؤون
استدامة المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير
الحوكمة ومخاطر الامتثال

ديمتريس تسيتسيراغوس
نائب الرئيس لشؤون الأعمال الجديدة

ستيفاني فون فرايدييبرغ
نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجية
والموارد المؤسسية

غرافين ويلسون
المسؤول التنفيذي الأول بشركة إدارة الأصول
التابعة لمؤسسة التمويل الدولية

تهيئة لخلق

في ظل شح الموارد العامة، فإن وجود قطاع خاص قوي وفاعل أمر لا غنى عنه لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء الذي يتقاسم الجميع ثماره. وهنا يأتي دور مؤسسة التمويل الدولية – فهي تعلم كيف تطلق العنان لاستثمارات القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تهيئة الأسواق وخلق الفرص حيث تكون الحاجة ماسة إليها.

الأسواق الفرص

إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص

على مدى ستة عقود، ظلت مؤسسة التمويل الدولية في مقدمة المؤسسات القائمة بتعبئة رؤوس الأموال الخاصة من أجل التنمية، وهو ما سيمثل عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسهِّل برامج المؤسسة المبتكرة على المستثمرين - بدءاً من البنوك التجارية وصولاً إلى شركات التأمين وصناديق الثروات السيادية - الانضمام إليها في تسريع وتيرة التنمية في الأسواق الحافلة بالتحديات.

تعبئة الموارد

إنشاء البرامج لتسريع وتيرة التنمية

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

صندوق السندات الأساسية الخضراء

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية أول صندوق في العالم للسندات الخضراء مخصص للأسواق الصاعدة.

إن إنهاء الفقر عمل باهظ التكلفة: فالفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متاح تصل إلى تريليونات الدولارات سنوياً.

ولهذا، لابد من إشراك القطاع الخاص. وتلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا بالغ الأهمية في بناء المنابر وخلق الفرص أمام القطاع الخاص لتسريع وتيرة التنمية، حيث تقوم بتعبئة رؤوس الأموال من البنوك والصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية. ومن خلال توظيف رأس المال الخاص، تحقق المؤسسة أثرا إنمائيا أكبر بكثير مما يمكن أن تحققه بمفردها.

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال من خلال قناتين رئيسيتين: الأولى هي شركة إدارة الأصول التابعة لها التي تدير أصولا بقيمة 9.8 مليار دولار من خلال 13 صندوقا استثماريا، من بينها 2.3 مليار دولار من المؤسسة. والثانية هي برنامجها للقروض المشتركة الذي عبأ، منذ إنشائه في عام 1959، ما يزيد على 62 مليار دولار من أكثر من 500 شريك ممولٍ لصالح مشروعات في بلدان الأسواق الصاعدة. وبنهاية السنة المالية 2017، بلغ إجمالي محفظة القروض المشتركة للمؤسسة 16 مليار دولار.

وفي السنة المالية 2017، عبأت المؤسسة قرابة 7.5 مليار دولار لاستثماراتها في البلدان النامية، من بينها أكثر من 1.2 مليار دولار من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، كما أنشأت العديد من البرامج بمليارات الدولارات للمستثمرين من القطاع الخاص لكي ينضموا إليها للتصدي للتحديات الإنمائية الأشد إلحاحا في عصرنا الحالي.

وفي هذا العام، أطلقت المؤسسة أكبر صندوق في العالم للسندات الخضراء مخصص للأسواق الصاعدة، هو صندوق السندات الأساسية الخضراء برأسمال قدره مليارا دولار، يتمثل الغرض منه في إطلاق التمويل الخاص للمشروعات المتصلة بالمناخ. ودخلت المؤسسة في شراكة مع أموندي، وهي أكبر شركة مقيَّدة لإدارة الأصول في أوروبا، لإنشاء هذا الصندوق. وتعتزم المؤسسة استثمار ما يصل إلى 325 مليون دولار سيستخدمها الصندوق لشراء سندات خضراء تصدرها البنوك في البلدان النامية. وستقوم شركة أموندي بتعبئة بقية المبلغ وهو مليارا دولار من المؤسسات الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم.

وأدخلت المؤسسة أيضا البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك للبنية التحتية، وهو مبادرة رائدة لتعبئة ما يصل إلى 5 مليارات دولار من شركات التأمين والمؤسسات الاستثمارية الأخرى لاستثمارها في مشروعات البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. ويبني هذا الجهد على النجاح الذي حققه برنامج المؤسسة الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك برأسمال قدره ثلاثة مليارات دولار، وهو مبادرة للقروض المشتركة مكَّنت المستثمرين من الغير من المشاركة سلبياً في محفظة المؤسسة للقروض الممتازة.

وفي خطوة مهمة أخرى إلى الأمام، الذي يضم شركاؤه عددا من المؤسسات الاستثمارية رفيعة المستوى. وسيقوم الصندوق، الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، باستثمارات في أسهم الشركات وأشباه الأسهم عبر جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا.

يتزايد استخدام المؤسسة لأداة واعدة، هي التمويل المختلط، لإطلاق العنان لرأس المال الخاص. فمستثمرو القطاع الخاص يتجنبون في الغالب المشروعات التي تنطوي على نُهج غير مجرَّبة أو التي تكون في أسواق يُنظر إليها على أنها شديدة المخاطر. وينطوي التمويل المختلط على استخدام مبالغ صغيرة من تمويل المانحين الميسَّر لتخفيف مخاطر استثمارية محددة، مما يفتح الباب لتقديم مبالغ أكبر بكثير من الاستثمارات الخاصة. وفي السنة المالية 2017، استخدمت المؤسسة 188 مليون دولار من أموال المانحين لحفز استثمارات خاصة بقيمة 726 مليون دولار.

تعيِّن سيبريل المتعاملة مع المؤسسة العديد من الطلاب المتخرجين من هذه المدرسة المهنية في كوت ديفوار.

أسواق رأس المال المحلية القوية ضرورية لازدهار القطاع الخاص.

فهي تساعد الناس ومؤسسات الأعمال في الحصول على تمويل طويل الأجل. وتشجِّع نوعية المشروعات المنطوية على المخاطرة التي تعزز الابتكار وتسرِّع وتيرة خلق الوظائف والنمو الاقتصادي. ويمكنها حماية اقتصادات بأكملها من التقلُّبات التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الأسواق المالية الدولية.

تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا حيويا في تدعيم أسواق رأس المال المحلية بإدخال أدوات مبتكرة لإطلاق العنان لأموال القطاع الخاص لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الإنمائية المهمة. وغالبا تكون المؤسسة أول جهة دولية غير حكومية تصدر سندات بالعملة المحلية في البلدان النامية، وذلك للمساعدة في تهيئة الأوضاع المواتية لنمو الأسواق المحلية وازدهارها. وتساعد المؤسسة البلدان النامية على صياغة سياسات ولوائح تنظيمية من شأنها تقوية أسواق رأس المال.

وفي هذا العام، أطلقت المؤسسة برنامج أسواق رأس المال المشترك الذي يستفيد من الخبرات الجماعية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي لتسريع وتيرة تنمية أسواق رأس المال حيثما تمس الحاجة إلى ذلك - بدءاً ببنغلاديش ومصر وكينيا والمغرب وبيرو وفييتنام وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، أصدرت المؤسسة سندات هي الأولى من نوعها لحماية الغابات وتوسيع نطاق الأسواق الرأسمالية لاعتمادات تخفيض الكربون. وتم بيع سندات المؤسسة الخاصة بالغابات، التي مدتها خمس سنوات والمقيَّدة في بورصة لندن للأوراق المالية، إلى مؤسسات استثمارية عالمية كبيرة والتي جرى تخييرها بأن تسترد مستحقاتها إما في شكل اعتمادات لتخفيض الكربون أو نقدا. وعبأت هذه السندات 152 مليون دولار بهدف منع إزالة الغابات وتشجيع التنمية في بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي مارس/آذار 2017، أطلقت المؤسسة برنامجا جديدا للسندات الاجتماعية من خلال إصدار سندات قياسية عالمية بقيمة 500 مليون دولار لتوسيع نطاق التمويل لمنشآت الأعمال المملوكة لنساء والمجتمعات المحلية منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن يساعد حجم هذا الإصدار في تعميق السوق لفئة جديدة، لكنها سريعة النمو، من سندات الاستدامة التي توسِّع نطاق التمويل لتحقيق أهداف بيئية واجتماعية وإدارية. وقام برنامج المؤسسة الجديد بدمج اثنتين من أدواتها الموجودة الخاصة بالسندات، وهما برنامج سندات الخدمات المصرفية للنساء وبرنامج سندات أنشطة الأعمال الشاملة للجميع واللذين استطاعا تعبئة 268 مليون دولار و296 مليون دولار على التوالي منذ عام 2013.

استمرت المؤسسة في تعميق أسواق السندات بالعملة المحلية. ففي الجمهورية الدومينيكية، أصدرت المؤسسة سندات مقوَّمة بالبيزو الدومينيكي بقيمة تعادل 4 ملايين دولار، وهو ثاني سند "تاينو" للمؤسسة في أقل من خمس سنوات. وستُستثمر حصيلة هذه السندات التي مدتها ستة أعوام ونصف العام في بنك الادخار والائتمان (Banco ADEMI)، وهو مؤسسة محلية رائدة في مجال التمويل الأصغر، من أجل توسيع نطاق الإقراض طويل الأجل لأصحاب المشروعات الصغرى.

وفي كولومبيا، ساعدت المؤسسة بنك بانكولومبيا على إصدار أول سندات خضراء على الإطلاق من خلال مؤسسة مالية خاصة في أمريكا اللاتينية. وستُستخدم الحصيلة التي تعادل 115 مليون دولار في تمويل مشروعات مراعية للاعتبارات المناخية في البلاد، مما يضع نموذجا يمكن أن يشجِّع مؤسسات مالية أخرى في المنطقة على إصدار سندات مماثلة.

وإجمالاً، أصدرت المؤسسة سندات بعشرين عملة محلية، كما قدَّمت تمويلا بثلاث وسبعين عملة محلية مختلفة بما قيمته حوالي 23 مليار دولار - من خلال القروض والمبادلات والضمانات وتسهيلات المشاركة في تحمل المخاطر والأدوات المورّقة.

مكَّن برنامج السندات "تاينو" التابع للمؤسسة جوسفينا أرنو جيمينيز من الحصول على تمويل لمزرعتها.

أسواق رأس المال المحلية

دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام إلى الأمام

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

برنامج المؤسسة للسندات الاجتماعية

تساعد السندات القياسية للمؤسسة التي تبلغ قيمتها 500 مليون دولار في توسيع نطاق التمويل لمنشآت الأعمال المملوكة لنساء.

دفع عجلة النمو إلى الأمام

تركِّز مؤسسة التمويل الدولية على القطاعات التي يمكنها خلق أكبر عدد من الوظائف وتوزيع الثروة على نطاق واسع وبالتساوي بأقصى قدر ممكن، كما تساعد من يعانون من نقص الخدمات على الحصول على التمويل. وتساعد المؤسسة أيضا في بناء رأس المال البشري من خلال تحسين جودة وإتاحة خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتقدم التمويل لشركات التكنولوجيا التي تعمل على تغيير العالم.

البنية التحتية

بناء أساس قوي لتحقيق الرخاء

تهيئة الأسواق لخلق الفرص الكهرباء في ميانمار

تقدم مؤسسة التمويل الدولية المساندة لتطوير أكبر محطة للكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي في البلاد.

مبنى الركاب بمطار زغرب الدولي بكرواتيا الذي تكلف ٤٥٠ مليون دولار وقام ببنائه كونسرتيوم بمساندة من مؤسسة التمويل الدولية.

في مختلف أنحاء العالم، يعيش نحو مليار شخص بدون كهرباء، ويستيقظ أكثر من 800 مليون شخص كل صباح على واقع العيش في أحياء عشوائية، ولا يحصل عدد مساوٍ على مياه شرب نظيفة.

تشير هذه الأرقام إلى أن البنية التحتية في البلدان النامية لم تواكب النمو السكاني والرغبة في تحسين المستويات المعيشية. ويؤدي نقص البنية التحتية أيضا إلى إعاقة إنتاجية أنشطة الأعمال والنمو الاقتصادي - في أفريقيا على سبيل المثال، يمكن لتحسين البنية التحتية أن يزيد الإنتاجية بنسبة 40%.

إن البنية التحتية الحديثة عنصر لا غنى عنه في الجهود الرامية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ومنذ عام 2007، استثمرت المؤسسة قرابة 29 مليار دولار في قطاع البنية التحتية وعبأت 21 مليار دولار إضافية من مستثمرين آخرين. وفي السنة المالية 2017 وحدها، استثمرت المؤسسة 3.1 مليار دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توليد الكهرباء لأكثر من 79 مليون شخص في بلدان تحتاج بشدة إلى هذه التحسينات.

فعلى سبيل المثال، تعاني ميانمار من أحد أدنى معدلات توصيل الكهرباء في العالم: إذ لا يحصل على الكهرباء سوى ثلث سكان البلاد البالغ عددهم 50 مليون نسمة. وفي منطقة ماندالاي بمينغيان، تساند المؤسسة إقامة أكبر محطة للكهرباء تعمل بالغاز في البلاد. ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته 300 مليون دولار وقدرته 225 ميغاوات، الكهرباء لأكثر من 5 ملايين شخص.

وفي بداية السنة المالية 2017، أنجزت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 150 مليون دولار لإنشاء وتشغيل أول محطة للكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي في بنما، وهي محطة إيه إي إس كولون. ومن المتوقع أن تولِّد هذه المحطة، التي تبلغ قدرتها 380 ميغاوات، كهرباء كان سيتم إنتاجها باستخدام الوقود الثقيل والديزل. وسيمثل ذلك انخفاضا في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو مليون طن سنوياً، أي ما يعادل سحب أكثر من 200 ألف سيارة من الطرق.

وفي الهند، لعبت المؤسسة دورا بالغ الأهمية في إنشاء محطة REWA Ultra Mega Solar Limited بقدرة 750 ميغاوات، وهي واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية ذات الموقع الواحد. وساعدت المؤسسة الحكومة الهندية وولاية مادهيا براديش على تصميم هيكل قوي للمشروع وإجراء مزاد عالمي يتسم بالشفافية لاختيار مطوِّر من القطاع الخاص. وتُعد تعريفة الطاقة الشمسية رخيصة مثل تعريفة الفحم، وستشغِّل الطاقة المولَّدة شبكة النقل بالسكك الحديدية في العاصمة نيودلهي.

في العديد من البلدان، يشكل عدم وجود مطارات حديثة وغيرها من مرافق البنية التحتية لقطاع النقل عقبةً أمام النمو. وللمساعدة في التغلُّب على ذلك في اليونان، قدمت المؤسسة 154 مليون يورو إلى كونسورتيوم دولي يقوم بتحديث وتشغيل 14 مطارا. ففي بلد عانى من الركود لفترة طويلة، يؤدي هذا العمل إلى إعادة تنشيط القطاع بأكمله مما يعزز الطاقة الاستيعابية للركاب بنسبة 20% ويسمح للمطارات بخدمة 27.5 مليون مسافر في السنوات الأربع القادمة.

ولتلبية احتياجات مماثلة في كرواتيا، ساندت المؤسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي نفَّذت تحديثا لمطار زغرب الدولي بتكلفة قدرها 450 مليون دولار، مما يزيد طاقة المطار الاستيعابية للمسافرين بأكثر من الضعف لتصل إلى 5 ملايين سنوياً.

رسالة نصية إلى قابلة. بحث عن وظيفة عبر الإنترنت. معاملة مالية عبر هاتف محمول. طلب مرسل عبر البريد الإلكتروني للحصول على قرض لمشروع صغير.

تتردد أصداء تأثير التكنولوجيا بمختلف أنحاء العالم في أصوات ملايين الضربات على مفاتيح الهواتف المحمولة. لكن رغم الابتكارات التي مكَّنت العديد من المجتمعات المحلية من دخول القرن الحادي والعشرين، فإن البلدان النامية لا تزال تتخلف عن الدول المتقدمة في معدل انتشار استخدام الإنترنت والاتصالات عريضة النطاق: فحتى عام 2016، ظل أكثر من نصف سكان العالم منعزلين عن الاقتصاد الرقمي للإنترنت.

وبدون التكنولوجيا، لا يستطيع الناس في المناطق الفقيرة النائية الحصول على حسابات مصرفية، أو خدمات الرعاية الصحية، أو فرص للتعليم، أو قروض لإقامة مشروعات صغيرة – فلا تُتاح لهم أي وسيلة للمشاركة في السوق العالمية. ولهذا، تشجِّع المؤسسة إحراز تقدُّم من خلال الاستثمارات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات في مشروعات مصممة خصيصاً لمواجهة التحدي الإنمائي الأشد إلحاحاً في كل منطقة. وفي السنة المالية 2017، استثمرت المؤسسة 910 ملايين دولار في هذه المبادرات، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين، مما أدى إلى توسيع نطاق محفظة المؤسسة في هذا القطاع إلى أكثر من 2.4 مليار دولار.

تُظهر شركة بلاك باك الهندية، وهي شركة لحجز الشاحنات عبر الإنترنت، كيف تدفع التكنولوجيا عجلة التنمية. تُنقل معظم البضائع الهندية براً، لكن صناعة النقل بالشاحنات التي يبلغ رأسمالها 80 مليار دولار تُعد شديدة التجزؤ، حيث إن معظم الشاحنات يملكها سائقون أو مقاولون يدير كل واحد منهم أقل من خمس شاحنات. ونتيجة لذلك، تواجه شركات الشحن صعوبة في العثور على شاحنات. وتساعد شركة بلاك باك، التي تدعمها المؤسسة باستثمار قيمته 10 ملايين دولار، في تغيير هذا الوضع. ويربط الموقع الإلكتروني للشركة سائقي ما يصل إلى 100 ألف شاحنة بشركات الشحن في أنحاء البلاد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف اللوجستية وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة دخول السائقين.

وفي المكسيك، تساعد المؤسسة في إعادة تشكيل البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل إتاحة التكنولوجيا لمن يحتاجون إليها. وقدمت المؤسسة المشورة بشأن هيكلة مشروع مصمم للوصول إلى المناطق النائية التي تعاني من نقص خدمات شركات الهاتف المحمول الثلاث الرئيسية. ولذلك، شارك صندوق الصين - المكسيك، الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، في إنشاء الشبكة الجديدة "ريد كومبارتيدا". وفي نهاية المطاف، ستقدم هذه المبادرة الجديدة خدمات التطور طويل الأمد من الجيل الرابع إلى ما لا يقل عن 92% من البلاد.

وتنظر المؤسسة أيضا إلى الشركات التكنولوجية الناشئة في مصر باعتبارها مصدرا مهما للوظائف والابتكار. وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 10 ملايين دولار في صندوق "ألجبرا فنشرز"، وهو أكبر صندوق رأسمالي استثماري في البلاد، للمساعدة في توجيه التمويل إلى الشركات التكنولوجية الناشئة. وسيساعد استثمار المؤسسة في أسهم رأس المال هذا الصندوق على تقديم التمويل لما يصل إلى 25 شركة ناشئة في مجال التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، وخدمات الإنترنت الاستهلاكية.

التكنولوجيا

ربط المجتمعات المحلية بالحلول الحديثة

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

بلاك باك

يساعد استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة لحجز الشاحنات عبر الإنترنت في تقليل تكاليف شركات الشحن إلى جانب زيادة دخول السائقين.

القدرة على الحصول على التمويل

مساعدة رواد الأعمال على إعادة تشكيل الاقتصادات

تهيئة الأسواق لخلق الفرص تمويل الإسكان

يساعد استثمار مؤسسة التمويل الدولية في الصندوق الإقليمي لإعادة تمويل الرهن العقاري على توسيع نطاق القروض العقارية.

لأكثر من عشر سنوات، أدارت داميغول أبيخانوفا محل خياطة متخصصا في الملابس الكازاخستانية التقليدية - بدأت أولاً في الريف بكازاخستان ثم في مدينة ألماتي.

كان العمل يسير بشكل جيد، لكن أبيخانوفا رأت أنه يمكن تحقيق المزيد.
ولذلك، تقدمت بطلب للحصول على قرض من إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، وهي مؤسسة كازميكروفاينانس التي تُعد إحدى الجهات المقرضة المحلية القليلة التي تركز على مساندة رائدات الأعمال. وقد أعطتها هذه المؤسسة 1300 دولار، وهو المبلغ الذي كانت تحتاج إليه لتوسيع الإنتاج وتقديم تصميمات جديدة. وتقول أبيخانوفا "لقد ساعدتني كازميكروفاينانس على تطوير مشروعي".

إن إتاحة الحصول على الخدمات المالية الأساسية – من خلال حساب مصرفي أو رهن عقاري أو وثيقة تأمين - أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي. فهي تمكِّن الأشخاص ومؤسسات الأعمال من بناء الأصول وزيادة الدخل وتقليل المخاطر المالية. ومع ذلك، لا يملك أكثر من ملياري شخص بالغ حسابات مصرفية بسيطة. وهناك أكثر من 200 مليون منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة لا يمكنها الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه.

وتقدم المؤسسة الاستثمارات والمشورة لتوسيع سبل الحصول على التمويل للملايين من الأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما تعمل مع طائفة متنوعة من الشركاء - المؤسسات المالية وكذلك الحكومات - لتحقيق أثر أوسع نطاقا مما يمكن أن تحققه بمفردها. وفي السنة المالية 2017، قدمت الجهات المتعاملة معها قروضا لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بقيمة تتجاوز 351 مليار دولار.

إن المؤسسة تركز جهودها حيثما تشتد الحاجة إليها، وتُعد أيضا مستثمرا رئيسيا في مؤسسات الأعمال الشاملة لكافة الفئات - أي التي توفر السلع والخدمات وفرص العمل لمنخفضي الدخل. ومنذ عام 2005، استثمرت المؤسسة ما يزيد على 16 مليار دولار وعملت مع أكثر من 530 مؤسسة أعمال من هذا النوع في أكثر من 90 بلدا.

ولإطلاق الفرص لرواد الأعمال في المناطق الريفية في الصين، اشتركت المؤسسة مع آنت فايننشال، وهي شركة تابعة لشركة التجارة الإلكترونية علي بابا، لاستثمار 23 مليون دولار في واحدة من أكبر شركات التمويل الأصغر في البلاد التي تركز على المقترضين في المناطق الريفية. وبمساندة من المؤسسة، تهدف وحدة التمويل الأصغر بمؤسسة الصين للتخفيف من حدة الفقر إلى تقديم الائتمان لمليون مقترض خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفي البرازيل، قامت المؤسسة بترتيب حزمة تمويلية بقيمة 275 مليون دولار لبنك دايكوفال من أجل مساعدته على توسيع نطاق التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص 25% من الأموال لمؤسسات الأعمال التي ترأسها نساء.

ويمثل تمويل الإسكان مجالا مهما من مجالات عمل المؤسسة. ففي بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهي بنن وبوركينا فاصو وكوت ديفوار وغينيا - بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو، لا تصدر البنوك سوى عدد قليل من القروض العقارية مقارنةً بالعدد السنوي المطلوب الذي يُقدَّر بنحو 800 ألف سنوياً. وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة مليوني دولار في الصندوق الإقليمي لإعادة تمويل الرهن العقاري من أجل المساعدة في سد هذه الفجوة.

حصلت داميغول أبيخانوفا على تمويل من إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة لإدارة مشروع للخياطة.

الصناعات الزراعية

فتح أسواق جديدة للمزارعين والصناعات الزراعية

تهيئة الأسواق لخلق الفرص الأرز في كمبوديا

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية كمبوديا على تحقيق زيادة في صادرات الأرز بواقع عشرة أمثال واستعادة مكانتها ضمن المصدرين الرئيسيين.

يعيش أكثر من ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية، حيث يكدحون في قطع صغيرة من الأراضي لا تكاد تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم.

إن قطاع الزراعة يتمتع بإمكانات كبيرة، مقارنة بغيره، لانتشالهم من براثن الفقر؛ فهو أكثر فاعلية بكثير من القطاعات الأخرى في رفع مستويات الدخل بين الأشخاص الأشد فقرا. لكن هناك عقبات هائلة تقف في طريق العديد من صغار المزارعين: فالتقنيات التي يستخدمونها قديمة، وبذورهم ضعيفة الإنتاجية، وقدرتهم على الحصول على التمويل محدودة.

تساعد مؤسسة التمويل الدولية على فتح أسواق جديدة للمزارعين، كما تساعد الصناعات الزراعية على اعتماد وسائل مستدامة وتقليل الفاقد وزيادة الإنتاجية. وتقوم بتقديم التدريب وتطوير منتجات تحمي المزارعين من طائفة متنوعة من المخاطر المالية. وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي استثماراتها في قطاع الصناعات الزراعية والغابات أكثر من 1.7 مليار دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وبلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في الزراعة المراعية للظروف المناخية أكثر من 800 مليون دولار، وأتاحت الجهات المتعاملة معها فرصا لأكثر من 3 ملايين مزارع.

يتسم النهج الذي تطبقه المؤسسة بالشمولية. فعلى مدى السنوات السبع الماضية على سبيل المثال، عملت المؤسسة على مساعدة كمبوديا على استعادة مكانتها باعتبارها أحد كبار مصدري الأرز العطري عالي الجودة. وبالتعاون مع البنك الدولي، قدمت المؤسسة المشورة للحكومة بشأن كيفية تحسين مناخ الاستثمار للصناعات الزراعية وصغار المزارعين. وساعدت المؤسسة في تعزيز معايير الصناعة، وتبسيط إجراءات التصدير، وتحسين كفاءة مضارب الأرز ومنشآت إعادة التجهيز، واستثمرت في البنوك المحلية ومنشآت التمويل الأصغر لزيادة خيارات التمويل أمام منشآت الأعمال والمزارعين في المناطق الريفية.

وكانت النتيجة: زيادة صادرات كمبوديا من الأرز بواقع عشرة أمثال منذ عام 2010 لتصل إلى أكثر من نصف مليون طن متري العام الماضي، مما يساعد في انتشال الملايين من براثن الفقر.

وفي هذا العام، قدمت المؤسسة حزمة تمويلية بمبلغ 145 مليون دولار إلى فريسلاندكامبينا، وهي إحدى أكبر شركات إنتاج الألبان في العالم، للمساعدة في حفز تنمية صناعة الألبان في باكستان. وقد مكّن هذا الاستثمار هذه الشركة من امتلاك حصة أغلبية في أكبر شركة لإنتاج الألبان في باكستان، وهي شركة إنغرو فودز، بهدف توسيع الإنتاج، ومن المتوقع أن يتيح استثمار للمؤسسة فرصا لما يصل إلى 200 ألف مزارع بحلول عام 2020.

واستثمرت المؤسسة 35 مليون دولار في بيلاغريكولا، وهي شركة برازيلية منتِجة للحبوب ومورِّدة للمستلزمات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات والبذور. وسيساعد هذا التمويل الشركة في توسيع عملياتها بجنوب البرازيل، مما يمكِّنها من تقديم المستلزمات والتمويل المسبق للمحاصيل والمساعدة الفنية لنحو 15 ألفا من أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة.

وفي كينيا، تساعد الخدمات الاستشارية للمؤسسة في تطبيق نُهج جديدة لتعزيز الإنتاج ومستويات الدخل. وقد وافقت المؤسسة مؤخرا على تمويل إنشاء سلسلة من المحطات الكهرومائية الصغيرة بالقرب من مناطق زراعة الشاي التابعة لوكالة تنمية الشاي الكينية، وهي جمعية تعاونية تضم أكثر من 500 ألف من صغار المزارعين. وتؤدي هذه المحطات التي تستغل التدفق الطبيعي لمياه النهر إلى خفض تكاليف الكهرباء والمساعدة في تعزيز مستويات الدخل للأعضاء في هذه الجمعية التعاونية.

عمليات حصاد الأرز جارية في مقاطعة باتامبانغ بكمبوديا.

في سن الثالثة والثلاثين، أُخبرت تاتيانا ميغرليشفيلي بأنها تحتاج إلى إجراء عملية لزراعة الكبد. وما لم تجر هذه العملية، فمن المتوقع ألا تعيش أكثر من 12 شهرا. لكنها واجهت تحديا صعبا: فهذه العملية لم يسبق إجراؤها في بلدها جورجيا.

قالت ميغرليشفيلي، وهي تعمل أمينة مكتبة، "قبلت بقدري وافترضت أني سأموت".

وتم إنقاذ حياتها بفضل سلسلة مستشفيات تدعمها المؤسسة، وهي مؤسسة إيفكس الطبية التي تُعد أكبر شركة خاصة للرعاية الصحية في جورجيا. وعلى مدى العشر سنوات الماضية، أدخلت إيفكس بانتظام خدمات طبية متطورة لم تكن متاحة في السابق في البلاد.

لكن نطاق هذه المشكلة يمتد إلى ما أبعد من جورجيا. فإتاحة الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم بتكلفة ميسورة أمر بالغ الأهمية للجهود العالمية الرامية إلى إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وسنوياً، تدفع تكاليف الرعاية الصحية الباهظة 100 مليون شخص إلى السقوط في براثن الفقر. ويوفر التعليم طريقا موثوقا به للخلاص من براثن الفقر - لكن مازال هناك 57 مليون طفل في البلدان النامية غير ملتحقين بالمدارس.

وتعمل المؤسسة على سد هذه الفجوات، حيث قدمت في السنة المالية 2017 تمويلا بقيمة 929 مليون دولار إلى مؤسسات أعمال في قطاعي الصحة والتعليم، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في تقديم خدمات التعليم لنحو 4.9 مليون طالب، كما قدَّمت خدمات الرعاية الصحية لنحو 34 مليون مريض.

وفي الهند، استثمرت المؤسسة في اثنين من مقدِّمي الخدمات يعملان على توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية لتصل إلى أقصى المناطق النائية في البلاد. وقدمت المؤسسة وشركة إدارة الأصول التابعة لها 67 مليون دولار إلى شركة تابعة لأبولو هوسبيتال إنتربرايز ليمتد من أجل مساعدة الشركة على افتتاح نحو ألف من المنشآت الطبية والمختبرات ومراكز جمع العينات في مختلف أنحاء الهند. واستثمرت المؤسسة أيضا 9.1 مليون دولار في شركة ريجنسي هوسبيتال ليمتد لمساعدتها على افتتاح أربعة مستشفيات جديدة وتركيب 15 مركزا جديدا للغسيل الكلوي في ولاية أوتار براديش.

وفي جنوب أفريقيا، استثمرت المؤسسة 22 مليون دولار في مجموعة أدف تك التي تدير كلية روزبنك ومؤسسات أخرى تقدم التعليم للطلاب المحرومين. وسيسمح استثمار المؤسسة لهذه المجموعة بأن تقدم تعليما أفضل لنحو 30 ألف طالب آخرين في جنوب أفريقيا مع التوسُّع في أسواق جديدة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء بدءاً ببتسوانا وغانا وكينيا.

ومن خلال تك إميرج، وهو برنامج مبتكر تابع للمؤسسة يجلب التكنولوجيات الجديدة إلى بلدان الأسواق الصاعدة، ركزت المؤسسة على تحسين خدمات الرعاية الصحية في الهند. وربطت المؤسسة 17 شركة تكنولوجية بنحو 15 من مقدِّمي خدمات الرعاية الصحية في الهند - تقوم هذه الشركات معا بتنفيذ مجموعة متنوعة من التكنولوجيات حاليا.

وعلى سبيل المثال، ساعدت المؤسسة في ربط ويلدوك، وهي شركة تكنولوجية أمريكية، بماكس هيلثكير، وهي شركة محلية عاملة في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية، لتزويد مرضى السكري بتطبيق يراقب مستويات الجلوكوز ويسمح لهم بالتفاعل الفوري مع الأطباء. وبحلول عام 2040، يُتوقع أن يؤثر مرض السكري على 123 مليون شخص في الهند.

استشارة طبية في إحدى العيادات الشاملة التابعة لمؤسسة إيفكس في تبليسي بجورجيا.

رأس المال البشري

توسيع سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

تيك إميرج

ساعد هذا البرنامج المبتكر التابع لمؤسسة التمويل الدولية في إدخال تطبيق متطور لتحسين الرعاية لمرضى السكري في الهند.

تقع الاستدامة في صميم كل ما تقوم به المؤسسة لأن مستقبل العالم يتوقف عليها. فلا يمكن القضاء على الفقر ولا يمكن احتواء تغيُّر المناخ بالسعي إلى تحقيق الربح والنمو على حساب الناس والبيئة. وعلى مدى عقود، ساعدت المؤسسة الجهات المتعاملة معها على مزاولة أعمالها بطرق تحمي البيئة وتعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع.

تشجيع الاستدامة

الاستدامة

عشر سنوات من الدور القيادي للمؤسسة

تهيئة الأسواق لخلق الفرص معايير الأداء في المؤسسة

تلتزم استثمارات بقيمة 4.5 تريليون دولار في بلدان الأسواق الصاعدة بمعايير مؤسسة التمويل الدولية أو بمبادئ مستوحاة منها.

قبل بضعة عقود فقط، كان مصطلح حماية البيئة أقل استخداما حتى من العبارات السيئة، لاسيما في قاعة اجتماعات مجلس الإدارة. فكانت تُعطى الأولوية لتحقيق الأرباح عند الحديث عن تمويل المشروعات. أما الأثر الواقع على المجتمع المحلي والبيئة؟ فكان يُترك ذلك لآخرين.

ومع بداية ازدهار بلدان الأسواق الصاعدة في تسعينيات القرن الماضي، أدركت مؤسسة التمويل الدولية والعديد من البنوك الدولية - كريدي سويس وسيتي جروب وباركليز وغيرها - أن التنمية لن تكون مستدامة إذا جاءت على حساب الاحتياجات الاجتماعية والبيئية. وكانت المؤسسة من أوائل من قاموا برسم مسار نحو النمو المسؤول، مستخدمةً قوة التمويل في القيام بذلك.

وفي عام 2006، أدخلت المؤسسة معايير الأداء الخاصة بها (انظر الصفحة 94) - التي توضِّح كيف يمكن أن تقوم هي والجهات المتعاملة معها باستنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية. ومنذ ذلك الحين، التزم ما يُقدَّر بنحو 4.5 تريليون دولار من الاستثمارات في بلدان الأسواق الصاعدة بمعايير المؤسسة أو بمبادئ مستوحاة منها.

واليوم، تمثل معايير المؤسسة مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة. وهناك 91 مؤسسة مالية في 37 بلدا اعتمدت مبادئ التعادل التي تستند إلى هذه المعايير. واعتمدت مؤسسات إنمائية رائدة أخرى، من بينها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الآسيوي للتنمية، ممارسات مستمدة أصولها من معايير المؤسسة. وتم اعتماد إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر حوكمة الشركات من جانب 34 من مؤسسات التمويل الإنمائي لاستخدامه في عملياتها الاستثمارية. وتعمل المؤسسة أيضا على تدعيم قدرات الجهات المالية المتعاملة معها - البنوك وصناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة - لإدماج معايير المؤسسة في عملياتها.

ويتزايد اعتماد البورصات على هذه المعايير لإنشاء مؤشرات الاستدامة، وهو اتجاه يمكن أن يؤثر على كيفية تخصيص المؤسسات الاستثمارية أصولا بقيمة 120 تريليون دولار. وتساعد الخدمات الاستشارية للمؤسسة البورصات في المكسيك وكولومبيا وبيرو وشيلي على إنشاء مؤشرات الاستدامة بناءً على الإطار البيئي والاجتماعي والإداري للمؤسسة. وتقدم المؤسسة المشورة لواضعي السياسات بشأن أفضل الممارسات في مجال الحوكمة والاستدامة البيئية والاجتماعية. وقامت كذلك بإنشاء –وقيادة - الشبكة المصرفية المستدامة التي تضم رابطات مصرفية وجهات تنظيمية في 32 بلدا ناميا لصياغة سياسات تستهدف تعزيز التمويل الأخضر. وتمثل هذه البلدان مجتمعة أكثر من 42 تريليون دولار من الأصول المصرفية.

قال غراهام سنكلير، وهو مدير في شركة ساستينابل إنفستمنت كونسلتنغ في بوسطن، "إذا كنت محللا استثماريا قبل 10 سنوات ودخلت على وكالة بلومبرغ أو رويترز للبحث عن معلومات عن العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية الرئيسية لكبريات الشركات، فإنك ستحصل على شاشة فارغة.

والآن، يمكنك العثور على نقاط بيانات عن المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية للشركات في جميع أنحاء العالم. ويُعد هذا مؤشرا حقيقيا على ما وصلنا إليه معاً، وهو ما يُعزى جزئياً إلى عمل المؤسسة وشركائها. ويمكننا الآن الاستثمار باستخدام نقاط البيانات هذه واتخاذ القرارات بشأن الأمور المستقبلية - مع مراعاة جميع العوامل بما في ذلك الناس والكوكب الذي نعيش عليه".

عمال في مزرعة عضوية بلبنان. الزراعة المستدامة هي أحد المحاور التي تركز عليها المؤسسة.

يشكل تغيُّر المناخ تهديدا عالميا. لكن مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة حدة دورات الفيضانات والجفاف، ستكون البلدان النامية هي الأشد تضررا.

لقد فتح اتفاق باريس والتزام الدول في مختلف أنحاء العالم بمنع ارتفاع درجات الحرارة عن درجتين مئويتين سوقا هائلة للتكنولوجيات التي تخفف آثار تغيُّر المناخ. وحدد تقرير أصدرته مؤسسة التمويل الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بعنوان "فرص الاستثمار في الأنشطة المناخية" فرصا استثمارية بقيمة 23 تريليون دولار في بلدان الأسواق الصاعدة بحلول عام 2030.

وتلعب المؤسسة دورا رئيسيا في النهوض بالحلول المناخية التي يقودها القطاع الخاص. ومنذ عام 2005، قدمت المؤسسة المشورة واستثمرت أكثر من 18 مليار دولار في شكل تمويل طويل الأجل لمشروعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والزراعة المستدامة، والمباني الخضراء، وتكيُّف القطاع الخاص مع آثار تغيُّر المناخ. وفي السنة المالية 2017 وحدها، قدمت المؤسسة تمويلا لمشروعات مراعية للاعتبارات المناخية بقيمة تتجاوز 4.7 مليار دولار، من بينها أكثر من 1.7 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ولن تتوقف المؤسسة عند هذا الحد. فقد تعهدت بزيادة استثماراتها المتعلقة بالمناخ لتصل إلى نسبة مستهدفة هي 28% من الارتباطات السنوية لحسابها الخاص، مع التحرك في الوقت ذاته لتعبئة تمويل إضافي بقيمة 13 مليار دولار من القطاع الخاص بحلول عام 2020.

وخلال العام الماضي، لعبت المؤسسة دورا رئيسيا في العديد من المشروعات المهمة المراعية للاعتبارات المناخية.

وفي الأرجنتين، ساندت المؤسسة مبادرة حكومية تُسمَّى رينوفار والتي تهدف إلى توليد 20% من إمدادات الكهرباء الوطنية من الطاقة المتجددة بحلول عام 2025. وساعدت مشاركة المؤسسة مشروعات هذه المبادرة على الوفاء بالمعايير الدولية واجتذاب التمويل. وقدَّم البنك الدولي 480 مليون دولار من الضمانات للحد من المخاطر أمام المستثمرين. وأُغلِق أول مزاد للطاقة المتجددة، استهدف اجتذاب مشروعات جديدة بقدرة تساوي ألف ميغاوات، بتلقي عطاءات لتوليد أكثر من ستة أمثال هذا القدر، مما يشير إلى ثقة المطوِّرين المحليين والدوليين.

وفي تركيا، اشترت المؤسسة ما يعادل 150 مليون دولار من السندات العقارية المضمونة الصادرة من بنك غارانتي. ويجري استخدام حصيلة هذه السندات، وهي الأولى من نوعها في البلاد، لمساندة إنشاء مبانٍ تتسم بكفاءة استخدام الطاقة في القطاع السكني.

وفي الصين، وافقت المؤسسة على تقديم المشورة للبنك الزراعي الصيني، الذي يُعد ثالث أكبر بنك في العالم من حيث حجم الأصول، بشأن جهوده الرامية إلى توسيع محفظة التمويل الأخضر لديه بما لا يقل عن 23 مليار دولار بحلول عام 2019. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بواقع 50 مليون طن متري سنوياً على مدى السنوات الثلاث القادمة، أي بما يعادل سحب أكثر من 10 ملايين سيارة من الطرق.

وفي البلقان حيث كانت البنوك والجهات التنظيمية ورواد الأعمال المحليون يفتقرون إلى الخبرة للتوسُّع في إنتاج الطاقة المتجددة، أنجزت المؤسسة مشروعا للخدمات الاستشارية امتد لسبعة أعوام والذي سهَّل تقديم أكثر من مليار دولار من التمويل وقام بتطوير 500 ميغاوات من الكهرباء المستدامة.

أنشطة الأعمال المتعلقة بالمناخ

فرص بقيمة 23 تريليون دولار لتحقيق نمو مستدام

تهيئة الأسواق لخلق الفرص الكهرباء في الأرجنتين

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الحكومة الوطنية في تنفيذ مبادرة مبتكرة لتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة.

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الأرجنتين على توليد 20% من الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة بحلول عام 2025.

المساواة بين الجنسين

زيادة الإمكانات الاقتصادية للمرأة

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

إنارة آسيا/الهند

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية شركة فرونتير ماركتس على إنشاء شبكة من الموزِّعات لمنتجات الطاقة الشمسية. وتستهدف الشركة توسيع نطاق هذه الشبكة لتضم 20 ألفا من النساء بحلول عام 2020.

تمتلك النساء القدرة على إحداث تحوُّل في الاقتصاد العالمي. لكن عالمياً، لا يشارك سوى 55% من النساء في القوى العاملة بأجر. وإذا شاركت النساء بمعدل مشاركة الرجال نفسه، فإن الناتج الاقتصادي يمكن أن يزيد بواقع الثلث.

ويمكن أن تعود هذه المشاركة بمنافع تمتد لأجيال مختلفة. وتخصص النساء عادةً الكثير من دخلهن للغذاء والرعاية الصحية والتعليم، وهو ما يحقق نتائج تعود بالنفع على أطفالهن والمجتمعات المحلية بأسرها.

ولهذا تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع مراعاة المساواة بين الجنسين، حيث تقدم الاستثمارات والمشورة للجهات المتعاملة معها في مختلف أنحاء العالم لمساعدتها على خلق فرص للنساء بوصفهن مستهلكات وموظفات ورائدات وسيدات أعمال. وفي السنة المالية 2017، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوفير 747 ألف وظيفة للنساء وتعليم نحو 1.6 مليون طالبة.

إن توسيع فرص حصول النساء على التمويل يمثل عنصرا رئيسيا. وقد استثمر برنامج المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء، الذي يقدم التمويل والخبرات للمؤسسات المالية، أكثر من 1.5 مليار دولار لمساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في 26 سوقا صاعدة. وتم تدعيم هذا البرنامج في السنوات الأخيرة من خلال شراكات أقامتها المؤسسة مع مؤسسات مالية عالمية، من بينها صندوق الفرص لرائدات الأعمال برأسمال قدره 600 مليون دولار والذي أنشأته المؤسسة بالاشتراك مع مبادرة "عشرة آلاف امرأة" لمؤسسة غولدمان ساكس.

وتساعد المؤسسة منشآت الأعمال على تحديد فرص يُحتمل أن تُحدث تحوُّلا في الأسواق. بحلول عام 2030، يمكن أن تحقق شركات التأمين أرباحا تصل إلى 1.7 تريليون دولار - نصفها في 10 بلدان صاعدة - من خلال تركيز جهودها على النساء، وذلك وفقا لدراسة أجرتها المؤسسة بالاشتراك مع أكسا وأكسينتشر. وبناء على هذه الدراسة، قامت المؤسسة بتطوير مشروعات في الهند ونيجيريا تساعد شركات التأمين على تلبية احتياجات النساء في مراحل مختلفة من حياتهن. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المشروعات إلى زيادة بنسبة 30% في عدد العميلات بحلول عام 2019.

وتساعد المؤسسة في زيادة الوظائف للنساء في القطاعات غير التقليدية. كما تساعد مبادرة المؤسسة لتمكين المرأة في ميانمار على زيادة الفرص المتاحة للنساء في قطاعات مثل قطاع الطاقة الكهرومائية بطرق من بينها إتاحة وظائف للنساء في المناصب القيادية. وتسعى المؤسسة أيضا إلى تعيين النساء مديرات للشركات التي تستثمر فيها.

ساعدت المؤسسة في إقامة سوق لمنتجات الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء من خلال التركيز على النساء بوصفهن موزِّعات في برنامج إنارة آسيا/الهند التابع للمؤسسة. وبالتعاون مع فرونتير ماركتس، وهي شركة لتوزيع الطاقة النظيفة، أنشأت المؤسسة شبكة أولية تضم 250 موزِّعة من النساء. وتخطط هذه الشركة الآن لتوسيع نطاق هذه الشبكة لتضم 20 ألفا من النساء بحلول عام 2020.

بائعة طعام في ميانمار. يزيد النمو الاقتصادي عند انضمام المزيد من النساء إلى القوى العاملة.

خلق
الفرص

تركز المؤسسة جهودها حيثما يشتد ترسُّخ الفقر وحيثما يمكن لمساندتها أن تحقق أفضل النتائج وذلك في مناطق العالم الأكثر فقرا وعرضة للصراعات، وفي أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وتتيح المؤسسة الفرص للناس لتحسين أحوالهم المعيشية من خلال تمكينهم من الحصول على وظائف جيدة، وائتمان بتكلفة ميسورة، وكهرباء موثوق بها، ومياه نظيفة.

يعيش حوالي 1.3 مليار شخص، أي ما يقرب من خمس سكان العالم، في البلدان الأشد فقراً، أي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. بحلول عام 2030، سيعيش نحو نصف فقراء العالم المدقعين في مناطق تمزقها الصراعات وأعمال العنف، أي بزيادة قدرها ثلاثة أمثال عن العدد الحالي.

وهذه هي الأماكن التي يصعب فيها القضاء على الفقر. فالمؤسسات العامة غير مجهزة في الغالب للتعامل مع هذا التحدي، ولا يترك تكرار حلقات الصراع أو عدم الاستقرار سوى فرص ضئيلة أمام منشآت الأعمال الخاصة للنمو وخلق الوظائف.

وسيتطلب ذلك اعتماد أسلوب منهجي لإنهاء الفقر هناك. وتأتي المؤسسة في طليعة الجهود الرامية إلى تنفيذ أفضل الإستراتيجيات الواعدة التي تساعد الحكومات على تدعيم المؤسسات، وتهيئة الظروف المواتية لازدهار الأسواق وتنظيم المشروعات الخاصة، وتعبئة كل دولار متاح من رأس المال لتسريع وتيرة تحقيق التنمية المستدامة.

في السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل لأغراض الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 4.6 مليار دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. ويجري تنفيذ أكثر من 60% من أنشطة برنامج المؤسسة للخدمات الاستشارية في هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المؤسسة بأكثر من 3.6 مليار دولار منذ عام 2007 لمساندة عمل المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات 886 مليون دولار في السنة المالية 2017، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. ونفذت المؤسسة نحو 20% من برنامج الخدمات الاستشارية في هذه المناطق.

وساعدت المؤسسة في إنشاء نافذة القطاع الخاص بالمؤسسة الدولية للتنمية من أجل توسيع نطاق الاستثمار الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مع التركيز على المناطق المتأثرة بالصراعات. وتشتمل هذه النافذة التي يبلغ رأسمالها 2.5 مليار دولار على أدوات لتخفيف المخاطر من أجل حفز تدفق رؤوس الأموال الخاصة. ومن المتوقع أن تجتذب هذه النافذة ما يتراوح من 6 إلى 8 مليارات دولار إضافية من الاستثمارات الخاصة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمتأثرة بالصراعات. وأطلقت المؤسسة أيضا نافذة الخدمات الاستشارية لتهيئة الأسواق من أجل مساندة تنفيذ نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية على مدى السنوات الثلاث المقبلة والاستجابة للحاجة المتزايدة إلى الحلول الاستشارية في هذه البلدان.

في أفغانستان، ساعدت المؤسسة على التوصل إلى اتفاق لبناء أول محطة للكهرباء بتمويل من القطاع الخاص في البلاد. وستوفر هذه المحطة، التي تبلغ قدرتها 50 ميغاوات والواقعة بالقرب من مدينة مزار الشريف، الكهرباء لمليون أفغاني وستعزز توليد الكهرباء محلياً بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%. وستمثل هذه المحطة إنجازا كبيرا لأفغانستان التي استوردت ما يُقدَّر بنحو 80% من احتياجاتها من الكهرباء العام الماضي.

وفي بابوا غينيا الجديدة حيث لا يحصل نحو 80% من السكان على الكهرباء، يقوم برنامج إنارة بابوا غينيا الجديدة التابع للمؤسسة بمساعدة منتجي الطاقة الشمسية العالميين على دخول السوق المحلية، وذلك من خلال توفير الاتصالات التجارية ومعلومات السوق وتوعية المستهلكين. ومنذ عام 2014، تمكَّن أكثر من 1.3 مليون شخص من الحصول على خدمات الطاقة.

وفي بنغلاديش التي لا يحصل 40% من سكانها على الكهرباء، قامت المؤسسة بترتيب حزمة تمويلية بقيمة 165 مليون دولار لسيمبكورب يوتيليتيز، وهي شركة تابعة لسيمبكورب إنداستريز التي يقع مقرها في سنغافورة. وسيساعد هذا التمويل شركة سيمبكورب على إنشاء محطة بقدرة 414 ميغاوات، وهي ثاني أكبر مشروع للكهرباء في بنغلاديش.

المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات

إنهاء الفقر في أوضاع حافلة بالتحديات

تهيئة الأسواق لخلق الفرص

الكهرباء في بنغلاديش

قدمت مؤسسة التمويل الدولية تمويلا للمساعدة في مساندة ثاني أكبر مشروع للكهرباء في البلاد.

تمتلك جانيت نانغوبي سودا مزرعة صغيرة لتربية الدجاج في بوسيمباتيا بشرق أوغندا. وحتى وقت قريب، كانت المياه الملوثة المأخوذة من المستنقعات والآبار تؤدي إلى نفوق الدجاج أو مرضه. بل الأسوأ هو أن الأطفال في البلدة كانوا يصابون بالأمراض، وكان الناس يضطرون إلى قطع مسافات كبيرة على أقدامهم لإحضار مياه نظيفة.

وقد تحسَّن الوضع عندما ساعدت شراكة صغيرة النطاق بين القطاعين العام والخاص أقامتها المؤسسة في توصيل مياه نظيفة عبر خطوط أنابيب إلى المجتمع المحلي. واليوم، لم يعُد سكان البلدة يعتمدون على مصادر المياه البعيدة وغير الموثوق بها. وتوفر نحو 700 محطة توزيع إمدادات المياه لآلاف الأشخاص بدون انقطاع.

تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نصف مجموع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ويوجد بها أيضا أكبر عدد من البلدان التي مزقتها أوضاع الصراع وعدم الاستقرار، مما يزيد من مستويات تعقيد مكافحة الفقر. وتساعد المؤسسة في التصدي لهذه التحديات بالعمل مع القطاع الخاص على تحديث البنية التحتية، وتدعيم أسواق رأس المال المحلية، وتشجيع التنمية المستدامة.

في السنة المالية 2017، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة طويلة الأجل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 3.5 مليار دولار، من بينها قرابة 1.2 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توفير أكثر من 250 ألف وظيفة، وخلق فرص لما يزيد على 800 ألف مزارع، وعلاج أكثر من 560 ألف مريض. وقدم برنامج المؤسسة العالمي للخدمات الاستشارية ثلث خدماته في هذه المنطقة.

وفي ظل واحدة من أسوأ المجاعات في المنطقة منذ عام 1945، قدمت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 11 مليون دولار لمساعدة إنستا برودكتس على توسيع إنتاج عجينة عالية البروتين تُستخدم لإطعام من يعانون من سوء التغذية الحاد. ويجري استخدام قرابة 70% من منتجات إنستا لعلاج سوء التغذية المرتبط بالجفاف في كينيا والصومال وجنوب السودان وأوغندا. وسيساعد استثمار المؤسسة هذه الشركة على خدمة 350 ألف شخص آخرين سنوياً.

واستثمرت المؤسسة في أسهم رأس المال بقيمة 5.42 مليون يورو في موبيسول، وهي شركة رائدة في مجال توزيع أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء. وستساعد هذه الأموال الشركة على النمو في كينيا ورواندا وتنزانيا. وبفضل استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية، استطاعت موبيسول تركيب أكثر من 67 ألف نظام للإنارة بالطاقة الشمسية في مختلف أنحاء شرق أفريقيا، وهو ما يوفر طاقة نظيفة وميسورة التكلفة لنحو 330 ألف شخص.

وفي زامبيا، استثمرت المؤسسة وصندوق أوبك للتنمية الدولية 10 ملايين دولار لكل منهما في شركة ميتالكو إنداستريز ليمتد التي تعيد تدوير الخردة المعدنية لتصنيع الكابلات النحاسية وألواح الألومنيوم والأواني. وساعدت المؤسسة أيضا هذه الشركة على أن تصبح جاهزة للاستثمار وقدَّمت لها المشورة بشأن القضايا البيئية والاجتماعية، وكفاءة استخدام الطاقة، ومراقبة الجودة، وحوكمة الشركات. وبالإضافة إلى ميتالكو، استثمرت المؤسسة أكثر من 80 مليون دولار في القطاع الخاص بزامبيا، وذلك في مشروعات تساند الصناعات الزراعية والخدمات المالية والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي غانا، قدمت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 300 مليون دولار لمشروع سانكوفا للغاز الطبيعي الذي سيوفر ما يصل إلى ألف ميغاوات من الكهرباء، أي ما يمثل نحو 40% من قدرة التوليد لدى البلاد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى زيادة انخفاض تكلفة الطاقة بالإضافة إلى توفير 1500 وظيفة في أعمال الإنشاء، وزيادة الإيرادات الحكومية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

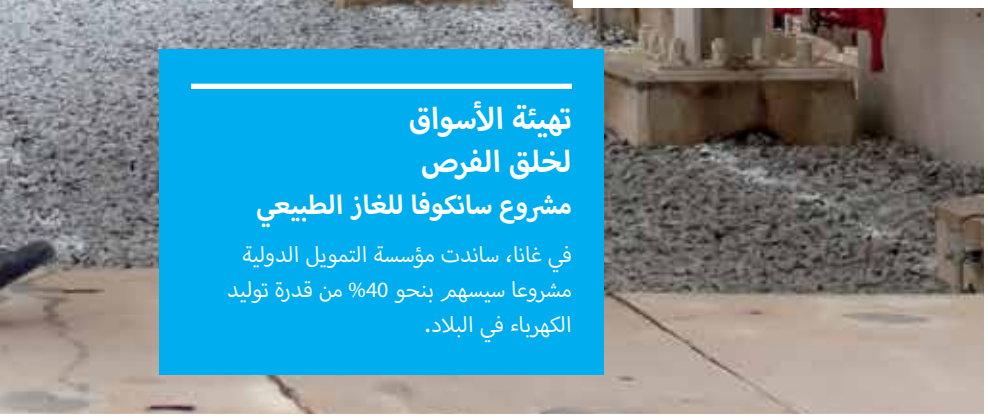

تهيئة الأسواق لخلق الفرص
مشروع سانكوفا للغاز الطبيعي

في غانا، ساندت مؤسسة التمويل الدولية مشروعا سيسهم بنحو 40% من قدرة توليد الكهرباء في البلاد.

أفريقيا جنوب الصحراء

تحقيق التقدُّم لدى نصف فقراء العالم

تشغِّل سيبريل المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية أكبر محطة للطاقة الحرارية في كوت ديفوار.

جنوب آسيا

سد الفجوة الاقتصادية

تهيئة الأسواق لخلق الفرص
إنارة الشوارع في جايبور

ساعدت شراكة بين القطاعين العام والخاص تساندها مؤسسة التمويل الدولية على جعل هذه المدينة الهندية أكثر سطوعا ليلا وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

على مدى 15 عاما، كان رافي سيني يبيع الفاكهة من على عربة صغيرة تُدفع باليد يقوم بإيقافها يومياً على امتداد الطريق نفسه في جايبور، وهي عاصمة ولاية راجاستان الهندية.

وحتى وقت قريب، كان ينهي عمله مع غروب الشمس. أما الآن، فهو يواصل عمله حتى الساعة 11 مساءً، وبدأت حياته تتغيَّر مع تحقيقه دخلا إضافيا. ويقول رافي "هناك الكثير من الإنارة الساطعة في الشوارع. لم أكن أتوقع أن ذلك سيُحدث فرقا في عملي لكنه أحدث بالفعل. فمن السهل الآن على الناس أن يروني ثم يقومون بإيقاف سياراتهم لشراء الفاكهة مني".

وقد تسنى تحقيق هذا التحسُّن بفضل مشروع سهَّلت المؤسسة تنفيذه لتحديث أعمدة الإنارة في جايبور. وساعدت المؤسسة حكومة ولاية راجاستان على إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص قائمة على عطاءات تنافسية والتي استطاعت تحويل أعمدة الإنارة الخافتة والمعرَّضة للأعطال في المدينة إلى أخرى حديثة تعمل بالصمامات الثنائية المشعة للضوء وتتسم بكفاءة استخدام الطاقة. وكانت النتيجة: انخفاض استهلاك أعمدة الإنارة للطاقة في جايبور بنسبة 70% وتحسُّن مستويات الإنارة.

تعج جنوب آسيا، التي يعيش بها ثلث فقراء العالم، بتناقضات كبيرة. فمعدل نموها الاقتصادي الذي يبلغ 7% يُعد من بين أسرع المعدلات في العالم. لكن عبر الحدود الوطنية، تكون الكهرباء غير منتظمة، والبنية التحتية للطرق والنقل سيئة، وخدمات الرعاية الصحية غير كافية.

ولهذا، نركِّز بوجه خاص على هذه المنطقة. وفي السنة المالية 2017، قدمت المؤسسة نحو 2.8 مليار دولار من التمويل لصالح مؤسسات أعمال في منطقة جنوب آسيا، من بينها 817 مليون دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين، مما أدى إلى توسيع محفظة المؤسسة في المنطقة إلى أكثر من 7.5 مليار دولار لحسابها الخاص. وقامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوزيع الغاز على 1.5 مليون شخص، وتوفير قرابة 500 ألف وظيفة، وعلاج 22.5 مليون مريض، وخلق فرص لأكثر من 615 ألف مزارع.

وفي هذا العام، استثمرت المؤسسة 125 مليون دولار في أسهم رأسمال شركة هيرو فيوتشر إنرجيز، إلى جانب الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة لها. وستقوم شركة هيرو بإنشاء محطات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة 1 جيجاوات في مختلف أنحاء الهند خلال الاثني عشر شهرا القادمة، وتستهدف توليد 2.7 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020.

وفي بنغلاديش، ساعدت المؤسسة في تنظيم حزمة تمويلية بقيمة 175.5 مليون دولار لسامت جروب، وهي منتج محلي مستقل للكهرباء. وسيمكِّن هذا الاستثمار سامت جروب من تركيب العديد من محطات توليد الكهرباء، من بينها محطة تربينات غازية تعمل بنظام الدورة المركبة ومزدوجة الوقود لتوليد الكهرباء بقدرة 500 ميغاوات.

وفي نيبال المعرَّضة للزلازل، ساعدت المؤسسة الحكومة على تحقيق إصلاحات تدعِّم ريادة الأعمال وتعزز القدرة على مجابهة الكوارث الطبيعية. وساعدت المؤسسة في إنشاء نظام لتسجيل مؤسسات الأعمال عبر الإنترنت، مما سهّل إنشاء مؤسسات أعمال جديدة. وساعدت المؤسسة أيضا الحكومة على نقل البيانات الحيوية عبر الإنترنت -باستخدام تقنية الحوسبة السحابية- لكي تظل المعلومات المهمة متاح الوصول إليها في أوقات الأزمات. كما ساعدت جهودها على اختصار الوقت اللازم لإصدار تراخيص البناء إلى 41 يوما في المتوسط، مقابل 240 يوما في عام 2010.

توفر مبادرة إنارة آسيا/الهند التابعة للمؤسسة الإنارة باستخدام الطاقة الشمسية لبعض الولايات الهندية الأشد فقراً في الطاقة.

عندما توفي زوجها في عام 2014، شعرت رنا منصور بالقلق إزاء كيفية إعالة نفسها وأطفالها الستة في مخيم شاتيلا للاجئين بشمال لبنان.

تقول رنا التي تبلغ من العمر 37 عاما "كنت بحاجة إلى العثور على عمل". وقررت بدء مشروع صغير للتطريز والذي توسَّع بسرعة بمساعدة من المجموعة، وهي جهة متعاملة مع المؤسسة وإحدى مؤسسات التمويل الأصغر القلائل التي لا تمانع في إقراض النساء داخل المخيم. وقد ساعدها القرض، الذي حصلت عليه من المجموعة بقيمة 500 دولار، على التوسُّع في بيع الملابس والأوشحة. ويساعدها دخلها الآن بعد زيادته على الاعتناء بتعليم أطفالها.

تلتزم المؤسسة بمواصلة العمل على خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص وتنويع أنشطة الاقتصاد في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أجبرت أوضاع الصراع وعدم الاستقرار 15 مليون شخص على الفرار من ديارهم وأدت إلى حدوث أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. واستثمرت المؤسسة ما يزيد على 1.4 مليار دولار في المنطقة خلال السنة المالية 2017، من بينها 490 مليون دولار جرت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وقامت الجهات المتعاملة معها بتوفير وظائف لنحو 119 ألف شخص، وتقديم خدمات الرعاية الصحية لأكثر من 2.3 مليون شخص وخدمات التعليم لنحو 12 ألف طالب.

واستثمرت المؤسسة مليون دولار في صندوق ابتكار، وهو صندوق فلسطيني لرأس المال المُخاطر يركِّز على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تلعب دورا رئيسيا في تعزيز الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى الأمام. وسيساعد هذا الاستثمار صندوق ابتكار على اجتذاب 12 مليون دولار إضافية من صناديق أخرى لتمويل 25 شركة ناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي الأردن، وافقت المؤسسة على استثمار ما يصل إلى 75 مليون دولار في محطة للكهرباء تعمل بالغاز بقدرة 485 ميغاوات في منطقة الزرقاء الصناعية. ومن المتوقع أن تخدم هذه المحطة 620 ألف مستهلك منزلي سنوياً، مع توفيرها الكهرباء بنحو ثلث متوسط التكلفة الحالية. وبالعمل إلى جانب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، عبأت المؤسسة أيضا تمويلا بقيمة 200 مليون دولار من كونسورتيوم من المقرضين.

وفي مصر، يتيح استثمار للمؤسسة في شركة حسن علام القابضة بقيمة 20 مليون دولار لواحدة من أكبر شركات التشييد والبناء الخاصة في مصر إمكانية تحديث مرافق البنية التحتية وخلق الوظائف. وتتخصص شركة حسن علام، التي يعمل بها أكثر من 16 ألف شخص، في مشروعات البنية التحتية كبيرة الحجم، مثل محطات الكهرباء والطرق ومحطات معالجة المياه. وستساعد مساندة المؤسسة في بناء مرافق البنية التحتية الرئيسية وستكون مصدرا مهما للوظائف بقطاع التشييد والبناء.

وللمساعدة في معالجة النقص الحاد في الكهرباء بباكستان وحفز النمو، قدمت المؤسسة 100 مليون دولار لمرفق كاروت لتوليد الطاقة الكهرومائية باستخدام التدفق الطبيعي لمياه النهر وبقدرة 720 ميغاوات. ومن المتوقع أن توفر هذه المحطة كهرباء نظيفة وميسورة التكلفة لنحو 3 ملايين مستهلك منزلي. وتمثل مساندة المؤسسة لهذا المشروع البالغ تكلفته 1.7 مليار دولار أول مشاركة لها في تمويل مشروع مع شركة المضايق الثلاثة الصينية، وهي إحدى أكبر شركات الطاقة المتجددة في العالم والتي تقوم بتطوير مشروعات تستهدف توفير الكهرباء لأكثر من 11 مليون باكستاني.

تهيئة الأسواق لخلق الفرص الإنشاءات في مصر

سيساعد استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة حسن علام على إنشاء بنية تحتية رئيسية ومساندة خلق آلاف الوظائف.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعزيز النمو وخلق الوظائف

تقوم شركة حسن علام المتعاملة مع المؤسسة ببناء واحدة من أكبر محطات معالجة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال العام

في السنة المالية 2017، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 19.3 مليار دولار، منها نحو 7.5 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة عالميا، وخلق فرص عمل أفضل.

شرق آسيا والمحيط الهادئ:

2.9
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

57.9
مليون

مستفيد حصلوا على الغاز

15
مليون

قرض متناهي الصغر وصغير ومتوسط تم تقديمها، بإجمالي قدره 205 مليارات دولار

1
مليار دولار

من التمويل من خلال تنمية الهياكل الأساسية المالية

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى:

3.3
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

6.8
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

3.3
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

31
إصلاحا في مجال السياسات

في 10 بلدان لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

5.3
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

115
مليون دولار

من التمويل الموجه لمشروعات البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

2
مليون

طالب حصلوا على خدمات التعليم

12.6
مليار دولار

من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

55
مليار دولار

هي قيمة المحفظة
لحساب المؤسسة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

1.4
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

343
مليون دولار

من التمويل الجديد للشركات التي حسنت ممارسات حوكمة الشركات لديها

2.3
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

1.6
مليار دولار

من الضرائب المسددة للحكومات

جنوب آسيا:

2.8
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

65.2
مليون

معاملة تجزئة غير نقدية جرى تسهيلها، بإجمالي 2.7 مليار دولار

24
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

23
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

أفريقيا جنوب الصحراء:

3.5
مليار دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

811,000

مزارع مستفيد

40
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

73
إصلاحا في مجال السياسات

في 31 بلدا لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2017

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2017

المجموع	11,854	%100.00

حسب الصناعات/القطاعات

الأسواق المالية	5,862	%49.45
البنية التحتية	1,705	%14.38
الصناعات الزراعية والغابات	1,155	%9.75
الصناعات التحويلية	989	%8.34
الصحة والتعليم	692	%5.84
النفط والغاز والتعدين	435	%3.67
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	429	%3.62
صناديق الاستثمار	356	%3.00
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	232	%1.96

حسب المناطق

	بملايين الدولارات[1]	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,693	%22.72
أفريقيا جنوب الصحراء	2,323	%19.59
أوروبا وآسيا الوسطى	2,084	%17.58
جنوب آسيا	1,982	%16.72
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,738	%14.66
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	951	%8.03
على الصعيد العالمي	84	%0.71

1- تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.

حسب المنتجات

القروض[1]	9,643	%81.34
أسهم رأس المال[2]	1,601	%13.50
الضمانات	540	%4.56
منتجات إدارة المخاطر	71	%0.60

1- يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض

2- يشمل منتجات من نوع المساهمات في أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

محفظة ارتباطات المؤسسة للسنة المالية 2017

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2017

المجموع	55,015	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	18,615	%34
البنية التحتية	10,691	%19
الصناعات التحويلية	5,319	%10
صناديق الاستثمار	4,412	%8
الصناعات الزراعية والغابات	3,802	%7
تمويل التجارة	3,215	%6
الصحة والتعليم	2,564	%5
النفط والغاز والتعدين	2,469	%4
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	2,041	%4
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	1,888	%3

حسب المناطق

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,023	%22
أوروبا وآسيا الوسطى	9,881	%18
أفريقيا جنوب الصحراء	9,081	%17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,801	%16
جنوب آسيا	7,553	%14
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,935	%11
على الصعيد العالمي	1,741	%3

تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2017 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشروعات
A	1,393	22
B	3,792	126
C	245	40
*FI	48	5
FI-1	614	7
FI-2	4,262	100
FI-3	1,500	42
Total	**11,854**	**342**

*تنطبق فئة مؤسسات الوساطة المالية (FI) على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

البلدان الأكبر اقتراضاً من مؤسسة التمويل الدولية[1]

في 30 يونيو/حزيران 2017 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب العالمي)	محفظة ارتباطات المؤسسة (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1 الهند	5,602	%10.18
2 تركيا	4,405	%8.01
3 الصين	3,211	%5.84
4 البرازيل	2,689	%4.89
5 نيجيريا	1,558	%2.83
6 باكستان	1,294	%2.35
7 المكسيك	1,293	%2.35
8 إندونيسيا	1,280	%2.33
9 بنغلاديش	1,188	%2.16
10 كولومبيا	1,111	%2.02

1- ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة لخدمات الاستثمار

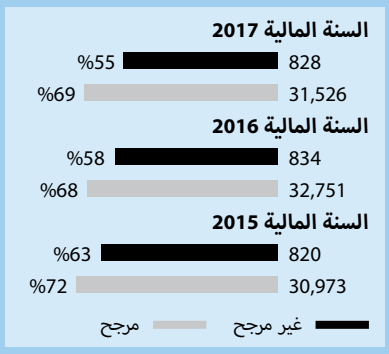

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. أما الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، فتمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2017

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	828	(31,526)	%55
الصحة والتعليم	53	(1,529)	%60
صناديق الاستثمار	104	(1,763)	%60
الصناعات الزراعية والغابات	95	(2,642)	%59
الأسواق المالية	240	(12,118)	%58
الصناعات التحويلية	83	(3,425)	%54
البنية التحتية	144	(6,422)	%54
النفط والغاز والتعدين	21	(1,621)	%48
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	38	(842)	%37
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	50	(1,165)	%34

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها، وكذلك مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات في نهاية السنة المالية 2017.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2017

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	828	(31,526)	%55
شرق آسيا والمحيط الهادئ	109	(5,504)	%59
أوروبا وآسيا الوسطى	159	(7,361)	%56
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	173	(6,807)	%54
جنوب آسيا	118	(3,567)	%54
أفريقيا جنوب الصحراء	166	(4,456)	%53
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	83	(3,191)	%51

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي إجمالي عدد الشركات التي تم تقييمها، ومجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات بنهاية السنة المالية 2017.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2017

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	245.7	%100.0	

حسب المناطق

أفريقيا جنوب الصحراء	82.2	%33.5	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	40.6	%16.5	
أوروبا وآسيا الوسطى	35.0	%14.3	
جنوب آسيا	27.2	%11.1	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.9	%10.1	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21.6	%8.8	
على الصعيد العالمي	14.2	%5.8	

حسب مجالات العمل

القطاع المالي	70.1	%28.6	
مُناخ الاستثمار	63.3	%25.7	
المجالات المشتركة بين الصناعات	43.5	%17.7	
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	33.5	%13.6	
كفاءة استخدام الطاقة والموارد	20.3	%8.3	
الصناعات الزراعية	15.0	%6.1	

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2017

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين كافة الفئات، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2013	2014	2015	2016	2017
الارتباطات[أ]	50,232	58,190	59,776	64,185	61,783
المدفوعات[ب]	40,570	44,398	44,582	49,039	43,853
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	15,249	18,604	23,528	29,729	22,611
المدفوعات	16,030	18,761	19,012	22,532	17,861
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	16,298	22,239	18,966	16,171	19,513[ج]
المدفوعات	11,228	13,432	12,905	13,191	12,718[ج]
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[د]	11,008	9,967	10,539	11,117	11,854
المدفوعات	9,971	8,904	9,264	9,953	10,355
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,781	3,155	2,828	4,258	4,842
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	4,897	4,225	3,914	2,910	2,962
المدفوعات	3,341	3,301	3,401	3,363	2,919

أ- يشتمل على ارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب- يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج- تشتمل الأرقام على ارتباط بقيمة 50 مليون دولار في شكل منحة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة وصرفها.

د- ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

واصلت مجموعة البنك الدولي مساندتها للبلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

61.8
مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية، ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

9.7
مليار دولار
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

9.5
مليار دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

9.7
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

16.2
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

7.1
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

9.6
مليار دولار
جنوب آسيا

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تسعى المؤسسة سعيا جادا إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من جهات أخرى؛ وتسمي المؤسسة هذه الميزة الخاصة "آثارها الإضافية Additionality"، ويمثل استخدام هذه الميزة لتعظيم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

65 الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

66 كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك

67 أداء المؤسسة في المجالات الأساسية

68 خبرات المؤسسة

69 أين تعمل المؤسسة

70 ما تقومُ به المؤسسة

74 خبرات المؤسسة المتخصصة

76 موظفو المؤسسة وممارساتها

77 فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

84 جهاز موظفي المؤسسة

86 حوكمة المؤسسة

88 المساءلة

89 الشراكات

91 إدارة المحفظة

92 إدارة المخاطر

94 إطار المؤسسة للاستدامة

96 تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

100 موجز الأداء المالي

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تقيس المؤسسة نجاحها بالتغير الإيجابي الذي تحدثه في حياة الناس في البلدان النامية - والتقدم الذي تحرزه في التصدي لتحديات التنمية الأشد صعوبة في العالم.

كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك

تسترشد أنشطة المؤسسة بتصميمها على تهيئة الأسواق وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة حيث تكون الحاجة ماسة إليها.

1

توسيع أنشطة المؤسسة في مناطق التركيز - حيث تبلغ أوضاع الفقر والهشاشة أقصاها.

2

تقوية الصناعات المرتبطة بنمو الإنتاجية، وخلق الوظائف، وتعزيز احتواء كافة الفئات.

3

المساعدة على التصدي للتغيرات المناخية، وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

4

تقوية أسواق رؤوس الأموال المحلية وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة.

أداء مؤسسة التمويل الدولية في المجالات الأساسية

مناطق التركيز	المؤشر	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	1,442	1,286
جنوب آسيا	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	2,799	1,971
أفريقيا جنوب الصحراء	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	3,513	2,389
المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات			
المؤسسة الدولية للتنمية	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	4,590	5,479
المؤسسة الدولية للتنمية	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%63	%62
المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات[1]	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	886	989
المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%20	%21
البنية التحتية والصحة والتعليم والصناعات الزراعية والغابات والأسواق المالية			
البنية التحتية[2]	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	3,122	3,743
الصحة والتعليم	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	929	535
الصناعات الزراعية والغابات والأسمدة	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	2,121	1,538
الأسواق المالية	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	8,576	6,125
تغيّر المُناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية			
	ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)[3]	4,776	3,296
	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%26	%25
تعبئة الموارد			
	الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	7,461	7,739

1- أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. منذ السنة المالية 2015، تتضمن بيانات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالاستثمارات في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مشروعات في البلدان التي أُدرجت في قائمة البنك الدولي المنسقة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في أي وقت من الأوقات خلال السنوات المالية الثلاث السابقة. وهي مصممة كي تعكس طول الفترة التي يستغرقها إعداد وتنفيذ مشروعات الاستثمار، وتشجيع تركيز المؤسسة على هذه البلدان في الأجل الأبعد.

2- تُستبعد قطاعات النفط والغاز والتعدين، والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والاتصالات.

3- تعكس بيانات السنة المالية 2017 تعريفات ومقاييس مؤسسة التمويل الدولية المحدثة للأنشطة المتصلة بالمناخ التي أضافت في عام 2017 فئة جديدة للزراعة المراعية للمناخ. ومثل هذا التغير 837 مليون دولار من إجمالي السنة المالية 2017. وتقوم المؤسسة دوريا بتحديث هذه التعريفات والمقاييس كي تعكس تحسن طريقة حساب الاستثمارات المراعية للمناخ، وتتماشى مع التعريفات والمقاييس المنسقة التي وافقت عليها بنوك التنمية متعددة الأطراف.

خبرات المؤسسة

تدمج المؤسسة الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل المؤسسة في نحو 100 بلد، وتطبق الدروس التي تستخلصها من إحدى مناطق عملها في حل المشاكل القائمة في منطقة أخرى. كما تساعد الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في بلدان نامية أخرى.

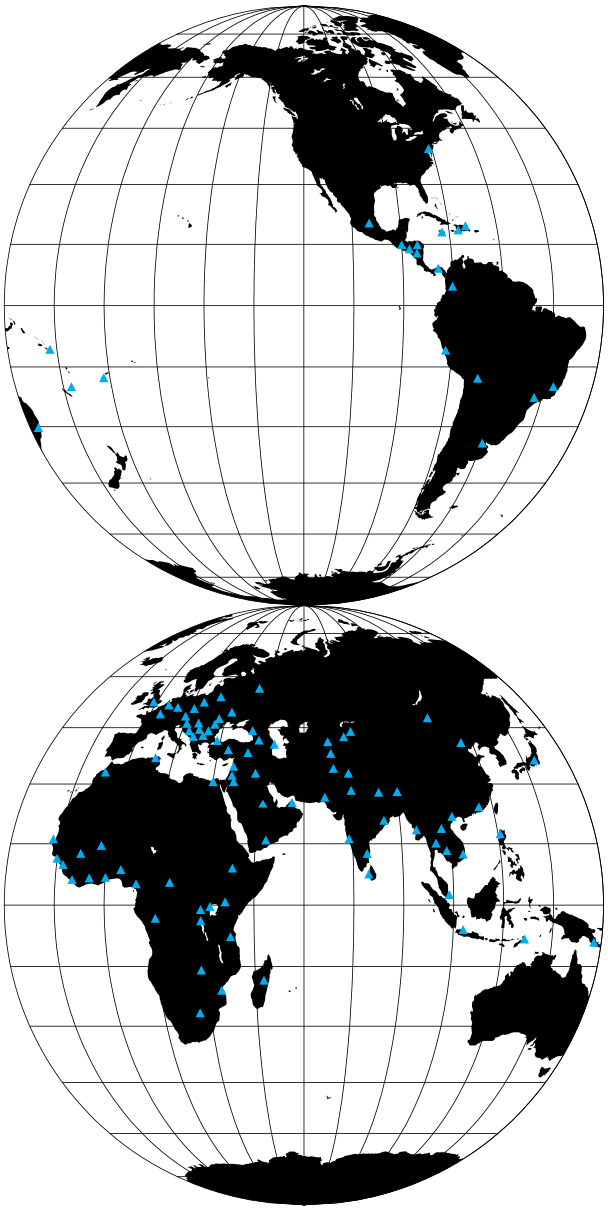

ما تقوم به المؤسسة

تقدم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. وهذه الأنشطة يعزز بعضها بعضا، إذ تتيح المؤسسة التمويل والخبرة العالمية للجهات المتعاملة معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه الأنشطة معا للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص - حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب احتياجات الجهات المتعاملة معها، وعلى نحو يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح لهذه الجهات مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لإنجاز الأعمال.

الاستثمارات

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسة الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية. وتزاول المؤسسة عملها على أساس تجاري، وتستثمر حصرياً في المشروعات الهادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

وتهدف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بالجهات المتعاملة معها في مختلف الصناعات والقطاعات - مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية.

وفي السنة المالية 2017، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 11.9 مليار دولار في 342 مشروعا، كما عبأت حوالي 7.5 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح في العادة من 7 إلى 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراضها.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات إقراض بالعملات المحلية، وقدمت موارد تمويلية بنحو 73 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2017، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها 9.6 مليار دولار.

أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال للنمو طويل الأجل التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص. وتستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضاً. وفي السنة المالية 2017، بلغت استثماراتها في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 1.6 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح من 5% إلى 20% من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهمها بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة والسلع الأولية

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تمويل الأنشطة التجارية وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 286 بنكا في 86 بلداً.

وفي السنة المالية 2017، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة ما قيمته 3.2 مليار دولار في مجال تمويل التجارة.

القروض المشتركة

برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة هو الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2017، شكّل هذا البرنامج 47% من الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

وفي السنة المالية 2017، شاركت المؤسسة في تعبئة 3.5 مليار دولار من القروض من الفئة "ب" والقروض الموازية، وقروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك، وقروض المشاركة المهيكلة من الفئة "أ"، والمشاركات غير الممولة في تحمل المخاطر، وذلك من أكثر من 60 مؤسسة مالية. وشمل ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الإنمائي وأحد البنوك المركزية في بلدان الأسواق الصاعدة. وقدمت المؤسسات المالية بالأسواق الصاعدة 1.4 مليار دولار من القروض المشتركة الجديدة. وفي نهاية السنة المالية 2017، بلغ إجمالي محفظة القروض المشتركة 16 مليار دولار.

تلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 37% من مجموع المبلغ. وذهب نحو ثلث التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة – بواقع 1.1 مليار دولار إجمالا – إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

منتجات المُشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)

تتيح المؤسسة منتجات المشتقات المالية للجهات المتعاملة معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية لأغراض التحوط ضد التعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. وتعمل المؤسسة بشكل عام، بتقديمها منتجات إدارة المخاطر، وسيطاً بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، وتتيح كذلك منتجات تمويل مهيكلة للجهات المتعاملة معها التي تسعى إلى تعبئة أموال من رؤوس الأموال العالمية والمحلية، وإدارة المخاطر المالية. وقد ساعدت المؤسسة الجهات المصدرة لأول مرة المتعاملة معها في الوصول إلى الأسواق من خلال ضمانات ائتمان جزئية. وتساعد المؤسسة أيضا المتعاملين معها في عمليات الهيكلة والتوريق مع مستثمرين من أسواق رأس المال.

التمويل المختلط

تستخدم المؤسسة أدوات عدة لاجتذاب التمويل الخاص الذي لولاها ما كان ليتاح لمشروعات التنمية عالية الأثر. وهي تدمج التمويل الميسر - الذي يأتي في العادة من شركاء التنمية - مع مواردها التمويلية والموارد التي تتم تعبئتها من مستثمرين آخرين متعاملين معها. ويمكن للتمويل المختلط أن يساعد في التخفيف من تكاليف الدخول المبكر للشركات إلى الأسواق أو مخاطر المشروعات، مما يؤدي إلى تهيئة المجال أمام الاستثمارات الرائدة، وإنشاء سجل لتتبع مستوى الأداء يمهد السبيل للاستثمارات التجارية. وتطبق المؤسسة هذا النهج في مجالات: تغير المناخ، والصناعات الزراعية والأمن الغذائي، وتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويتسم نهجها إزاء التمويل المختلط بالانضباط والحصافة - إذ يهدف إلى معالجة أوجه القصور في الأسواق، وتفادي تشوهات الأسواق، وإعلاء مبدأ الشفافية، وتعزيز الأثر الإنمائي. في السنة المالية 2017، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 188 مليون دولار من أموال المانحين الميسرة، وحفز ذلك أكثر من 405 ملايين دولار من مواردها الذاتية، و 321 مليونا من مصادر أخرى تابعة للقطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية

يمثل تقديم الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى من إستراتيجية المؤسسة لتهيئة الأسواق وتعبئة الاستثمارات الخاصة. ومن خلال هذا العمل، تساعد المؤسسة على تهيئة الظروف الضرورية التي ستجتذب رؤوس الأموال الخاصة، مما يهيئ المجال أمام القطاع الخاص للنمو.

ولهذا السبب، تتحول المؤسسة حاليا نحو اعتماد نهج أكثر إستراتيجية، يربط برامجها للخدمات الاستشارية بصورة منتظمة بالاحتياجات الأكثر إلحاحا التي حددتها إستراتيجيات مجموعة البنك الدولي للبلدان والقطاعات. وسيتزايد تركيز المؤسسة على إعداد مشروعات عالية الأثر يمكنها مساعدة البلدان المتعاملة معها على اجتذاب التمويل الذي تحتاج إليه - وخاصة في مناطق العالم الأشدّ فقرا والأكثر تأثرا بالصراعات.

- تساعد المؤسسة الشركات على اجتذاب مستثمري القطاع الخاص والشركاء، ودخول أسواق جديدة، وزيادة تأثيرها. كما تتيح آراء مستنيرة حول الأسواق مصممة كي تلائم الاحتياجات، وكذلك خدمات استشارية حول كيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها.
- تساعد المؤسسة الصناعات والقطاعات على اعتماد أفضل الممارسات والمعايير لزيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.
- تساعد المؤسسة الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تحسين قدرة المواطنين على الحصول على مرافق بنية تحتية وخدمات أساسية عالية الجودة. كما تساعد الحكومات على تطبيق الإصلاحات التي تشجع استثمارات القطاع الخاص.

يتألف المنبر الاستشاري للمؤسسة من خبراء متمرسين، ويوجد 80% من جهاز موظفيها وخبرائها الاستشاريين في مكاتبها الميدانية. في السنة المالية 2017، وسعت المؤسسة محفظتها لمشروعات الخدمات الاستشارية بواقع 10% لتصل إلى 1.5 مليار دولار، وشمل ذلك أكثر من 700 مشروع استشاري في حوالي 100 بلدٍ. وجاء تنفيذ أكثر من 60% من برنامج الخدمات الاستشارية للمؤسسة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 20% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات. وتعلق أكثر من ربع برنامج المؤسسة للخدمات الاستشارية بقضايا تغير المناخ.

كيف تعمل المؤسسة مع الشركات

الصناعات الزراعية: تساعد المؤسسة الشركات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية ومعايير الأداء – من خلال جملة أمور أخرى منها بناء سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية قوية لمنشآت الأعمال الزراعية الأصغر حجما والمجتمعات المحلية.

البنية التحتية والموارد الطبيعية: تساعد المؤسسة الشركات على زيادة المنافع العائدة على المجتمعات المحلية، وعلى تخفيف حدة المخاطر المحلية في المشروعات.

خدمات تمويل الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على دخول الأسواق الجديدة، واجتذاب المستثمرين، وهيكلة المشروعات المعقدة، وإسداء المشورة بشأن تصميم عمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات وتنفيذها.

الخدمات الاستشارية في قطاعي المياه والطاقة: تساعد المؤسسة الشركات على استخدام الطاقة والمياه بمزيد من الكفاءة بغرض تعزيز مستوى الأداء والاستدامة البيئية. وتعمل كذلك على تسريع عجلة تطوير أسواق الطاقة المتجددة، وتحسين قدرة الناس على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

المباني الخضراء: تساعد المؤسسة الشركات على تشييد المباني التي تستخدم الطاقة والمياه والمواد بمزيد من الكفاءة، وذلك بتوفير الأدوات وبرامج التدريب. كما تساعد الحكومات على وضع أطر السياسات ذات الصلة، وتعمل مع البنوك لتدشين أدوات ومنتجات تمويل خضراء مراعية للبيئة.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة: تساعد المؤسسة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تقوية مهاراتها وأدائها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتها على المشاركة في شبكات الإمداد والتوزيع للشركات الأكبر حجما. وهي تسدي المشورة للشركات والحكومات حول كيفية تحسين ظروف العمل، وتعزيز قدرة سلسلة الإمداد لقطاع المنسوجات على المنافسة.

المساواة بين الجنسين: تعمل المؤسسة مع الشركات على تحسين ممارسات تشغيل النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن. وتساعدها أيضا على زيادة قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق.

حلول الأعمال الإستراتيجية: تساعد المؤسسة الشركات على إيجاد حلول للتحديات المعقدة التي تواجه أنشطة الأعمال، وعلى هيكلة برامج مبتكرة، وإتاحة فرص سوقية جديدة.

حوكمة الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين فرص الحصول على رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات لديها.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: تساعد المؤسسة على دمج اعتبارات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الشركات بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل.

كيف تعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في فئات، مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين، والتمويل الإسكاني، والطاقة المستدامة. كما تشجع تعميم فرص الحصول على التمويل، وتدعيم أسواق رأس المال، وإقامة مكاتب استعلام ائتماني وسجلات ضمانات.

مديرو صناديق الاستثمار: تساعد المؤسسة على تنمية صناعة الاستثمار في الأسهم الخاصة في الأسواق الوليدة، وعلى تقديم الخدمات الاستشارية لمديري صناديق الاستثمار ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر فيها هذه الصناديق.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية، وتساعد على حل اختناقات البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

القطاع المالي: تعمل المؤسسة مع الحكومات والقطاع الخاص لبناء أنظمة مالية وأسواق رأسمالية تتسم بالمرونة والشفافية وسلاسة الأداء.

مُناخ الاستثمار: تساعد المؤسسة على تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل.

مجموعة الموارد المائية 2030: تجمع المؤسسة معا الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض تحديد الاحتياجات الاستثمارية، ودفع جهود الإصلاح لمعالجة مشكلة شح المياه.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة للمؤسسة ومملوكة بالكامل لها، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة. أُنشئت هذه الشركة في عام 2009 بغرض توفير الفرصة للمستثمرين للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وزيادة إتاحة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق، وتعزيز أثرها الإنمائي وتحقيق الأرباح للمستثمرين، وذلك من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من منبر ومعايير أداء ونهج استثمارية عالمية.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، بلغت الأموال التي قامت الشركة بتعبئتها حوالي 9.8 مليار دولار، منها 2.3 مليار دولار من المؤسسة. وهي تدير 13 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوقا الرسملة التابعان للمؤسسة

يتألف صندوقا الرسملة التابعان للمؤسسة، اللذان تبلغ مواردهما 3 مليارات دولار من: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد الصندوقان اللذان تأسسا عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، استثمر الصندوقان كامل مواردهما، حيث قدما 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بإجمالي 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تأسس صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برأسمال مليار دولار في عام 2010. ويستثمر الصندوق في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق 37 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 879 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا

تأسس صندوق رسملة أفريقيا في السنة المالية 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية

تأسس صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية عام 2012 برأسمال قدره 550 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 82 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور طرقا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق 13 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 306 ملايين دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 1.2 مليار دولار في عام 2013، ويقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق 20 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 639 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك

صندوق الصين - المكسيك هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم باستثمارات في أسهم الشركات وأشباه الأسهم ومنتجات الاستثمار الوسطي (mezzanine) في المكسيك. ويتركز عمله على قطاعي البنية التحتية والنفط والغاز وغيرهما، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق ارتباطين اثنين لأغراض الاستثمار بقيمة 320 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 505 ملايين دولار هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 133 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة

يستثمر صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة برأسمال قدره 800 مليون دولار على نحو رئيسي في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة. كما يستثمر مباشرةً في هذه الشركات، وكذلك في حصص السوق الثانوية في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق 11 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 207 ملايين دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة

يقوم صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة (برأسمال قدره 162 مليون دولار) باستثمارات في أسهم الشركات والأسهم ذات الصلة في المنطقة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قدم الصندوق ارتباطين اثنين لأغراض الاستثمار بقيمة 27 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال

يمنح صندوق ديون رائدات الأعمال قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي يبلغ رأسماله 600 مليون دولار، وهو شراكة تأسست في مارس/آذار 2014 بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" لمؤسسة غولدمان ساكس. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، عبأ الصندوق 110 ملايين دولار، وقدم ارتباطات استثمار تصل قيمتها إلى 70 مليون دولار إلى ستة بنوك.

صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة

يقوم صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة باستثمارات في أسهم الشركات وأشباه الأسهم في جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، قام الصندوق بتعبئة 440 مليون دولار، وقدم ارتباطين اثنين لأغراض الاستثمار بقيمة 70 مليون دولار.

خبرات المؤسسة

يعكس الدور الريادي للمؤسسة وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص بشكل مستدام تمتعها بميزة خاصة – ألا وهي الخبرة الواسعة والعميقة التي اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة - ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي في الغالب ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة تزايد الطلب على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعياً. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاعي الصناعات الزراعية والغابات حوالي 1.1 مليار دولار.

المؤسسات المالية

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع هي عصب عملية التنمية نظرا لأنها تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. وقد ساعد عمل المؤسسة مع مؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. وأتاح ذلك أيضا الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيرا من العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها.

ويُمَكِّن العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية المؤسسة من تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل المشاريع المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية - مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في الأسواق المالية حوالي 5.9 مليار دولار.

الصحة والتعليم

تعد الخدمات الصحية والتعليمية احتياجات إنسانية أساسية - لكنها لا تزال بعيدة عن متناول العديد من الناس في البلدان النامية،

ويشكل توسيع نطاق الحصول عليها عنصرا محوريا في أية إستراتيجية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتساند المؤسسة الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية والعلوم الحياتية - بتقديم التمويل، وتبادل المعارف المتخصصة، ورفع مستوى المعايير الإدارية والسريرية، والمساعدة على وضع السياسات الحكومية ذات الصلة، ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص. ففي قطاع التعليم، تساعد المؤسسة المؤسسات الخاص لتكملة عمل القطاع العام ولإتاحة المزيد من الفرص للأطفال والشباب والبالغين العاملين.

إن مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في قطاعي خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطاتها طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في قطاعي الصحة والتعليم ما قيمته 692 مليون دولار.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع العمراني السريع وتغير المناخ.

وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم إسهام ملموس فيها، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشروعات البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة على زيادة فرص الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشروعات البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في هذا القطاع حوالي 1.7 مليار دولار.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. وتخلق الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا القطاع في العادة المزيد من الوظائف للعمالة أو تحافظ على الوظائف القائمة على نحوٍ أكبر من أي قطاع آخر.

وقد وسعت المؤسسة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل الكيماويات، ومواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، ومعدات النقل. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة وإعادة الهيكلة والتحديث، وتسدي لها المشورة، حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأكثر إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد الجهات المتعاملة معها على إعداد وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاع الصناعات التحويلية ما قيمته 989 مليون دولار.

النفط والغاز والتعدين

تُعد الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم. وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع، مع المساعدة في التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المستدامة. وتقدم المؤسسة التمويل والخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 435 مليون دولار.

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيات مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيات. كما توجه الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات صديقة للمناخ.

وتساعد المؤسسة باطراد الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع 232 مليون دولار.

السياحة وتجارة التجزئة والعقارات

تسهم قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات إسهاما كبيرا في خلق الوظائف، وتحقيق الإيرادات الضريبية، والنمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وتعمل المؤسسة على تقوية جميع القطاعات الثلاثة في البلدان النامية. وتعزز استثماراتها تطوير البنية التحتية الحرجة - في أماكن تعاني في الغالب من قلة الفنادق عالية الجودة للسائحين ورجال الأعمال الزائرين. كما تعمل مع مؤسسات تجارة التجزئة المتعاملة معها على خلق الوظائف، والإسهام في الوعاء الضريبي، وبناء قدرات المصارف المحلية، وتحسين مرافق البنية التحتية، والارتقاء بمستوى معايير العمل. وتستثمر المؤسسة أيضا في الشركات العقارية بغرض توسيع المتاح من الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والعقارات التجارية.

وفي السنة المالية 2017، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات ما قيمته 429 مليون دولار.

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

يلعب قياس نتائج عمل المؤسسة دورا بالغ الأهمية لفهم مدى سلامة عمل إستراتيجيتها - وما إذا كانت أنشطتها والجهات المتعاملة معها تصل إلى الناس والأسواق التي تكون في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

وما انفكت المؤسسة تتصدر أنشطة قياس النتائج فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لعمليات القطاع الخاص. والمؤسسة هي واحدة من المؤسسات المالية العالمية القليلة التي تضع أهدافا مؤسسية – لا تتعلق فقط بحجم الاستثمار ولكن أيضا بالأثر التنموي المباشر الذي تتوخى تحقيقه.

نظام مؤسسة التمويل الدولية لقياس النتائج

تقوم المؤسسة باستمرار بتنقيح وتحديث إطارها لقياس النتائج بغرض مساندة إستراتيجيتها وزيادة توضيح تأثير عملها. كما تواصل تطوير أدوات جديدة لتقييم النطاق الكامل لتأثير عملها – متجاوزة إلى حد كبير حدود التأثير المباشر لمشروعاتها.

يبرز نظام المؤسسة لقياس النتائج ثلاثة مكونات مترابطة يعزز بعضها بعضا:

- الأهداف الإنمائية للمؤسسة التي تتيح أهدافا فرعية على مستوى المؤسسة كي تعكس إستراتيجيتها والمجالات الأشد احتياجا إلى الموارد الإنمائية.
- نظام رصد لتتبع أداء المشروعات والأثر الإنمائي لإجراءاتها التدخلية.
- عمليات قياس النتائج على مستوى القطاعات والبرامج والبلدان.

تدرج إستراتيجية المؤسسة الأثر الإنمائي بقوة في صميم ما تقوم به. وتطبق الآن إطارا جديدا سيمكنها من تصميم واختيار المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانيات لإحداث أثر إنمائي. ويهدف الإطار الجديد لقياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM) إلى تقييم الأثر المتوقع - أو "اللاحق" لعمل المؤسسة على مستويين اثنين: ما الذي يُتوقع أن يحققه المشروع المعني، وكيف سيسهم في تهيئة الأسواق أو تطويرها. وعلى مستوى المشروعات، سيساعد الإطار الجديد موظفي المؤسسة - بصورة منهجية وشاملة - على توضيح كيف تعزز المشروعات عملية التنمية. وسيجري دمج نهج الإطار الجديد في إطار قياس النتائج ونظام الرصد القائمين لدى المؤسسة، وسيساعدها على تطبيق نهج أكثر قوة لمحفظتها فيما يتعلق بإجراءاتها التدخلية.

الأهداف الإنمائية للمؤسسة: مساندة إستراتيجية المؤسسة

تحدد الأهداف الإنمائية للمؤسسة ما تتوخى تحقيقه من عملها الإنمائي خلال دورات تستمر كل منها ثلاثة أعوام. وهذه الأهداف تساعد المؤسسة على التواصل مع البلدان المساهمة والجمهور العام حول كيف يُتوقع أن يسهم عملها في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتحدد الأهداف الإنمائية للمؤسسة النتائج المستهدفة في خمسة مجالات لها تأثير مباشر على الأحوال المعيشية للناس، وتتسق مع إستراتيجيتها، وهي:

- زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها
- تحسين خدمات الصحة والتعليم
- زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
- زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها
- تقليل انبعاثات غازات الدفيئة

ومع كل ارتباط تقدمه لأغراض الاستثمار والخدمات الاستشارية، تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها لتقدير الآثار الإنمائية المحددة التي ستحققها مع مرور الوقت. وفي بداية الدورة الحالية التي تمتد لثلاث سنوات (السنوات المالية 2017 - 2019)، تحقق تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للمؤسسة في السنة المالية 2017. وتجاوزت المؤسسة الهدف الذي تتوخى تحقيقه بخصوص زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها، ويرجع ذلك في معظمه إلى مشروع للاستثمار في خدمات النطاق العريض في المكسيك من المتوقع أن يعود بالنفع على 9 ملايين شخص بحلول عام 2021.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الهدف	الأهداف الفرعية للسنوات 2017 - 2019	الأهداف الفرعية للسنة المالية 2017	ارتباطات السنة المالية 2017	نسبة الأهداف الفرعية المُتحققة في السنة المالية 2017
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة **3.32 مليون** شخص	إفادة **1.05** مليون شخص	**0.72** مليون شخص	%68
تحسين خدمات الصحة والتعليم	إفادة **26.14** مليون شخص	إفادة **8.54** مليون شخص	**8.60** مليون شخص	%101
زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل الأصغر	إفادة **98.28** مليون عميل	إفادة **30.89** مليون عميل	**28.99** مليون عميل	%94
زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة **2.87** مليون عميل	إفادة **0.88** مليون عميل	**0.61** مليون عميل	%69
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة **68.08** مليون شخص	إفادة **23.86** مليون شخص	**33.01** مليون شخص	%138
خفض انبعاثات غازات الدفيئة	خفض بواقع **21.79** مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا	خفض بواقع **6.91** مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا	**6.68** مليون طن متري	%97

نظام الرصد: تتبع أداء عمليات المؤسسة ونتائجها المباشرة

يتيح نظام تتبّع النواتج الإنمائية إطارا لرصد أداء الشركات المتعاملة مع المؤسسة وتتبع نواتجها الإنمائية المباشرة. وتشكل التقديرات التصنيفية لنظام تتبّع النواتج الإنمائية، في حالة عمليات الاستثمار، مزيجاً مركباً من أربعة مجالات للأداء: الآثار المالية، والآثار الاقتصادية، والآثار البيئية والاجتماعية، والآثار الإنمائية الأوسع نطاقا للقطاع الخاص.

وتستند درجات التقديرات التصنيفية في السنة المالية 2017 إلى مجموعة تضم 828 استثمارا تمت الموافقة عليها خلال الفترة بين عامي 2008 و 2013 والتي بلغت من النضج درجة تُمكّن المؤسسة من تقييمها. ويتعقب نظام التتبع أيضا مؤشرات، مثل عدد الأشخاص الذين يصل إليهم المتعاملون مع استثمارات المؤسسة، أو المنافع المالية التي تعود على بعض الأطراف المعنية خلال السنة التي يغطيها التقرير.

وقد تم دمج قياس نتائج الخدمات الاستشارية في دورة حياة المشروع - من بدايته إلى إنجازه. وتمثل درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية العامة المتعلقة بالخدمات الاستشارية، التي تُعرف أيضا بتقدير فاعلية التنمية، تقييما مركبا للأهمية الإستراتيجية للمشروع وفاعليته وكفاءة أدائه، ويتم وضعها عند إنجاز المشروع. وفي السنة المالية 2017، مثلت درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية أداء 88 مشروعا منجزا للخدمات الاستشارية.

تقييم الأثر الإنمائي على مستوى البرامج والقطاعات والبلدان

تجري المؤسسة تقييمات بغرض فهم تأثير استثماراتها على تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي. كما تضع هذه التقييمات تقديرا لمساهمة المؤسسة في خلق الوظائف.

وفي السنة المالية 2017، اعتمدت المؤسسة نهجا أكثر إستراتيجية إزاء عمليات التقييم يهدف إلى سد الفجوات بالغة الأهمية في المعرفة. ونفذت المؤسسة ستة تقييمات للآثار الاقتصادية على المستوى القطاعي، وأربعة برامج كبيرة لتقييم الأثر. وتتيح هذه الجهود شواهد لتأثير المؤسسة يتجاوز المشروعات الفردية على المستوى القطاعي، وكذلك تستخلص دروسا مفيدة تسترشد بها إستراتيجيات الصناعات.

فعلى سبيل المثال، أجرت المؤسسة في جامايكا تقييما للأثر الاقتصادي لاستثماراتها فيما يتعلق بتوسعة أحد المطارات. وأظهر هذا التقييم أنه بزيادة القدرات، ساعدت استثمارات المؤسسة على المساهمة بحوالي 288 مليون دولار في الاقتصاد، وساندت توفير حوالي 29 ألف فرصة عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ولتوفير المعلومات لعمل المؤسسة في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، أجرت المؤسسة كذلك مراجعة منهجية لستة وخمسين تقييما منشورا لمشروعات لتنمية القطاع الخاص جرى تنفيذها بين عامي 2005 و 2014 في 23 بلدا من هذه البلدان. وأظهرت استنتاجات المؤسسة أن الاستثمارات المساندة لمشروعات كبيرة للبنية التحتية أو لتطوير منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تحقق في العادة أقوى النتائج التنموية.

وحددت هذه المراجعة أيضا دروسا أساسية، هي:

- من الحكمة العمل مع الشركاء أو المستثمرين أو المانحين المحليين الذين لهم مصلحة في المشروع.
- من الأفضل البدء بمشروعات صغيرة يمكنها أن تثبت لرواد الأعمال المحليين الإمكانات التي تنطوي عليها النهج الجديدة لأنشطة الأعمال.
- من الأهمية بمكان مراعاة عنصر الوقت المستغرق في بناء القدرات الضرورية لضمان نجاح المشروعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة عنصر السياق المحلي المعني للصراع في تصميم المشروعات وتنفيذها.

تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتطوير أطر موحدة للنتائج لعمليات مجموعة البنك الدولي في البلدان المعنية. وفي السنة المالية 2017، ساهمت المؤسسة في تصميم أطر النتائج لما يبلغ 14 إطارا للشراكة القطرية أو الإستراتيجيات القطرية، وكذلك تقديم معلومات لما يبلغ 15 استعراضا للأداء والتعلم.

بالإضافة إلى ذلك، عملت المؤسسة على رفع تقارير عن نتائج 18 خطة تنفيذ مشتركة بينها وبين البنك الدولي لمجالات أساسية، كالمدن والكهرباء والصناعات الزراعية والصحة.

التوفيق بين قياس نتائج عمل المؤسسة وأهداف التنمية المستدامة

منذ الموافقة على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2015، قامت المؤسسة بتحديد كيفية ربط إستراتيجياتها وعملياتها بهذه الأهداف. وبالتوازي مع ذلك، فقد اضطلعت المؤسسة أيضا بدور رائد فيما بين مؤسسات التمويل الدولية في إعداد تقارير حول كيف تسهم الجهات المتعاملة معها في تحقيق هذه الأهداف.

الحفاظ على القيادة الفكرية في قياس النتائج التنموية للقطاع الخاص

في مارس/آذار 2017، عقدت مؤسسة التمويل الدولية المؤتمر الدولي الأول لتقييم الأثر الإنمائي للقطاع الخاص الذي شارك فيه 24 شريكا مانحا، وبنكا إنمائيا متعدد الأطراف، ومؤسسة تمويل دولية. وأبرز المؤتمر أهمية التقييمات، ولاسيما في مجالات النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. كما شدد على الحاجة لتنقيح المنهجيات وتبادلها، والعمل معا لإيجاد طرق مبتكرة لتقييم الأثر الإنمائي.

رصد النواتج الإنمائية

في السنة المالية 2017، حاز 55% من استثمارات المؤسسة على تقدير إيجابي – منخفضة ثلاث نقاط مئوية عن السنة المالية 2016.
وعكس هذا التراجع إلى حد كبير تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتقلب الأسواق، والاضطرابات السياسية في بلدان كثيرة. وفي الوقت نفسه، تزايد دخول المؤسسة إلى بعض أكثر مناطق العالم صعوبة، حيث تنزع المخاطر المالية وغيرها إلى الارتفاع.

وكان أداء الاستثمارات الأكبر حجما للمؤسسة أفضل في أغلب الأحيان، وعند ترجيحها حسب حجم الاستثمار، حاز 69% من استثماراتها على تقدير إيجابي.

وعلى مستوى المجموعات الصناعية، حققت الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم وفي صناديق الاستثمار أفضل أداء - حيث حاز 60% منها على تقدير إيجابي. وسجلت الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية أكبر تحسن في الأداء - حيث شهدت زيادة قدرها 54% في درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية، مرتفعة سبع نقاط عن السنة المالية 2016. وكان التحسن مدفوعا بدرجة رئيسية بالاستثمارات في قطاعي المنتجات الصناعية والتجارية.

وتراجعت درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للاستثمارات في معظم القطاعات الصناعية الأخرى. وكانت أقل تقديرات تصنيفية للاستثمارات في قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والإنشاءات والعقارات، وكذلك في قطاعي الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا. وكان العديد من هذه المشروعات عبارة عن عمليات استثمار لا تزال بصورة رئيسية في مراحل مبكرة شهدت تأخيرات في خطط توسيعها.

وتراجعت درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية في جميع المناطق باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى، حيث ارتفعت خمس نقاط لتصل إلى 56%. وتراجع أداء الاستثمارات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تسع نقاط إلى 54%، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الأداء غير المرضي للاستثمارات في الأسواق المالية وصناديق الاستثمار والبنية التحتية. وتأثرت استثمارات المؤسسة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدة عوامل منها الاضطرابات السياسية وحالة الهشاشة التي يعاني منها العديد من البلدان التي تعمل فيها المؤسسة.

وعلى صعيد المشروعات الاستشارية، حاز 70% من المشروعات التي أُقفلت في السنة الحالية، والتي يمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية – على تقدير إيجابي – ويزيد ذلك عن المستوى المستهدف للمؤسسة البالغ 65%. وسجلت منطقة جنوب آسيا أقوى أداء، حيث حاز 92% من المشروعات على تقدير إيجابي بشأن فاعلية التنمية. كما سجلت المشروعات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر تحسن مقارنة بالعام الماضي - محققة زيادة قدرها 28 نقطة. وشهدت المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعا في مستوى الأداء، ويعكس ذلك في جانب منه التحديات التي تواجه تنفيذ المشروعات في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

نطاق التغطية والنتائج الإنمائية للجهات المتعاملة مع المؤسسة

تمكنت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم من الوصول إلى العديد من المستهلكين وتسجيل بعض الإنجازات المهمة (انظر الصفحة 81). وفيما يلي بعض أبرز الملامح:

تحسين القدرة على الحصول على التمويل:

- تقدم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية التي تخدم الأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقدمت هذه المؤسسات حوالي 53.7 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغرى، و 8.3 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بإجمالي قدره 412 مليار دولار. كما قدمت مليون قرض تمويل إسكاني، بقيمة إجمالية 29 مليار دولار.
- ساندت المؤسسة الجهات الشريكة في مجال الخدمات المالية الرقمية على إجراء 572 مليون معاملة تجزئة غير نقدية، بإجمالي يزيد على 3.7 مليار دولار.
- ساعدت المؤسسة على تقوية الأسواق المالية في البلدان من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية ومكاتب الاستعلام الائتماني التي سهلت منح أكثر من 250.6 مليار دولار من التمويل. وتمكن أكثر من 679900 من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض بضمان عقارات منقولة. علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة على إنشاء ثمانية مكاتب للاستعلام الائتماني أو توسيعها.

تقديم الحلول والخدمات:

- استفاد حوالي 20 مليون شخص من استخدام منتجات الإنارة بالطاقة الشمسية المتوافقة مع معايير الجودة التي يعتمدها برنامج الإنارة العالمي التابع للمؤسسة، ومعظمهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.
- قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوليد وتوزيع الكهرباء على 104.2 مليون شخص، كثيرون منهم في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ووفرت هذه الجهات أيضا توصيلات هاتفية لما يبلغ 345 مليون شخص، معظمهم في جنوب آسيا. كما أوصلت الغاز إلى 60 مليون شخص، معظمهم في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- ساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توفير التعليم لما يبلغ 4.9 مليون طالب. وساندت شركات الصناعات الزراعية المتعاملة مع المؤسسة 3 ملايين مزارع من خلال تحسين فرص حصولهم على التمويل ووصولهم إلى الأسواق، ومن خلال تطبيق أساليب الزراعة المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المنافع إلى تحسين إنتاجية المزارعين ودخلهم، وتعزيز قدرتهم على مجابهة الأحداث غير المتوقعة.
- عملت المؤسسة مع الشركات على تطبيق أساليب وتكنولوجيات جديدة اجتذبت موارد تمويلية تبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، منها 1.4 مليار دولار من خلال مشروعات إصلاح نظم حوكمة الشركات، و 300 مليون دولار من خلال مشروعات تشتمل على تكنولوجيات تتسم بكفاءة استخدام الموارد.
- ساعدت المؤسسة الحكومات في إبرام 6 عقود مع مشغلين من القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تؤدي هذه المعاملات إلى تهيئة أو تحسين إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الصحية لما يبلغ 1.5 مليون شخص، وتسهيل استثمارات خاصة في قطاع البنية التحتية بمبلغ 341 مليون دولار.

تحسين بيئة الأعمال:

- بالتعاون مع البنك الدولي، ساندت المؤسسة 50 حكومة وطنية ومحلية لتنفيذ 116 إصلاحا ساعدت على تحسين بيئة الإجراءات التنظيمية والسياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وتشجيع الأسواق التنافسية وخلق الوظائف. وأُجري 96 إصلاحا منها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 26 إصلاحا في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.
- أدت هذه الإصلاحات إلى تحقيق وفورات قدرها 22 مليون دولار بالقطاع الخاص، وساهمت بحوالي 168 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة.

نطاق التغطية الإنمائية حسب الشركات المتعاملة مع المؤسسة

الوظائف	المحفظة/السنة التقويمية 2015	المحفظة/السنة التقويمية 2016
التوظيف (ملايين الوظائف)[1]	2.4	2.4
قروض التمويل الأصغر[2]		
العدد (بالمليون)	51.2	53.7
المبلغ (بمليارات الدولارات)	59.5	60.7
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[2]		
العدد (بالمليون)	7.6	8.3
المبلغ (بمليارات الدولارات)	343.7	351.1
تمويل التجارة[3]		
العدد (بالمليون)	1.8	1.8
المبلغ (بمليارات الدولارات)	255	270
عدد المنتفعين بالخدمات		
توليد الكهرباء (مليون شخص)	48.0	79.4
توزيع الكهرباء (مليون شخص)	50.1	24.8
توزيع المياه (مليون شخص)	21.8	14.3
توزيع الغاز (مليون شخص)[4]	51.2	59.9
توصيلات الهاتف (مليون شخص)	262.8	345.3
عدد المرضى الذين حصلوا على خدمات (مليون شخص)[5]	31.7	34.0
عدد الطلبة المستفيدين (بالمليون)	4.6	4.9
عدد المزارعين المستفيدين (بالمليون)	3.5	3.0
مدفوعات للموردين والحكومات		
مشتريات محلية من السلع والخدمات (بمليارات الدولارات)[6]	46.8	36.6
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)	16.6	14.6

تمثل هذه الأرقام إجمالي تغطية الجهات المتعاملة مع المؤسسة في نهاية السنتين التقويميتين 2015 و 2016. ولا يمكن مقارنة بيانات محفظة المؤسسة في السنة التقويمية 2015 ببيانات محفظة السنة التقويمية 2016 نتيجة لاستنادهما إلى محفظة متغيّرة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالنسبة لقروض التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج تعكس أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية. وفي حين يتم تطبيق العديد من الضوابط على البيانات التي ترفعها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فإنها تستند في بعض الأحيان إلى أرقام تقديرية، وقد يتفاوت فهم تعريفات المؤشرات تفاوتا طفيفا بين هذه الجهات.

1- تشمل أرقام المحفظة الخاصة بالتوظيف الوظائف التي أتاحتها الصناديق.

2- تمثل أرقام نطاق تغطية المحفظة: محفظة القروض غير المسددة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في نهاية السنتين التقويميتين 2015 و 2016 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشروعات التي تخدم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتتضمن السنة التقويمية 2016 بيانات من 304 من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتعاملة مع المؤسسة، منها 9 منشآت تم استنباط البيانات الخاصة بها.

3- يستند تقدير إجمالي عدد وقيمة المعاملات التجارية التي مولتها شبكة بنوك الأسواق الصاعدة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية إلى بيانات حقيقية من أكثر من 68% (العدد) و 72% (القيمة بالدولار) من البنوك النشطة التابعة للشبكة في السنة التقويمية 2016. ولا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين هذه الأرقام وأرقام العام الماضي، وذلك نتيجة للاختلاف في عدد البنوك النشطة التي أجابت على الاستقصاء. وتعكس الأرقام المعاملات التي تضمنها مباشرة مؤسسة التمويل الدولية، وتلك التي نفذتها بنوك الشبكة التي حصلت على دعم البرنامج. وقد جرى تحديث بيانات السنة التقويمية 2015 كي تعكس تصحيح بيانات الأعوام السابقة من المشاركين في المسح.

4- أفادت إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ باستفادة 56.6 مليون شخص من توزيع الغاز في السنة التقويمية 2016.

5- تم تنقيح إجمالي عدد المرضى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية في السنة التقويمية 2015 نتيجة لتعديل قيم إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا.

6- تم تنقيح إجمالي المشتريات المحلية للسلع والخدمات في السنة التقويمية 2015 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

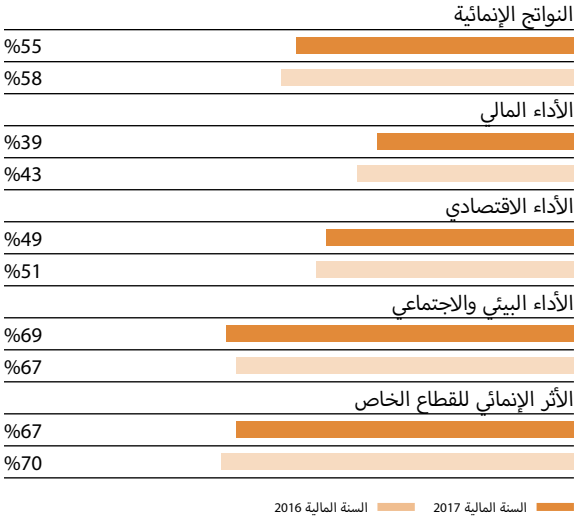

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

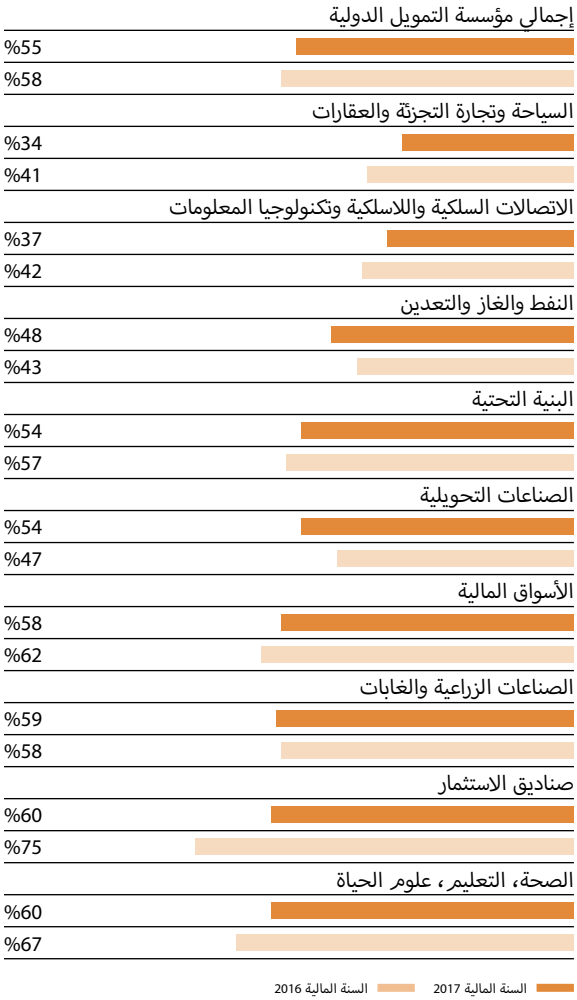

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

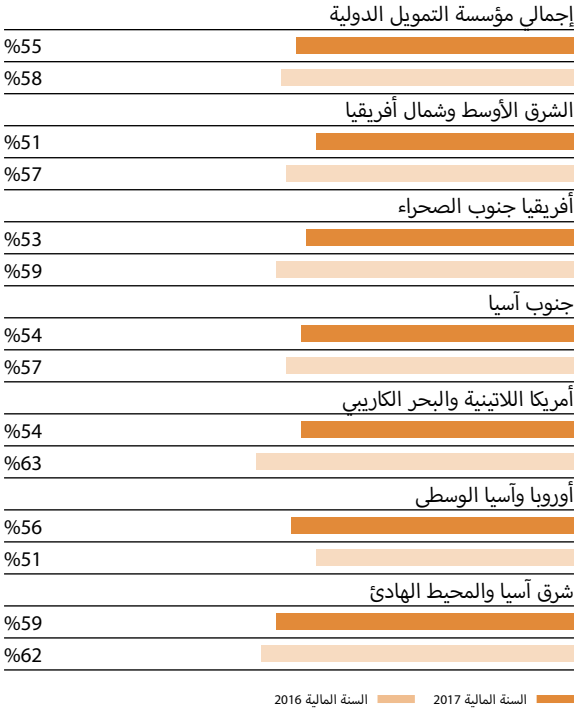

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات الأداء، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

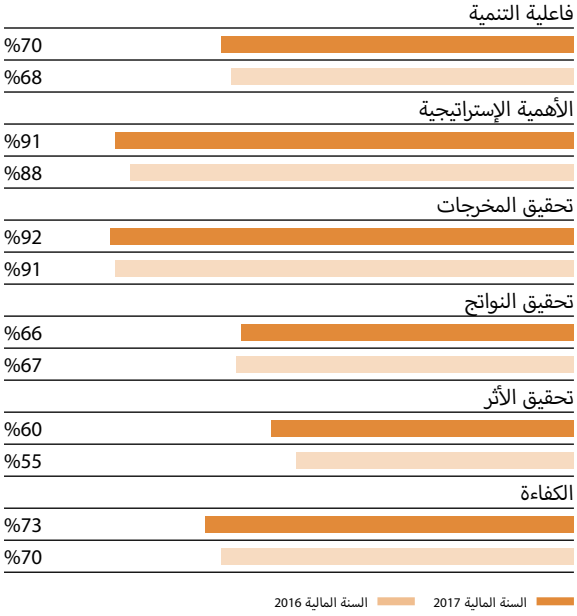

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

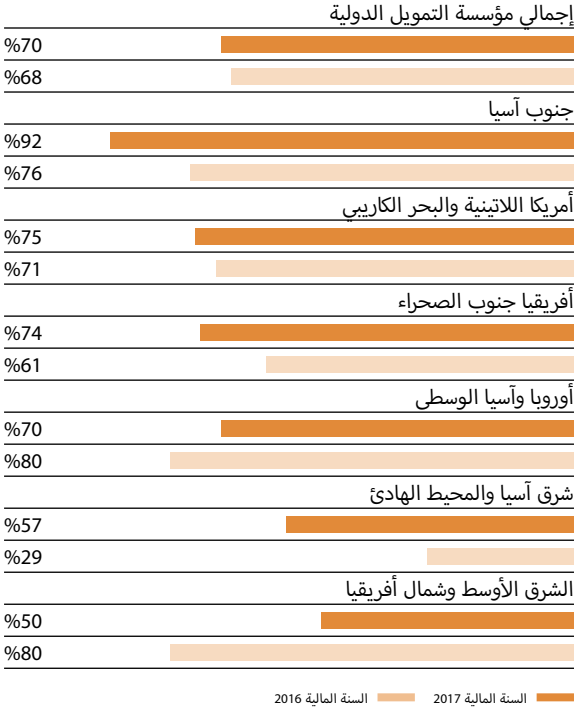

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل، السنة المالية 2016 مقابل السنة المالية 2017*

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

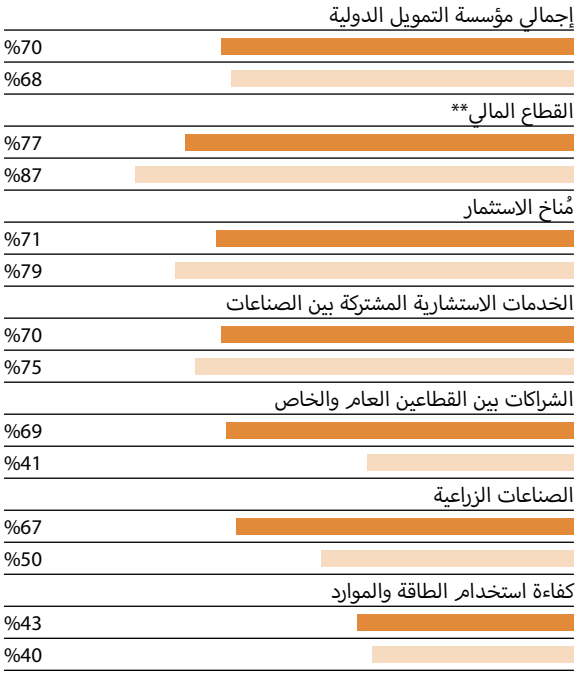

*في السنة المالية 2017، تغيرت طريقة إعداد تقارير المؤسسة حول تقديرات فاعلية التنمية من السنة التقويمية إلى السنة المالية. ولذلك، فإن تقديرات السنة المالية 2016 حول فاعلية التنمية المبينة في التقرير السنوي لعام 2016 لا يمكن مقارنتها بتقديرات السنة المالية 2016 لفاعلية التنمية الواردة في هذا التقرير.

**"القطاع المالي" يتضمن أيضا مشروعات يضطلع بها الفريق المتكامل لمجموعة البنك الدولي بقطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق.

جهاز موظفي المؤسسة

توظف المؤسسة جهاز موظفين متنوعين يشكلون أكثر أصولها أهمية. ويقدم موظفو المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويتواجد 56% من جهاز موظفي المؤسسة في 98 مكتبا ميدانيا، ويعكس ذلك التزامها بتحقيق اللامركزية.

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية

	الموظفون في جميع الدرجات الوظيفية
الولايات المتحدة	1,703 (44%)
بلدان أخرى	2,157 (56%)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	**3,860**

المنشأ الوطني

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق	كوادر الإدارة
بلدان المجموعة الأولى[1]	1,155 (44%)	130 (61%)
بلدان المجموعة الثانية[2]	1,477 (56%)	82 (39%)
المجموع	**2,632**	**212**

نوع الجنس

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق	كوادر الإدارة
إناث	1,194 (45%)	75 (35%)
ذكور	1,438 (55%)	137 (65%)
المجموع	**2,632**	**212**

1. موظفون كانوا يحملون جنسيات بلدان عرفت نفسها على أنها مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية وقت الانضمام إلى مجموعة البنك الدولي.
2. موظفون من جميع الجنسيات الأخرى.

الأجور والمكافآت

تطبق مؤسسة التمويل الدولية إطار الأجور والتعويضات الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية الأجور والمكافآت ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوّع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكلية رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة تستند إلى السوق الأمريكية. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. ونظرا لوضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بالمؤسسة من عدة مكونات، منها المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء التي تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق، وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، مثل مشروعاتها في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويتاح بند الأجور المتغيرة لجميع الموظفين عند الدرجة الوظيفية GA حتى GI، لكن لا توجد أجور متغيرة لكبار المديرين التنفيذيين في الدرجتين الوظيفيتين GJ و GK.

برامج المزايا

تقدم المؤسسة حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك خطة التقاعد، والتأمين الصحي وعلى الحياة وحالات الوفاة الناجمة عن الحوادث، وتعويضات العاملين، والتأمين ضد الإعاقة؛ وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين – 75% تتحملها المؤسسة و 25% يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة المعاشات التقاعدية التي تخص المؤسسة جزءاً من خطة المعاشات التقاعدية في مجموعة البنك الدولي، وتشتمل على مكوّنين اثنين للمزايا: أولاً، مكون خاص بالميزة المحددة تموله المؤسسة بالكامل بناء على سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5% من الراتب بالإضافة إلى اشتراك اختياري للموظفين بنسبة تصل إلى 6% من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10% سنوياً. وترعى المؤسسة أيضا خطة اختيارية على النمط المعمول به في الولايات المتحدة المعروفة باسم 401(k) للعاملين في مقرّ البنك الدولي في واشنطن، وخطة ادخار اختيارية لموظفي المكاتب القطرية.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في 30 يونيو/حزيران 2017، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) والمتوسط السنوي لصافي الرواتب / المزايا كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأقصى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا[أ] (بالدولار)
GA	مساعد مكتبي	26,300	37,600	48,900	0.03	38,000	21,078
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	32,200	46,000	59,800	0.31	45,738	25,370
GC	مساعد برامج، مساعد معلومات	39,300	56,100	72,900	8.03	58,206	32,286
GD	مساعد برامج أول، أخصائي معلومات، مساعد لشؤون الموازنة	46,500	66,400	86,300	7.06	71,825	39,840
GE	مُحلل بيانات	63,000	90,000	117,000	12.19	82,566	45,798
GF	مهني مختص	83,200	118,900	154,600	23.19	108,117	59,971
GG	مهني مختص أول	110,700	158,200	205,700	30.59	149,923	83,160
GH	مدير، كبير مهنيين مختصّين	151,200	216,000	280,800	15.89	212,482	117,860
GI	مدير، مستشار أول	229,900	287,400	344,900	2.17	281,686	156,246
GJ	نائب الرئيس	276,900	325,800	374,700	0.42	349,688	193,965
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	307,900	362,200	416,500	0.10	396,574	286,607

ملاحظة: نظرا لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب. وتعادل تلك الرواتب في العادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

أ- يشمل ذلك التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب. وتُستبعد الإعفاءات الضريبية.

حوكمة المؤسسة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، وتتمثل رسالتها في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2017، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي يحتفظ به 184 بلداً عضواً حوالي 2.56 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 215 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، كما قامت بتعبئة نحو 50 مليار دولار من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

مجلس إدارة المؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): أندريه لوشين، الاتحاد الروسي؛ هيرفي دى فيلروش، فرنسا؛ عمر بوقرة، الجزائر؛ فرانك هيمسكيرك، هولندا؛ سوبهاش شاندرا غارغ، الهند؛ دانيال بيريني، الأرجنتين (المدير المناوب)؛ أوتافيانو كانوتو، البرازيل؛ جان كلود تاهاتيهوانغ، الكاميرن (المدير المناوب)؛ أندين هاديانتو، إندونيسيا؛ ورنر غروبر، سويسرا؛ فرناندو خيمينيز لاتوري، إسبانيا؛ يورغن زاتلر، ألمانيا؛ ديفيد كيندر، المملكة المتحدة (المدير المناوب)؛ كريستين هوغان، كندا؛ باتريسيو باغانو، إيطاليا.

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): بونجي كونين، جنوب أفريقيا؛ جيسون ألفورد، أستراليا؛ أندرو ن. بفومبي، زمبابوي؛ خالد الخضيري، المملكة العربية السعودية؛ ميرزا حسن، الكويت (عميد المجلس)؛ سوزان أوباك، الدانمرك؛ كازوهيكو كوجوشي، اليابان؛ يونغمينغ يانغ، الصين؛ كارين ماثياسين، الولايات المتحدة؛ فرانسيسكوس غودتس، بلجيكا.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب المسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى – حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

ويتلقى فيليب لو هورو، المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة، راتباً سنويا قدره 411 ألف دولار صاف بعد خصم الضرائب.

البلدان الأعضاء بالمؤسسة — مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

المجموع الكلي	**100%**
الولايات المتحدة	22.19
اليابان	6.33
ألمانيا	5.02
فرنسا	4.72
المملكة المتحدة	4.72
الهند	4.01
الاتحاد الروسي	4.01
كندا	3.17
إيطاليا	3.17
الصين	2.41
174 بلداً آخر	40.25

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف رسالة مجموعة التقييم المستقلة إلى تدعيم الفاعلية الإنمائية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات المؤسسة وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم، من خلال التوصيات التي ترفعها، في عملية التعلم الداخلي والتطوير، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القطرية والقطاعية بالنسبة لعمل المؤسسة.

ويقوم أحدث استعراض سنوي أجرته مجموعة التقييم المستقلة عن نتائج مجموعة البنك الدولي وأدائها بتقييم اتجاهات النواتج الإنمائية للمؤسسة على مستوى مؤسسي وحسب المناطق والقطاعات. يمكن الاطلاع على هذا التقرير وغيره من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيد بالأنظمة

يحق للمجتمعات المحلية المتأثرة التواصل بلا قيود مع مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (ديوان المظالم)، وهو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية. ويناط بمكتب المحقق/المستشار معالجة الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من أنشطة الأعمال التي تساندها المؤسسة، وذلك على نحو عادل وموضوعي وبناء - بهدف تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لهذه المشروعات، وتعزيز مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام.

يعمل المكتب، الذي يتمتع بالاستقلالية عن جهازي إدارة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ويتبع مباشرة رئيس مجموعة البنك الدولي، على تسوية الشكاوى باستخدام نهج مرن لحل المشاكل من خلال ذراعه المعنية بتسوية المنازعات، والإشراف على التحقيقات الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة من خلال ذراعه المعنية بشؤون التقيد. وتتيح الذراع الاستشارية للمكتب المشورة المستقلة بشأن المخاوف والشواغل البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقا بغرض إدخال تحسينات منهجية في أداء المؤسسة.

وخلال السنة المالية 2017، تعامل المكتب مع 51 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة في 28 بلدا. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول كيف تتفاعل المؤسسة مع مكتب المحقق/المستشار على الموقع: www.cao-ombudsman.org.

الشراكات

تطور المؤسسة شراكات مبتكرة ومتعددة الأوجه تتيح لها توسيع نطاق عملها في المناطق ذات الأولوية والتركيز على الأسواق التي لديها أكبر الاحتياجات الإنمائية. وتتيح الجهات الشريكة دعما فاعلا - بتقديم المساهمات المالية، والتمويل المشترك، وإيجاد الحلول إلى جانبنا. ونحن نعمل معا على تبادل المعارف والتجارب العالمية بتنظيم اجتماعات بين مجتمع التنمية والقطاع الخاص.

العمل مع شركاء التنمية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع أكثر من 30 حكومة و 20 مؤسسة عمل خيري ومؤسسة تجارية، ومجموعة متنوعة من الهيئات متعددة الأطراف والمؤسسات الشريكة. وفي السنة المالية 2017، خصص شركاؤنا في مجال التنمية أكثر من 268 مليون دولار دعما لعمل المؤسسة، وبرهن ذلك على إيمانهم القوي بأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في التنمية.

وعقدت المؤسسة والبنك الدولي مشاورات مشتركة مع مجموعة متنوعة من الشركاء لتعميق مستوى التفاعل معها. وكان منتدى تمويل التنمية، الذي عُقد هذا العام في أكرا بجانب فعاليات تمهيدية أخرى في فريتاون وأبيدجان، الفعالية الرئيسية للمؤسسة. وأظهرت هذه الفعاليات الدور الفكري للمؤسسة بشأن إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص لتحقيق تنمية قوية.

تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع الجهات الشريكة لحفز الاستثمار في الأسواق الأكثر صعوبة. وفي السنة المالية 2017، قادت المؤسسة عدة مساهمات ملموسة - منها مؤتمر تحويل مخاطر الاستثمار، وهو الفعالية الأولى من نوعها شاركت في تنظيمها مجموعة البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية البريطانية. وركز هذا المؤتمر على إطلاق فرص الاستثمار في الأسواق ذات الإمكانات المرتفعة - ولاسيما في أفريقيا - بتوحيد صفوف قادة الأعمال في المملكة المتحدة وأخصائي التنمية.

ومن خلال الصناديق الاستئمانية، واصلت المؤسسة والجهات الشريكة، تقديم التمويل والمعرفة لتنمية القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2017، سلطت المبادرات التالية الضوء على الجهود المتسقة التي قامت بها المؤسسة للتعاون بطرق مبتكرة مع الشركاء:

أستراليا

خصصت أستراليا 63 مليون دولار - وهو مستوى قياسي - لصالح برامج المؤسسة الاستشارية في آسيا. وباعتبارها داعما لأنشطة المؤسسة في منطقة المحيط الهادئ منذ وقت طويل، تزداد أهمية أستراليا بوصفها شريكا في منطقة جنوب آسيا من خلال دعمها لمحفظة الاستثمار في التنمية المستدامة التي تهدف إلى معالجة قضايا أمن المياه والغذاء والطاقة. ومن خلال تركيزها على قضية المساواة بين الجنسين، ساهمت أستراليا بمبلغ 11 مليون دولار لصالح برنامج في سري لانكا بهدف زيادة نسبة الموظفات العاملات في الشركات المساهمة واستبقائهن.

مؤسسة بي إتش بي بيلتون

وقعت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي اتفاقا مع مؤسسة بي إتش بي بيلتون لأول مرة، حيث خصصت الأخيرة بمقتضاه حوالي 2.6 مليون دولار لتعزيز الإفصاح عن المعلومات وتحسين نواتج التنمية في قطاع الصناعات الاستخراجية. وقد حددت مجموعة البنك الدولي نظم الحوكمة في هذا القطاع باعتبارها إحدى أهم قضايا التنمية. وستعمل الشراكة الجديدة على تحسين الشفافية وتحليل البيانات والحوار لتحقيق المنافع للمجتمعات المحلية الأوسع نطاقا.

الدانمرك

تعهدت الدانمرك بتقديم أكبر مساهمة لها حتى اليوم، حيث قدمت 9 ملايين دولار لصالح إحدى الشراكات العالمية لتوسيع نطاق الحلول التكنولوجية الجديدة، ونماذج أعمال يمكنها إحداث تغييرات جوهرية في معالجة مشكلة تغير المناخ. ومن خلال هذه الشراكة، تهدف المؤسسة إلى مساندة مشروعات هي الأولى من نوعها - مع التركيز على قطاعات الطاقة والصناعات التحويلية والزراعة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وستوجد نصف المشروعات التي تساندها الشراكة على الأقل في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ومناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

اليابان

خصصت اليابان 15 مليون دولار لصالح الشراكة الجديدة المعنية بالبنية التحتية ذات الجودة - وهي شراكة عالمية ستوفر الدعم الأساسي لأنشطة البنية التحتية، بما في ذلك عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبفضل الدعم المقدم من اليابان، ستعمل المؤسسة على تعزيز أهداف محددة في قطاع البنية التحتية، بما في ذلك تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتقليل تكاليف دورة الحياة، وتدعيم الكفاءة والقدرة على التكيف، ومعالجة الآثار الاجتماعية والبيئية، وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل المعرفة على المستوى المحلي.

سويسرا

خصصت سويسرا 45 مليون دولار لصالح برنامج مناخ الاستثمار متعدد البلدان بغرض تعزيز التجارة والقدرة التنافسية، وتحسين إصلاحات مناخ الاستثمار في 20 بلدا يحظى بالأولوية على مدى السنوات الثماني المقبلة. كما خصصت 11 مليون دولار أخرى لبرنامج إيدج (EDGE) لتحويل أسواق البناء الأخضر، ركز على المشروعات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا والمحيط الهادئ.

تعهدات شركاء التنمية

التعهدات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

موجز	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
الحكومات	201.69	256.76
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	12.25	8.32
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	5.19	3.07
المجموع	**219.13**	**268.15**

الحكومات	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
أستراليا	7.74	62.92
النمسا	11.06	6.47
كندا	36.99	0.00
الدانمرك	2.86	9.17
فرنسا	0.00	2.12
ألمانيا	0.22	2.62
آيرلندا	1.01	0.96
إسرائيل	1.00	0.00
إيطاليا	15.00	5.09
اليابان	4.78	21.17
لكسمبرغ	3.90	3.98
هولندا	11.00	11.00
نيوزيلندا	3.56	4.82
النرويج	5.68	0.94
الجمهورية السلوفاكية	1.09	0.00
السويد	5.66	0.00
سويسرا	45.28	68.68
المملكة المتحدة	38.17	38.74
الولايات المتحدة	6.69	18.08
المجموع	**201.69**	**256.76**

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	1.39	4.70
المفوضية الأوروبية	10.61	3.08
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.00	0.54
مؤسسة إس جي هامبروس تراست ليمتد (لصالح PIDG Trust وبالنيابة عنها)	0.25	0.00
المجموع	**12.25**	**8.32**

مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	2.30	0.00
مؤسسة بي إتش بي بيلتون	0.00	2.57
شركة داو كيميكال*	0.50	0.00
مؤسسة غروندفوس القابضة أيه/إس*	1.00	0.00
مؤسسة ماري ستوبس الدولية	0.89	0.00
مؤسسة ويليام وفلورا هيوليت	0.50	0.50
المجموع	**5.19**	**3.07**

*مساهم في مجموعة الموارد المائية 2030.

إدارة المحافظ

يأتي هدف مؤسسة التمويل الدولية ببناء وإدارة محفظة تحقق نتائج مالية وإنمائية قوية في صميم نهجها لإدارة محافظ الاستثمار. وتحقق المؤسسة ذلك من خلال حضورها القوي على أرض الواقع - عبر شبكة مكاتب في 101 مدينة - تمكنها من البقاء بالقرب من الجهات المتعاملة معها والأسواق، ومن توقع الاتجاهات العامة ورصدها. ونتيجة لذلك، تتمكن المؤسسة من التفاعل مع الجهات المتعاملة معها وإدارة أصولها على نحو استباقي.

يستعرض جهاز إدارة المؤسسة مرتين سنويا كامل محفظة استثماراتها البالغة 55 مليار دولار المقدمة لحسابها الخاص، ويلقي نظرة فاحصة على كل من الاتجاهات العامة، وكذلك بعض الأصول المنفردة، كما يرفع استعراضا متعمقا لنتائج المحفظة إلى مجلس الإدارة مرتين سنويا. وتكمل فرق الاستثمار بالمؤسسة، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، المراجعات الشاملة بإجراء تقييمات ربع سنوية للأصول المختلفة كل على حدة، لكل من استثمارات الديون والاستثمارات في أسهم رأس المال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج المؤسسة بين تحليل أداء محفظة مشروعاتها مع معلومات الأسواق من جهة، وبين توقعات للاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك للاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات منتظمة لتقييم أداء المحفظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة، ولتحديد المخاطر والتصدي لها. وفي السنة المالية 2017، وفي ضوء التقلبات الكبيرة في الأسواق الصاعدة، أجرى جهاز الإدارة العليا للمؤسسة مراجعات متعمقة لكل من قطاعات الصناعات والمناطق.

وعلى مستوى المشروعات، تراقب فرق المؤسسة متعددة التخصصات، التي تضم أخصائيي استثمار وأخصائيين في مختلف القطاعات يتمتعون بخبرات صناعية عميقة، بصورة وثيقة أداء الاستثمار ومدى التقيد باتفاقيات الاستثمار. وتقوم المؤسسة بذلك من خلال جملة أمور منها إجراء زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشروعات، ومن خلال التفاعل النشط والفاعل مع الجهات الراعية لتحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر، ووضع حلول مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تتبع المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي بانتظام وفي الوقت المناسب، وتقيس النتائج المالية والإنمائية.

وقد نمت محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال على نحو كبير في السنوات القليلة الأخيرة. ولإعادة التوازن في مخصصات أصولها، تطبق المؤسسة نهجا جديدا يدعو إلى تحقيق معدلات نمو أكثر اعتدالا، وزيادة الانتقائية في استثماراتها في أسهم رأس المال. علما بأن إعادة الموازنة هذه هي نتاج تحليل يأخذ في الحسبان ظروف الأسواق والفرص المتاحة والعائد المتوقع والمخاطر - وسيتم تعديلها دوريا حسب الاقتضاء. كما يسلم هذا النهج الجديد بالاحتياجات الأكبر من الموارد بالنسبة لأسهم رأس المال مقارنة بالديون، ولذلك، تعكف المؤسسة على تشكيل فرق متخصصة في أسهم رأس المال.

وبالنسبة للمشروعات التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة، كما تسعى إلى مواصلة عمل هذه المشروعات كي تتمكن من تحقيق الأثر الإنمائي الذي كانت تنشده في بدايتها. وتسعى كذلك إلى التفاوض مع جميع الدائنين والمساهمين للتوصل إلى اتفاقات لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة.

وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها بانتظام بتطورات المشروعات، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم حسب الاقتضاء.

وتأتي في صميم الإدارة النشطة للمحافظ الحاجة للحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لتوجيه قرارات الأعمال التجارية. وتواصل المؤسسة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين دعم إدارة محفظة استثماراتها.

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تتيح مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع حدود الاستثمار إلى الأسواق الأكثر صعوبة. وتعرض المؤسسة نفسها نتيجة لذلك لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتُعد الإدارة السليمة للمخاطر عنصرا حيويا في وفاء المؤسسة برسالتها.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ من أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لتحمل المخاطر تحدد الاتجاه لرغبتها في تحمل المخاطر في سياق الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيمها الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

في السنة المالية 2017، واصلت المؤسسة الانتقال إلى منصة جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، وهي نظامها الجديد الذي اعتمدته لتقدير مخاطر الائتمان وقاطرة رأس المال الاقتصادي. وتهدف الأنظمة الجديدة إلى تحسين الاتساق بين ممارسات المؤسسة والمعايير المعترف بها دوليا، حيثما تكون منطقية بالنظر لمحفظتها. وسيتيح النظام الجديد لتصنيف المخاطر إمكانية عقد مقارنة أسهل بين التقديرات الخارجية والتقديرات الداخلية للمؤسسة. وستؤدي التقديرات الأكثر دقة إلى تمييز الحالة الائتمانية للجهات المتعاملة معها وفهمها على نحو أفضل، مما يتيح لها التركيز بدرجة أكبر على تلك الائتمانات التي تستوجب مزيدا من الفحص والتدقيق. وسيؤدي تحسّن القوة التنبؤية لاحتمالات التعثر والتعرض للخسارة في ضوء التخلف عن سداد الدين إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة واستنارة.

خدمات الخزانة

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار مواضيعية لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وبمرور السنين، نما برنامج التمويل التابع للمؤسسة ليساير القروض التي تقدمها – في السنة المالية 2017، بلغ مجموع القروض الجديدة الأساسية وقصيرة الأجل ما يعادل نحو 16.2 مليار دولار.

الاقتراض في السنة المالية 2017 في الأسواق الدولية

العملة		المبلغ (بما يعادل الدولار الأمريكي)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	USD	10,736,886,766.00	%66.4
دولار أسترالي	AUD	1,338,424,500.00	%8.3
ين ياباني	JPY	787,304,000.00	%4.9
روبل روسي	RUB	647,034,012.90	%4.0
ريال برازيلي	BRL	640,375,075.70	%4.0
ليرة تركية	TRY	499,593,694.20	%3.1
روبية هندية	INR	477,162,653.40	%3.0
أخرى		1,047,283,816.22	%6.5
المجموع		**16,174,064,518.42**	%**100.0**

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2017، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 39.2 مليار دولار مقابل 41.4 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ويُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غير الدولار أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتحدد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية للوفاء بالتزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات تدر فائدة تُدار بنشاط مقابل معايير مرجعية محددة.

وفي السنة المالية 2017، أدخلت المؤسسة تحسينات كبيرة على سياساتها الداخلية المنظمة للتمويل والسيولة، وذلك بإضافتها نسب تغطية السيولة في حالات الأزمات، وهو متطلب للسيولة "الأساسية"، وبإدخال تعديلات على الأصول المرهونة. وصُممت نسب تغطية السيولة لضمان تمتع المؤسسة بما يكفي من الأصول السائلة لمدة تصل إلى عام خلال فترة تعاني فيها الأسواق وظروف التشغيل من الضغوط الشديدة، وذلك لتغطية احتياجاتها النقدية الحالية وتطلعات النمو الجديدة. وعززت المؤسسة إطارها الخاص بالسيولة لإتاحة مقاييس كمية إضافية للتمويل المناظر.

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات؛ و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في الأصول عالية الجودة
(2) التنويع عبر حجم مركز التداول/حدود التركز
(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (مخاطر فروق العائد، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي)
(4) الرقابة الفاعلة على المحافظ

واتساقا مع التغييرات التي تطرأ على الأسواق المالية العالمية، عززت المؤسسة إطارها الخاص بسياسات الخزانة في السنة المالية 2017. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي: إعداد إطار عمل موسع لاختبارات التحمّل والتخطيط لحالات الطوارئ؛ وتعزيز نهج المؤسسة لمراقبة مخاطر تخلُّف الأطراف المقابلة عن أداء التزاماتها وائتمان المنتجات المهيكلة؛ وعمليات المبادلات الثنائية للضمانات مع الأطراف المقابلة التي تتعامل في الأدوات المشتقة؛ وتعزيز إطار المؤسسة للتحقق من سلامة النماذج.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأمد في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وإقراضها في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وتؤدي قوتها المالية إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما مكنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني الممتاز AAA التي حافظت عليها منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيّم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح لها وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان: احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- مخاطر الأسواق: احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- مخاطر العمليات: احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية؛ وتمس مخاطر العمليات جميع أنشطة المؤسسة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وشركة إدارة الأصول.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو محفظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2017، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 23.6 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 19.4 مليار دولار.

إطار الاستدامة الذي تعتمده مؤسسة التمويل الدولية

الاستدامة عنصر بالغ الأهمية في نجاح عمل الشركات، وهي كذلك على درجة كبيرة من الأهمية لعملائها، والمجتمعات المحيطة بها، وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا.

تظهر بحوث المؤسسة أن أداء الشركات يكون أفضل من الناحية المالية - من حيث العائد على أسهم رأس المال والأصول - عندما يتسم أداؤها البيئي والاجتماعي بالقوة. ويعتقد نحو 90% من الجهات المتعاملة مع المؤسسة أن عمل المؤسسة عنصر أساسي في مساعدتها على بلوغ أهدافها التجارية طويلة الأجل، وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة المباشرة والمجتمعات المحلية، وتعزيز اسمها التجاري وشهرتها. ويهدف إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحقيق تلك الأهداف.

وتساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على فهم وإدارة المخاطر التي تواجهها، وتدخل في شراكات مع الصناعات والأطراف الأخرى لإيجاد حلول مبتكرة لإتاحة الفرص لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا – التي تسهم بدورها في خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع. وقد يتضمن ذلك الاستفادة من قدرات المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والإدارية التي تتجاوز مسؤولية أو قدرة شركة واحدة على حلها بمفردها.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تعطي المؤسسة معدل الترجيح والاهتمام نفسه للمخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. ويمكن ذلك المؤسسة من تقبل المخاطر المحسوبة لتحقيق الأثر الإنمائي والاستدامة المالية.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تساعد الجهات المتعاملة معها على تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة أنشطة الأعمال بأسلوب مستدام. وتساعد هذه المعايير الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة، حيث اعتمدت 91 مؤسسة مالية في 37 بلدا مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستند إلى هذه المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها – بما في ذلك بنوك الاستيراد والتصدير ووكالات ائتمان الصادرات. وتقوم المؤسسة أيضا بدور السكرتارية للشبكة المصرفية المستدامة، وهي مجموعة عالمية من الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية لتبادل المعرفة، وذلك للمساعدة على إعداد الإرشادات وبناء القدرات للبنوك لدمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

توجه معايير الأداء إجراءات الفحص البيئي والاجتماعي الشامل بالمؤسسة، التي تدمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الذي تجريه الجهة المتعاملة معها في فهم التزام هذه الجهة وقدرتها على تخفيف حدة هذه المخاطر وإدارتها. وتحدد هذه المراجعة أية ثغرات بين ممارسات هذه الجهة ومعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة، وذلك بغرض الاتفاق على خطة عمل لضمان التزام الجهة المعنية بهذه المعايير. وتشرف المؤسسة على مشروعاتها طوال دورة الاستثمار.

الحوكمة المتكاملة

تحتل حوكمة الشركات أولوية قصوى في عملية اتخاذ القرارات لدى المستثمرين. لكن المستثمرين يولون اهتماما مساويا على نحو متزايد لأداء الشركات على مجموعة متنوعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية. وينظر المستثمرون إلى تصدي إدارة مؤسسات الأعمال للقضايا البيئية والاجتماعية باعتبارها اختبارا لكيف ستتعامل مع جميع التحديات الإستراتيجية والتشغيلية.

ولذلك، من الضروري تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والإدارية على نحو متكامل.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

1 إدارة المخاطر

توقع المخاطر وتجنب آثارها والحد منها والتعويض عنها.

2 العمالة

التعامل مع العاملين بإنصاف، وتوفير ظروف عمل تكفل سلامتهم وصحتهم

3 كفاءة الموارد

تشجيع كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الموارد بأسلوب مستدام، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

4 المجتمعات المحلية

حماية المجتمعات المحلية من الحوادث في أماكن العمل وغيرها من الأخطار المرتبطة بالمشروعات.

في السنة المالية 2017، وضعت المؤسسة إرشادات وأدوات عملية شاملة للأسواق في سياق الأسواق الصاعدة، مستفيدة من سجل أعمالها وإنجازاتها في تطبيق معايير الأداء ومنهجية حوكمة الشركات.

وتسترشد الشركات والمستثمرون والجهات المعنية بتقييم حوكمة الشركات وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة بمصفوفة المؤسسة لتطور الأداء البيئي والاجتماعي والإداري في تقييم إطارها البيئي والاجتماعي والإداري والارتقاء بمستواه. وتؤكد هذه الأداة على أهمية مواصلة التقدم المحرز - بدلا من محاولة تطبيق معايير دنيا جامدة ومتحجرة- في ممارسات الحوكمة لأي شركة.

وتركز المصفوفة التقييم حول ستة معالم لحوكمة الشركات: السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية الأساسية، وهيكل مجلس الإدارة وعمله، والبيئة الحاكمة، والإفصاح عن المعلومات والشفافية، والتعامل مع المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وإشراك أصحاب المصلحة المباشرة (يتضمن ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات الشركة).

ومن بين الأدوات الأخرى دليل وإرشادات المؤسسة للشفافية والإفصاح عن المعلومات - التي تساعد الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة على إعداد تقارير سنوية شاملة ومتطورة تتناسب مع حجمها وتعقيداتها التنظيمية، وتكييفها بما يتناسب مع سياق عملها. ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

وتطبق المؤسسة هذا النهج المتكامل على نحو يتجاوز الشركات التي تستثمر فيها، وتستخدمه كذلك في عملها الاستشاري مع الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية - لمساعدتها على تطبيق معايير أعلى للإفصاح عن المعلومات في عمليات قيد الشركات، ومتطلبات الإبلاغ، والتزامات الإفصاح الأخرى.

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية من خلال التزامها بالحد من بصمتها الكربونية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها الداخلية.

وتواصل المؤسسة تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مبنى مقرها الرئيسي المسؤول عن 43% من الانبعاثات الكربونية ذات الصلة بمنشآتها (انبعاثات من الكهرباء، ومصادر الاحتراق الثابتة، والمبردات، و الكهرباء المستخدمة في أجهزة تبريد المياه، وشراء البخار) و 12% من مجموع بصمتها الكربونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانبعاثات الناشئة عن استهلاك الكهرباء في مبنى المقر الرئيسي مسؤولة عن 51% من الانبعاثات ذات الصلة بالكهرباء في المؤسسة.

واشتملت المشروعات على رفع درجة تبريد المياه في موسم التدفئة، ورفع درجات تبريد مركز البيانات، والتحول عن استخدام مصابيح الفلورسنت المدمجة إلى استخدام مصابيح إضاءة بالصمامات الثنائية المشعة للضوء (مصابيح الليد) في العديد من الأماكن بالمبنى. وإجمالا، من المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى توفير حوالي 545 ألف كيلو وات في الساعة من الطاقة، وتوفير أكثر من 64 ألف دولار سنويا. وأسهمت كذلك في مواصلة خفض استهلاك الكهرباء في مقر المؤسسة، الذي انخفض 18% بين السنتين الماليتين 2008 و 2016.

ومازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). في السنة المالية 2016، وهي آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي حوالي 48279 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. واشترت المؤسسة اعتمادات كربون من محفظة تضم ستة مشروعات، منها مشروع للطاقة الريحية ومشروع صغير للطاقة الكهرومائية في الهند، ومشروع لاستخدام مواقد الطهي النظيف في أوغندا، ومشروع لوحدات إنتاج الغاز الحيوي المنزلي في كمبوديا، ومشروعان لمواقد الطهي النظيف ومعالجة المياه في رواندا. كما اختارت مشروعات تعود بمنافع إنمائية ملموسة على المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشروعات فيها.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2016 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

أطنان متربة من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	
السفر لأغراض العمل	34,555
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	5,545
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	4,972
أخرى	3,207
إجمالي الانبعاثات	**48,279**

5

إعادة التوطين في الأراضي

تحاشي إعادة التوطين القسرية والحد من تأثيرها على السكان المشردين والنازحين.

6

التنوع البيولوجي

حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية.

7

الشعوب الأصلية

حماية حقوق الشعوب الأصلية وصون كرامتهم والحفاظ على ثقافتهم.

8

التراث الثقافي

حماية التراث الثقافي وتشجيع التقاسم العادل للمنافع ذات الصلة.

تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2017، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وبيانات نوعية ("البيانات"). واخترنا بيانات أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على سمعتها، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولياتها المؤسسية وأدائها. وتتصل المؤشرات و البيانات المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات الجوهرية	البيانات	المؤشرات
سياسة مؤسسة التمويل الدولية	"جهاز موظفي المؤسسة" (الصفحة 84)	
فاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	"فهم أثر المؤسسة الإنمائي" (الصفحة 77)	استثمارات حاصلة على تقدير إيجابي (حسب درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية): 55% (الصفحة 82)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار العامة حسب الصناعات (الصفحة 82)، والمناطق (الصفحة 82)، ومجالات الأداء (الصفحة 82)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة للخدمات الاستثمارية (الصفحة 59) المشروعات الاستشارية الحاصلة على تقدير إيجابي: 70% (الصفحة 83)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات الأداء (الصفحة 83)، ومجالات العمل (الصفحة 83)، والمناطق (الصفحة 83).
نطاق التغطية	"أفريقيا جنوب الصحراء - تحقيق التقدُّم لدى نصف فقراء العالم " (الصفحتان 50-51) "المساواة بين الجنسين - توسيع الإمكانات الاقتصادية للنساء" (الصفحتان 44-45)	التوظيف (ملايين الوظائف): 2.4 (الصفحة 81) عدد المرضى المستفيدين (بالملايين): 34.0 (الصفحة 81) عدد الطلبة المستفيدين (بالملايين): 4.9 (الصفحة 81) عدد المزارعين المستفيدين (بالملايين): 3.0 (الصفحة 81) المستفيدون من توزيع الغاز (بالملايين): 59.9 (الصفحة 81) المستفيدون من توزيع المياه (بالملايين): 14.3 (الصفحة 81) المستفيدون من توزيع الكهرباء (بالملايين): 24.8 (الصفحة 81) المستفيدون من توليد الكهرباء (بالملايين): 79.4 (الصفحة 81) توصيلات الهاتف (ملايين المستفيدين) 345.3 (الصفحة 81) تمويل التجارة - عدد المعاملات (بالملايين): 1.8 (الصفحة 81) تمويل التجارة - المبلغ (بمليارات الدولارات): 270.0 (الصفحة 81)

عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة للسنة التقويمية 2016 (الصفحة 81)

نوع القروض	عدد القروض (بالملايين)	المبلغ (بمليارات الدولارات)
قروض التمويل الأصغر	53.7	60.7
قروض صغيرة ومتوسطة	8.3	351.1

نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية	"معايير الأداء في المؤسسة" (الصفحتان 94 - 95)	

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2017 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 58)

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات
A	1,393	22
B	3,792	126
C	245	40
FI	48	5
FI-1	614	7
FI-2	4,262	100
FI-3	1,500	42
المجموع	11,854	342

أساليب العمل المستدام	"الاستدامة- عشر سنوات من الدور القيادي للمؤسسة" (الصفحتان 40 - 41) "إطار المؤسسة الخاص بالاستدامة" (الصفحة 94) "التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحة 95)	ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ في السنة المالية 2017 (الصفحة 67): 4776 مليون دولار حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2016 في عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي (الصفحة 95): 48,279 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
التأثير على تنمية القطاع الخاص وخلق الفرص من أجل مكافحة الفقر	"أفريقيا جنوب الصحراء - تحقيق التقدُّم لدى نصف فقراء العالم " (الصفحتان 50-51) "جنوب آسيا - سد الفجوة الاقتصادية" (الصفحتان 52 – 53) "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تعزيز النمو وخلق الوظائف" (الصفحتان 54 - 55) "القدرة على الحصول على التمويل – مساعدة رواد الأعمال على إعادة تشكيل الاقتصادات " (الصفحتان 32 – 33)	
العمل مع الآخرين	"تعبئة الموارد - إنشاء البرامج لتسريع وتيرة التنمية " (الصفحتان 22 - 23) "الشراكات - العمل مع شركاء التنمية" (الصفحة 89)	

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود[1] على ما يلي:

1- أُعدت هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في السنة المالية 2017 ("معايير إعداد التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 58)، وفاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (نظام الرصد والمتابعة: تتبع مستوى أداء عمليات المؤسسة ونتائجها المباشرة، الصفحة 79)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى؛

2- تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة،[2] ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[3]

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أُجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بالتزام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)،[4] وتتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة المراجعة التي قمنا بها ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 20 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات دقة البيانات.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

1- يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.

2- http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/corp_ext_content/ifc_external_corporate_site/ifc+projects+database/projects/ifc+disclosure+policy

3- تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.

4- **ISAE 3000:** "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي تغطيه هذه القائمة، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، وأجرينا فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشروعات المنفردة.

معلومات بشأن معايير الإبلاغ ورفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير رفع التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشروعات التي تمولها من مواردها مباشرةً أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتقيم المؤسسة النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية من خلال نظامها لتتبع النواتج الإنمائية، وتنفيذ إستراتيجية التقييم الخاصة بها.

ويجب أن يعكس نطاق المؤشرات المُستخدمة في تقييم الأداء الإنمائي للقطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية على نحوٍ أفضل الأثر على المستفيدين النهائيين على مدى دورة حياة المشروعات، وقد تكون بعض مؤشرات نطاق التغطية في مجال الأداء الاقتصادي لنظام تتبع النواتج الإنمائية مفيدة في تتبع أداء تنمية القطاع الخاص. وتعكف المؤسسة حاليا على إعداد إطار جديد للقياس ورصد الآثار المتوقعة (AIMM)، وسيتم دمجه في إطار قياس النتائج ونظام الرصد القائمين لدى المؤسسة. وسيمكن الإطار الجديد المؤسسة من أن تعكس على نحو أفضل كيف تعزز المشروعات تنمية القطاع الخاص.

وأخيرا، في حين ترصد مؤشرات نطاق التغطية الإسهامات العامة للجهات المتعاملة مع المؤسسة، من الممكن تعزيز عملية رفع التقارير بالمؤسسة فيما يتعلق بإسهاماتها ونتائجها التنموية عن طريق الإفصاح عن بيانات إضافية – مثلا، المستفيدون الآخرون بعد انتهاء استثمار المؤسسة – ومن خلال تطبيق عامل مساهم – كنسبة استثمار المؤسسة في استثمارات المشروعات بشكل عام.

الاكتمال

تغطي المؤشرات الواردة في التقرير السنوي معظم أنشطة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة. غير أنه ونظرا لأن أرقام نطاق التغطية تستند إلى معلومات وفرتها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فمن غير الممكن الحصول على بعض هذه المعلومات. وقررت المؤسسة اعتماد نهج متحفظ، وعدم استنباط البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات نطاق التغطية (باستثناء القروض الصغرى وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة). ولذلك، فإن بيانات التغطية المنشورة قد تكون أقل من الأرقام الحقيقية في بعض الحالات، وقد تتفاوت من عام إلى آخر، وذلك وفقا لإجابات الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

ويتم تقييم مجال الأداء البيئي والاجتماعي لنظام تتبع النواتج الإنمائية لأية جهة متعاملة مع المؤسسة من خلال مجموعة مختارة من مؤشرات معايير الأداء السارية التي تتم متابعتها من خلال الإشراف المنتظم على المخاطر البيئية والاجتماعية بالمحفظة. والمؤشرات البيئية والاجتماعية لنظام تتبع النواتج الإنمائية التي يقع عليها الاختيار هي تلك التي ترى المؤسسة أنها الأنسب بوصفها نواتج لعملية التنمية. وفي حين يتم تعزيز التركيز على الآثار المتحققة من خلال إطار قياس ورصد الآثار المتوقعة، يجب أن تعكس المؤسسة على نحو أفضل الآثار البيئية الإيجابية لمشروعاتها بالنظر ليس فقط إلى إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ولكن أيضا إلى مؤشرات نواتج التنمية البيئية والاجتماعية الخاصة بقطاعات محددة.

الحياد والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

يتم تقييم أداء عمليات الاستثمار في مجالي التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية عن طريق مقارنة نتائج المؤشرات الفعلية مع المنجزات المتوقعة. وجرى وضع معظم الأهداف لمنتصف فترة الاستثمار أو نهايتها، ولذلك يعتمد التقييم السنوي على التقدير المهني للتقدم الذي تحقق في نتائج المؤشر الفعلي نحو بلوغ الأهداف.

علاوة على ذلك، فإن المؤسسة ملتزمة التزاما قويا بتحقيق الهدف المتعلق بالمناخ والبالغ 28% من استثماراتها المناخية. وتقوم المؤسسة دوريا بتحديث تعريفها للمشروعات ذات الصلة بالمناخ كي تشمل فئات المشروعات التي لها أثر إيجابي على المناخ. ولذا، أضيفت مشروعات الزراعة المراعية للاعتبارات المناخية إلى المشروعات ذات الصلة بالمناخ، وتمثل الآن 18% من الرقم الوارد في هذا التقرير. وفي حين قامت المؤسسة بتوسيع نطاق تعريفها المتصل بالمناخ، يجب عليها أن تواصل العمل على ضمان أن يكون تأثير استثماراتها المناخية كبيرا من حيث تفادي انبعاثات غازات الدفيئة، ويجب أن تطور، أينما كان ذلك ممكنا، منهجيات إضافية للتحقق من الانبعاثات السابقة واللاحقة التي تم تفاديها. ويحظى ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لمشروعات المناخ الخاصة والمشروعات ذات الصلة بالمناخ التي تمولها مؤسسات الوساطة المالية والتي تشكل جزءا كبيرا من الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ.

الموثوقية

يتم جمع مؤشرات التغطية مباشرة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة، ويمكن أن تتوافق البيانات الواردة مع البيانات التي تختلف عن تعريفات مؤشرات المؤسسة. وعززت المؤسسة ضوابطها الداخلية على البيانات التي تتلقاها، وخاصة من الجهات المساهمة الرئيسية في أرقام التغطية، وذلك بالقيام على سبيل المثال بمقارنة البيانات التي تتم الإفادة بها مع المعلومات المفصح عنها للجمهور، حينما تُتاح.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المؤسسة تستخدم عمليات الاستنباط بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالقروض الصغرى وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة عندما لا تتوفر بيانات من الجهات المتعاملة معها. بيد أن هناك انخفاضا كبيرا في عدد الاستنباطات التي تمت ملاحظتها.

وأخيرا، لتقدير العدد النهائي للمستفيدين، يجري استخدام بعض المتوسطات القطرية - كمتوسط الأفراد لكل أسرة، وهو أربعة أفراد للبلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وخمسة أفراد للبلدان المؤهلة للاقتراض منها. ومن الضروري تنقيح هذه المتوسطات كي تعكس على نحو أفضل تطور الأوضاع السكانية على مستوى البلدان.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا لا نعتقد أن:

- هذه المؤشرات أُعدت - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير إعداد التقارير؛
- هذه البيانات عُرضت - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، 5 أغسطس/آب 2017

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

Building a better working world

Eric Duvaud
شريك، الفريق المعني بالتكنولوجيا النظيفة وخدمات الاستدامة
(Cleantech and Sustainability)

موجز الأداء المالي

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. تتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة (الخسائر)، ودخلها الشامل (الخسائر) وتأثيره على مستوى صافي الدخل (الخسائر) وتغيره، والدخل (الخسائر) الشامل من سنة لأخرى فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة participation notes على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المحققة وغير المحققة من محافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل محفظة الأصول السائلة.
الدخل من محفظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء محفظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية والموازنات الأخرى.
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة فرق العائد والأدوات الماليةً المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بمحفظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل (الخسائر):	
الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

كانت أسواق أسهم رأس المال العالمية في الاقتصادات الصاعدة متقلبة في السنوات الأخيرة، لكن بيئة العمل تحسنت بشكل عام في السنة المالية 2017، وخاصة في النصف الثاني منها. وفي السنة المالية 2016، انخفضت هذه الأسواق بشكل عام حيث شهدت تدهورا كبيرا في الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية 2016 (الربع الأول من السنة)، وتلا ذلك حدوث تعاف جزئي بنهاية السنة المالية 2016. وفي السنة المالية 2017، لم يطرأ أي تغير يذكر على عملات الاستثمار الرئيسية بالمؤسسة التي ظلت مستقرة نسبيا مقابل الدولار الأمريكي، وهو العملة التي تقوّم بها المؤسسة بنود بياناتها المالية، وذلك مقارنة بالانخفاض الكبير في قيمتها في جانب كبير من السنة المالية 2016. وتأرجحت أسعار السلع الأولية خلال هذه السنة المالية، وانخفضت في النصف الثاني من السنة المالية 2017، مختلفة عن الأداء القوي في أصول الأسواق الصاعدة بشكل عام.

وساهمت ظروف السوق الأكثر قوة عموما في السنة المالية 2017 في تسجيل المؤسسة أرباحا رأسمالية قوية في أسهم رأس المال، وإن كانت أقل من السنة المالية 2016، ومستوى أدنى من الانخفاض غير المؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال، فضلا عن انخفاض مخصصات تغطية خسائر القروض . وكان الدخل المتحقق من أنشطة تداول الأصول السائلة أعلى بدرجة كبيرة أيضا في السنة المالية 2017، وتحققت غالبية الزيادة في أول ثلاثة أشهر من السنة المالية 2017 (الربع الأول)، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى تضييق فروق العائد عبر المحافظ. وسجلت المؤسسة ارتفاعا في الدخل المتأتي من الفائدة على القروض واستثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون ورسوم الاقتراض في السنة المالية 2017، مدفوعا بارتفاع سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور).

وقد أفادت المؤسسة بتحقق دخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة وقدرها 1129 مليون دولار في السنة المالية 2017، وهي أعلى بمقدار 629 مليون دولار عن السنة المالية 2016 (500 مليون دولار)، و 274 مليون دولار أعلى عن السنة المالية 2015 (855 مليون دولار). وترجع الزيادة البالغة 629 مليون دولار في السنة المالية 2017، عند مقارنتها بالسنة المالية 2016، بصورة رئيسية إلى العوامل التالية:

التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2016 (بملايين الدولارات)

	الزيادة (الانخفاض) في السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2016
ارتفاع الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	413
انخفاض مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	273
ارتفاع الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	172
انخفاض الخسائر غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	171
ارتفاع الدخل المتأتي من سندات الديون (باستبعاد الانخفاضات في القيمة)	162
انخفاض غير مؤقت من استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	154
ارتفاع المصروفات من برامج التقاعد والبرامج الأخرى للمزايا بعد التقاعد	(108)
ارتفاع خسائر عمليات النقد الأجنبي من الأنشطة غير المتداولة	(142)
انخفاض الأرباح المحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(144)
رسوم أعلى على المبالغ المقترضة	(303)
بنود أخرى، بالصافي	(19)
التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**629**

ونعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2017 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لمؤسسة التمويل الدولية، السنوات المالية 2013-2017

السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

بلغ الدخل المتاح للتخصيص (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما)[1] ما قيمته 1233 مليون دولار، ويزيد ذلك بنسبة 60% عن السنة المالية 2016 (770 مليون دولار)، و أقل بنسبة 7% عن السنة المالية 2015 (1327مليون دولار).

1- يتألف صافي الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل باستبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات، والأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**1,418**	**(33)**	**445**
مضافاً إليه: صافي الدخل (الخسارة) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	4	(1)	(36)
صافي الدخل (الخسارة)	**1,422**	**(34)**	**409**
تعديلات لمطابقة صافي الدخل مع الدخل المتاح للتخصيص			
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	101	330	340
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	64	57	59
(الأرباح) الخسائر غير المحققة من المبالغ المقترضة	(74)	(62)	52
(الأرباح) الخسائر غير المحققة من الاستثمارات	(287)	470	456
أخرى	7	9	11
الدخل المتاح للتخصيص	**1,233**	**770**	**1,327**

بناء على سياسة التوزيع الجديدة التي أقرها مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية، فإن الحد الأقصى للمبلغ المتاح للتخصيص بلغ 205 ملايين دولار. وفي 3 أغسطس/آب 2017، وافق مجلس الإدارة على تخصيص مبلغ 85 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة لتقديمها إلى النافذة الاستشارية لإنشاء الأسواق التابعة لمؤسسة التمويل الدولية في شكل منح، وتخصيص مبلغ آخر قدره 40 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لصالح الخدمات الاستشارية، وإعادة تخصيص 49 مليون دولار من الأرصدة غير المستغلة من مخصصات العام السابق فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية لصالح النافذة الاستشارية، ورهنا بالشروط المفصلة أعلاه تقديم مخصص بقيمة تصل إلى 80 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة التمويل الدولية في شكل منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن يحيط مجلس المحافظين علما بهذه المبالغ المخصصة مع الموافقة عليها رهنا بالشروط الواردة أعلاه، ومن ثم إقرارها في السنة المالية 2018.

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2017	2016	2015	2014	2013
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,298**	1,126	1,123	1,065	996
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	**(86)**	(359)	(171)	(88)	(243)
الدخل المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**707**	518	427	1,289	732
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**282**	129	132	89	69
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**917**	504	467	599	500
رسوم على المبالغ المقترضة	**(712)**	(409)	(258)	(196)	(220)
بنود دخل أخرى	**528**	501	505	461	441
مصروفات أخرى	**(1,617)**	(1,464)	(1,423)	(1,418)	(1,401)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير المتداولة	**(188)**	(46)	53	(19)	35
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,129**	500	855	1,782	909
صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**394**	(204)	(106)	(43)	441
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,523**	296	749	1,739	1,350
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(101)**	(330)	(340)	(251)	(340)
صافي الدخل (الخسارة)	**1,422**	(34)	409	1,488	1,010
مطروحا منه: صافي الدخل (الخسارة) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**(4)**	1	36	(5)	8
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**1,418**	(33)	445	1,483	1,018

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2017	2016	2015	2014	2013
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**92,254**	90,434	87,548	84,130	77,525
أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المُشتقة المرتبطة	**39,192**	41,373	39,475	33,738	31,237
الاستثمارات	**40,519**	37,356	37,578	38,176	34,677
المبالغ المستحقة من القروض، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**54,103**	55,142	51,265	49,481	44,869
مجموع رأس المال	**25,053**	22,766	24,426	23,990	22,275
منه					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**21,901**	20,475	20,457	20,002	18,435
أرباح محتجزة مخصصة	**125**	133	184	194	278
أسهم رأس المال	**2,566**	2,566	2,566	2,502	2,403
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**458**	(431)	1,197	1,239	1,121
حصص غير مسيطرة	**3**	23	22	53	38

النسب المالية[أ]:

النسب المالية الرئيسية	2017	2016	2015	2014	2013
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ب]	**%1.6**	%0.0	%0.5	%1.8	%1.3
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ج]	**%1.3**	%0.5	%1.3	%1.8	%0.9
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)[د]	**%5.9**	%(0.1)	%1.8	%6.4	%4.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[هـ]	**%4.9**	%1.8	%4.6	%6.5	%3.1
نسبة السيولة العامة[و]	**%82**	%85	%81	%78	%77
مستوى سيولة التمويل الخارجي[ز]	**N/A**	%504	%494	%359	%309
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال[ح]	**1:2.7**	1:2.8	1:2.6	1:2.7	1:2.6
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة[ط]	**%6.1**	%7.4	%7.5	%6.9	%7.2
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)[ي]	**19.4**	19.2	19.2	18.0	16.8
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ك]	**23.6**	22.5	22.6	21.6	20.5
رأس المال الإستراتيجي[ل]	**4.2**	3.3	3.4	3.6	3.8
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[م]	**1.8**	1.0	1.1	1.4	1.7
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%8**	%4	%5	%7	%8

أ- تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب- يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج- يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك لهذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

د- يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ- يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للسنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

و- تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة طوال الوقت بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية (النطاق المستهدف هو 65%-95%).

ز- توقف العمل بهذه النسبة بنهاية السنة المالية 2017 نظرا لأنها لم تعد من بين النسب الأساسية للمؤسسة.

ح- تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/المساهمات في أسهم رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها المبالغ المقترضة القائمة – بالإضافة إلى الضمانات القائمة - رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ط- يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة إجمالي القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي القروض المدفوعة.

ي- إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في محفظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة. وإجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لمحفظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول محفظة الخزانة)، وحسب المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

ك- إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويزداد إجمالي الموارد المتاحة بناء على حجم الأرباح المحتجزة (الأرباح مطروحا منها التوزيعات) والزيادات في الاحتياطيات.

ل- إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

م- 90% من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

الارتباطات

في السنة المالية 2017، بلغ حجم برنامج التمويل طويل الأجل 11854 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 11117 مليون دولار في السنة المالية 2016، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 7462 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 7739 مليون دولار في السنة المالية 2016، بزيادة إجمالية قدرها 2%.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط الرصيد غير المسدد للتمويل قصير الأجل 3185 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2017 مقارنة بمبلغ 2807 ملايين دولار في 30 يونيو/حزيران 2016.

تعبئة الموارد الأساسية

تعبئة الموارد الأساسية (Core Mobilization) تشير إلى تمويل من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد. ولا تمول المؤسسة إلا جزءا منها، ولا يزيد في العادة على 25% من تكلفة أي مشروع. ولذلك، فإن جميع المشروعات التي تمولها المؤسسة تتطلب وجود شركاء ماليين آخرين.

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2017 و 2016 (بملايين الدولارات)

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016
	19,316	**18,856**
إجمالي التمويل طويل الأجل	11,854	11,117
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	7,462	7,739

الأموال التي تديرها شركة إدارة الأصول وأنشطتها في السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2016 (بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	في 30 يونيو/حزيران 2017				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2017	
	إجمالي الأموال التي تمت تعبئتها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	إجمالي رصيد الارتباطات	ارتباطات الاستثمار من الصندوق	مدفوعات الاستثمار من الصندوق
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة سوق الأسهم)	1,275	775	500	885	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,562	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	646	24	14
صندوق رسملة أفريقيا المحدود (صندوق رسملة أفريقيا)	182	–	182	108	–	–
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية (صندوق رسملة المصارف الروسية)*	550	250	300	–	–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	304	49	48
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية (الصندوق العالمي للبنية التحتية)**	1,430	200	1,230	600	189	151
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية (صندوق الصين - المكسيك)	1,200	–	1,200	320	180	43
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق نمو المؤسسات المالية)	505	150	355	133	–	37
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرف معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	202	99	44
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	162	60	102	15	15	15
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية (صندوق ديون رائدات الأعمال)	110	30	80	66	40	45
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	440	150	290	70	70	70
المجموع	**9,797**	**2,265**	**7,532**	**4,911**	**666**	**467**

	في 30 يونيو/حزيران 2016				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2016	
	إجمالي الأموال التي تمت تعبئتها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	إجمالي رصيد الارتباطات	ارتباطات الاستثمار من الصندوق	مدفوعات الاستثمار من الصندوق
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة سوق الأسهم)	1,275	775	500	1,013	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,609	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	764	63	81
صندوق رسملة أفريقيا المحدود (صندوق رسملة أفريقيا)	182	–	182	130	23	29
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية (صندوق رسملة المصارف الروسية)*	550	250	300	59	–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	258	83	48
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية (الصندوق العالمي للبنية التحتية)**	1,430	200	1,230	433	5	102
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية (صندوق الصين - المكسيك)	1,200	–	1,200	140	140	4
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق نمو المؤسسات المالية)	464	150	314	133	133	96
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	406	81	325	108	108	25
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	162	60	102	12	12	12
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية (صندوق ديون رائدات الأعمال)	90	30	60	30	30	10
المجموع	**8,902**	**2,046**	**6,856**	**4,689**	**597**	**407**

* تخارج صندوق رسملة المصارف الروسية من جميع استثماراته، وقد بدأ مرحلة إنهاء أعماله وتصفيتها.

** يتضمن صندوق استثمار مشترك تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم جيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/ حزيران 2017، بزيادة الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والموضوعات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2017 (www.ifc.org/annualreport) إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. تابعوا التقرير على وسائل التواصل الاجتماعي: #ifcar17

مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
on.ifc.org/ifcLinkedIn

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستجرام
instagram.com/ifc_org/

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

بروس مواتس
مدير، إدارة الاتصالات بمؤسسة التمويل الدولية

جوزيف ريبيلو
رئيس التحرير

آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة

روب رايت
كبير مسؤولي إدارة العلامة التجارية

ديفيا ماشيماندا أبيا
استشاري التحرير

ثوي دينه
استشاري اتصالات

أليكساندر ريابوف
مساعد اتصالات

التصميم:

آديسون
www.addison.com

الطباعة:

ساندي أليكساندر
www.sandyinc.com

الغلاف
مات غيبس/آي إم/غيتي

الصفحتان 2–3
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 4-5
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 8-9
مجموعة المطار الدولي، مطار الملكة علياء الدولي

الصفحتان 10-11
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 13
دومينيك شافيز/البنك الدولي

الصفحة 15
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 16
ديفيد هيلز

الصفحة 17
إيوان باغوس/مؤسسة التمويل الدولية
ديفيد هيلز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 22-23
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 24-25
إدغار نونيز/بنكو أدوبيم

الصفحتان 28-29
جوسيب سكوف

الصفحتان 30-31
إيكينغوانغ/جيتي

الصفحتان 32-33
أسيل تشوبيكوفا/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 34-35
شور سوكونثيا/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 36-37
ديفيد تيتلوشفيلي

الصفحتان 40-41
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 42-43
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 44-45
تيسا بوني/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 48-49
شاميم شوريف سوسوم/ آي إم/ جيتي

الصفحتان 50-51
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 52-53
سايانتوني بالشودوري/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 54-55
شركة حسن علام القابضة

الصفحة 87
غرانت إليس/البنك الدولي

IFC International Finance Corporation
WORLD BANK GROUP
تهيئة الأسواق لخلق الفرص

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA

ifc.org